جمهوريّةُ العراقِ
وزارةُ التّعليمِ العالي والبحثِ العلميِّ
جامعةُ كربلاءَ – كلّيّةُ التربيةِ للعلومِ الإنسانيّةِ
قسمُ اللّغةِ العربيّةِ

الآراءُ النحويّةُ لركنِ الدينِ الأستراباديّ (ت٧١٥هـ) في كتابِه البسيط في شرحِ الكافيةِ

رسالةٌ قدّمَها الطّالبُ

حيدر نصيّف لفتة الميّاليّ

إلى مجلسِ كلّيّةِ التربيةِ للعلومِ الإنسانيّةِ في جامعةِ كربلاءَ
وهي من متطلّباتِ نيلِ شهادةِ الماجستير في فلسفةِ اللغةِ العربيّةِ / اللغة

أشرفَ عليها

الأستاذُ الدكتورُ

حسن عبد الغنيّ الأسديّ

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ
أَحۡسَنَهُۥۚ ج أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ صلے
وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٨ ﴾

صدق اللهُ العليُّ العظيمُ

الزمر : ١٨

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرساله الموسومة بـ(**الاء النَّحويَّة لركن الاستراباديّ (ت 715هـ)** في كتاب البسيط في شرح الكافية التي قدمها(حيدر نصيف لفتة الميالي) قد جرى بأشرافي في قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء ، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير .

التوقيع

الاسم أ.د. حسن عبد الغني الاسدي

التاريخ : ٣/ ٦/ 2024

بناء على ترشيح المشرف العلمي ، وتقرير الخبير العلمي ، أرشح هذه االرساله للمناقشة .

التوقيع

رئيس القسم للغة العربية

أ. د ليث الوائلي

التاريخ : ٢ / ٦ / 2024

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(**الاراء النحوية لركن الدين الاسترابادي (٧١٥هـ) في كتابه البسيط في شرح الكافية)** وقد ناقشنا الطالب **(حيدر نصيف لفته)** في محتوياتها وفيما لها علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة، بتقدير(جيد جداً).

الامضاء:

الاسم: أ.د فلاح رسول حسين

رئيساً

التاريخ: ٢٠/ ٩/ ٢٠٢٤

الامضاء:

الاسم: أ. د أحمد علي حنيحن

عضوًا

التاريخ: ٢٠/ ٩/ ٢٠٢٤

الامضاء:

الاسم: أ.م. د خير الله مهدي جاسم

عضوًا

التاريخ: ٢٠/ ٩/ ٢٠٢٤

الامضاء:

الاسم: أ.د. حسن عبد الغني محمد جواد

عضوًا ومشرفًا

التاريخ: ٢٠/ ٩/ ٢٠٢٤

مصادقة مجلس الكلية:

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء في جلسته ( ) بتاريخ ( ) على قرار لجنة المناقشة.

الامضاء:

الاسم: أ.م.د صلاح مجيد كاظم السعدي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة كربلاء

التاريخ: ٣٠/ ٩/ ٢٠٢٤

الإهـــداءُ

إليكَ يا مَن بلّغتنا الوحيَ وكنتَ بالمؤمنينَ رحيمًا . . .

إلى سدنتِه وعِدله المخلَصينَ ، أئمّتي الأطهارَ . . .

إلى روح والدي المرحوم السيد نصيف لفتة الميّاليّ وروح والدتي الغالية رحمهما الله . . .

إلى روح أخي الشهيد السيد حسن الميّاليّ

إلى رفيقة دربي زوجتي ، وثمرات فؤادي أولادي .

أُهديكم هذا الجهدَ ؛ فتقبّلوه .

شكرٌ وعرفانٌ

أوّلُ الشكرِ وأوجبُه للهِ جلّ جلالُه ، شكرًا وحمدًا على نِعَمِه التي لا تُحصى ، وامتثالًا مِنّي لقولِه تعالى : ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٧] أتوجّهُ بالشكرِ والعرفانِ إلى قسمِ اللغةِ العربيّةِ في كلّيةِ التربيّةِ للعلومِ الإنسانيّةِ في جامعةِ كربلاءَ ، ولا سيما استاذي الجليل الدكتور حسن عبد الغني الأسدي، وأساتيذِي الكرام ؛ لما لهم من فضلٍ في صناعتِنا في المجالِ البحثيّ التخصّصيّ ، فأثرُهم كبيرٌ لا أنساه أبدًا ، وما عساي أن أفيَ لهم حقّهم ؟ غيرَ البرِّ والدعاءِ بأن يحفظَهم اللهُ ، ويزيدَهم علمًا وتوفيقًا .

والشكرُ موصولٌ إلى السادة رئيسِ لجنةِ المناقشةِ وأعضائها المحترمينَ ؛ لتجشّمِهم عناءَ القراءةِ وما سيبدوه مِن ملاحظَ و آراءٍ لتقويمِ هذا العملِ ، وإخراجِه بما يخدمُ العلمَ وأهلَه، أسألُ اللهَ أن يوفّقَهم ويحفظَهم .

ولا أنسى تقديمِ الشكرِ إلى أخي وصديقي الأستاذ حسين علي جسام الربيعي ، وإلى أخي العزيز الأستاذ السيد محمد داود الأعرجي ، وإلى أخي الأستاذ خالد بدري الجبوري الذين رافقوني في رحلتي الدراسية ، وإلى جميع أصدقائي الذينَ زاملوني ، أدعو اللهَ للجميعِ بالخيرِ والتوفيقِ.

محتوياتُ الرسالة

الموضوعُ	الصفحةُ
مقدّمةُ :	أ – د
التمهيدُ : ركن الدين الأستراباديّ : حياته ونشأته ومذهبه النحويّ	١ – ١٥
الفصلُ الأوّلُ : أصول النحو عند ركن الدين الاستراباديّ	**١٦ – ٧٩**
المبحثُ الاولُ : آراء ركن الدين في السماع	١٧ – ٣٣
اولاً: استشهادِهِ بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية	٢٠
ثانياً: موقفهُ من الاستشهاد ومن الحديث الشريف	٢٤
ثالثاً: استشهادِهِ بكلام العرب	٢٦
المبحثُ الثاني : آراء ركن الدين في القياس	٣٤– ٥٨
مفهوم القياس في اللغة والاصطلاح	٣٤
اركان القياس	٣٦
الركن الاول: المقيس عليهِ	٣٦
الركن الثاني: المقيس	٤٢
الركن الثالث: الحكم	٤٦
الركن الرابع: العلة	٥٢
المبحثُ الثالثُ: آراء ركن الدين في الإجماع واستصحاب الحال	٦٠ –٧٩
آراء ركن الدين في الاجماع واستصحاب الحال	٥٩–٧٨
اولاً: الاجماع عند ركن الدين	٥٩
ثانياً: استصحاب وموقف ركن الدين منهُ	٦٦
الفصلُ الثاني : آراء ركن الدين الأستراباديّ في المعربات	**٧٩ – ١٤٩**
المبحثُ الأوّل : آراء ركن الدين في المرفوعات	٧٩ – ١٠٠
اولاً: الفاعل	٨٠
ثانياً: المبتدأ والخبر	٩١–١٠٠
المبحثُ الثاني : آراء ركن الدين في المنصوبات والمجرورات	١٠١– ١٢٥
اولاً: المفعول المطلق	١٠١

ثانياً: المنادى	١٠٤
ثالثاً: المفعول لهُ	١١٣
رابعاً: المفعول معهُ	١١٤
خامساً: الحال	١١٦
سادساً: التمييز	١١٩
سابعاً: خبر كان	١٢١
ثامناً: العامل في المضاف اليهِ	١٢٢
تاسعاً: الاضافة اللفظية	١٢٣
عاشراً: اضافة المنصوب الى صفتهِ	١٢٤
المبحثُ الثالثُ : آراء ركن الدين في التوابعِ وموضوعاتٍ أخرى	١٢٦– ١٤٦
اولاً: التوابع	١٢٦
ثانياً: المصدر والمشتقات	١٣٥
ثالثاً: الفعل المضارع	١٤٦
الفصلُ الثالثُ : آراء ركن الدين الأستراباذي في المبنيّات	١٥٠–٢١٤
المبحثُ الأوّلُ : آراء ركن الدين في الأسماء المبنيّة	١٥٠– ١٧٤
اولاً: احكام المنادى المفرد	١٥١
ثانياً: اسم (لا) النافية للجنس	١٥٤
ثالثاً: اسماء الافعال	١٥٧
رابعاً: إياكَ وأخواتها	١٦١
خامساً: الخلاف في (لولا) وما بعدها	١٦٢
سادساً: اسماء الاشارة	١٦٤
سابعاً: اسماء الاصوات	١٦٥
ثامناً: المركبات	١٦٧
تاسعاً: الخلاف في (كيفَ)	١٧٠
عاشراً: الخلاف في (مذ) و (منذ)	١٧٢
المبحثُ الثاني : آراء ركن الدين في الأفعال	١٧٥–١٩٣

اولاً: الفعل الامر	١٧٥
ثانياً: افعال القلوب	١٧٧
ثالثاً: افعال الناقصة	١٨١
رابعاً: تقديم خبر ليس عليها	١٨٣
خامساً: افعال المقاربة	١٨٥
سادساً: فعلا المدح والذم (نعم وبئس)	١٩١
المبحثُ الثالثُ : آراء ركن الدين في الحروف	١٩٤-٢١٤
اولاً: الخلاف في (إذن)	١٩٤
ثانياً: حروف الجزم	١٩٧
ثالثاً: حروف الجر	٢٠١
رابعاً: الحروف المشبهة بالفعل	٢٠٢
خامساً: حروف النداء	٢٠٩
سادساً: حروف الايجاب	٢١١
سابعاً: حروف الزيادة	٢١٣
الخاتمة	٢١٦-٢١٧
المصادرُ والمراجعُ	٢١٨-٢٣٧
ملخّصُ الرسالةِ باللغةِ الإنكليزيّة	A – B

المقدّمة

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ

الحمدُ للَّه الذي لا تُدركه الشَّواهِدُ، ولا تحويهِ المَشاهِدُ، ولا تراهُ النَّواظرُ، ولا تَحْجُبُهُ السَّواتِرُ، الدَّالِّ على قدمِه بحُدُوثِ خلْقِهِ، وبحُدُوثِ خَلْقِهِ على وجُودِهِ، والصلاة والسلام على خاتَم النبيّين وسيّد المرسلين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين الذين أذهب اللهُ عنهم الرجسَ وطهّرهم تطهيراً .

أما بعد

فتُعَدُّ كافيةُ ابن الحاجب من الكتب القيّمة التي أغنت المكتبة العربيّة، فهي من المتون النحويّة المميّزة التي تضمّنت كثيراً من القضايا النحويّة المركّزة ؛ لذلك تلقّفها كثيرٌ من علماء النحو بالشرح والتوضيح، ومن هذه الشروح الكتاب الذي اخترناه للدراسة، (البسيط في شرح الكافية) للعالم النحويّ ركن الدين الأستُرابادي، فبعد أن وقعت يدي على هذا التراث العلميّ الضخم، قمت باستشارة أستاذي المشرف وشيخي الدكتور حسن الأسدي، أطال الله في عُمُره ونفعنا بعلمه، الذي نصحني بدراسة هذا الكتاب القيّم، والخوض في غماره واستخراج الدرر الكامنة فيه، وبيان الآراء النحويّة عند هذا العالم الكبير، فارتأينا أن يكون عنوان البحث: **(الآراء النحويّة لركن الدين الأستراباديّ (٧١٥هـ) في كتابه البسيط في شرح الكافية)** .

ولا يخفى على المختصّين أنّ معرفة الرأي النحويّ لعالم ما يحتاج من الباحث معرفة واطّلاعا وجهدا كبيرا، إذ يتطلب منه الاطّلاع على رأي هذا العالم أولاً، ثُمّ الرجوع إلى الكتب النحويّة السابقة لعصر المؤلّف والمعاصرة له والآتية بعده، ومطابقتها مع رأيه، ومعرفة الحكم النحويّ في مِسألة ما عند هذا المؤلّف ما بين الردّ والقبول والاجتهاد. وهذا ما قام به الباحث، إذ عرض الآراء النحويّة لركن الدين الأستراباديّ في المسألة النحويّة، يسبقها بتعريف المسألة وبيان اتّفاق النحويّين فيها واختلافهم، ثُمّ عارضها مع

غيره من علماء النحو السابقين والمعاصرين واللاحقين ممّن وقعت بين يديه مؤلّفاتهم ووصلته آراءهم، وقد رجّح الباحث ما رآه مناسباً بحسب ما توافر لديه من أدلّة .

فكان المنهج الذي سار عليه الباحث في إعداد هذه الرّسالة هو المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ الذي يقوم على الموازنة بين الآراء النحويّة بين ركن الدين وغيره من علماء النحو، وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يتألّفَ من ثلاثة فصول، قبلها تمهيد، وبعدها خاتمة، وقد جاء التمهيد بعنوان (ركن الدين الأستراباديّ حياته ونشأته ومذهبه النحويّ)، تحدّث فيه الباحث بصورة موجزة عن أهمّ المحطّات في حياة هذا العالم .

وكان الفصل الأوّل بعنوان (أصول النحو عند ركن الدين)، ضَمَّ ثلاثة مباحث الأوّل: السَّماع، والثاني: القياس، والثالث: الإجماع واستصحاب الحال . وكان الفصل الثاني في (الآراء النحويّة عند ركن الدين في المعربات)، وقد ضمّ ثلاثة مباحث الأوّل: في المرفوعات، والثاني: في المنصوبات والمجرورات، والثالث: في التوابع وموضوعات أخر، وكان الفصل الثالث بعنوان (الآراء النحويّة عند ركن الدين في المبنيّات)، ضمّ ثلاثة مباحث، كان المبحث الأوّل: في الأسماء، والثاني: في الأفعال، أمّا الثالث: ففي الحروف.

وقد أُلحِقَ بهذه الفصول خاتمةً ذُكرَت فيها أهمّ النتائج التي توصّل إليها الباحث، ثُمَّ ثبت بالمصادر والمراجع التي اعتُمدَت، وقد اعتمدتُّها أن تكون روافد رصينة تُغني البحث وتُحقّق غايته، فقد اعتمدت الدراسة على مصادر كثيرة من كتب النحو منها: الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ)، ومعاني القرآن للفراء(ت٢٠٧هـ)، والمقتضب للمبرّد(ت٢٨٥ هـ)، والأصول في النّحو لابن السرّاج (ت٣١٦هـ) ، والإيضاح في علل النّحو للزجّاجيّ(ت٣٣٧هـ)، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) وغيرها من الكتب .

وبعد هذا أجدُ من اللازم عليّ أن أتقدّمَ بالشكرِ الجزيلِ إلى أستاذي وشيخي المشرف الدكتور حسن الأسديّ (أيّده الله تعالى) الّذي أفاضَ عليّ بواسعِ معرفتِه، وكريمِ فضلِه، فجزاه الله عنّي أفضلَ الجزاءِ. وأسجّلُ شُكري وكثيرَ امتناني لجميع الأساتيذ في قسم اللغة العربيّة في جامعة كربلاء، الذين جادوا عليّ بفيض علمهِم وواسعِ معرفتهم، وزملائي في قسم اللغة العربيّة، ولكلّ من أبدى لي المساعدة في إتمام هذه العمل .

وختاماً فإنّي أضعُ جُهدي هذا بين يديّ لجنة المناقشة الأفاضل؛ لتكون لهم كلمة التقويم، مع جلّ تقديري واحترامي وامتناني لما سيبدونه، فالذي أرجوه أن أكونَ قد وُفّقتُ فيما عزمتُ عليه واخترتُه، فإن أصبتُ، فذلك بفضلِ اللهِ تعالى وكرمِه، وهو ما كنتُ أبغي، وإن كانت الأخرى، فقدري أنّ هذا مبلغُ عِلمي، وقُصارى جُهدي، وحسبي أنّي اجتهدتُ، ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على سيّدِ المرسلينَ و آله الطيّبينَ الطاهرينَ .

التمهيد

ركن الدين الأستراباديّ : حياته ونشأته ومذهبه النحويّ

اسمه ونسبه :

هو السيّد أبو الفضائل ركن الدين، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن شرف شاه العلويّ الحسينيّ الأستراباديّ[١]، ومنهم من قال إنّ اسم والد ركن الدين هو (محمد) بدلًا من (أحمد)، يقول ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) : ((الشيخ الإمام العلّامة السيّد ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسينيّ الأستراباديّ[٢] ، وقد أسقط الكنية (أبا علي) وأيضًا جرّد الحسن من (ال)، وقد حذا حذوه جماعة من المتأخّرين، هم : حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، وابن العماد الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ) في القول الآخر، وإسماعيل الباباني البغداديّ (ت ١٣٣٩هـ)، حيث جاء اسم الوالد عندهم (محمد) بدلًا من (أحمد)[٣] .

ويرى الدكتور محمّد عبد المقصود محقّق كتاب (شرح الشافية) أنّ والد ركن الدين هو (أحمد)، وليس محمّدا، قال : ((فإن قيل ما السبيل إلى هذا الترجيح؟ قلنا إنّ أوّل من ترجم لركن الدين هو ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، وقد عاصره حيث ترجم له في حياته، ثمّ توفّي ياقوت وعمر ركن الدين بعده إلى أن توفي سنة ٧١٥هـ، ولا يستبعد أن يكونا قد تقابلا في الفترة التي تعاصرا فيها، ولا شكّ أنّ ترجمة المعاصر لمعاصره أكثر ضبطًا وتأكيدًا من ترجمة المتأخّرين))[٤] .

---

(١) ينظر : أعيان الشيعة، للعاملي: ٢٣/ ١٤١، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢/ ٢١٨،:. وقد ذكر أنّه (حسن) مجردًا من (ال) ، ومعجم المؤلّفين : ٣/ ١٩٦ .

(٢) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : ٩/ ٢٣١ .

(٣) ينظر : كشف الظنون ١٦٤٨/٢ ، شذرات الذهب : وفيات سنة ٧١٨هـ ٨٧/٨: وهدية العارفين : ١/ ٢٨٣ .

(٤) شرح الشافية (الدراسة) : ٢٦/١ .

ألقاب ركن الدين :

وردت في ترجمة ركن الدين الأستراباديّ ألقاب متعدّدة ارتبطت جميعها به، وعُرِف بها، وقد أُطلقت عليه إمّا للدلالة على مسقط رأسه، وإمّا للإحاطة بمذهبه الدينيّ، وإمّا للدلالة على مكانته العلميّة، وأنّ منها ما كان يُطلق تيمّنا وتفاؤلًا، ومنها ما كان يُطلق للدلالة على سلسلة نسبه، وأبرز ألقابه التي عُرِف بها هي :

– **ركن الدين** : وهذا اللقب أثبتته كثير من كتب التراجم، حيث أثبته السبكيّ (ت ٧٧١هـ) والمقريزيّ (ت ٨٤٥هـ) وابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، وابن تغري بردي وحاجي خليفة ، وابن العماد، وإسماعيل البغداديّ (ت ١٣٣٩هـ) والزركليّ[١] .

وقد حذا حَذو هؤلاء من المعاصرين كلٌّ من العامليّ وبروكلمان وآلورد [٢] ، ولعلّ هذا اللقب من الألقاب التي كانت تُطلق على أصحابها تيمنا وتفاؤلًا شأنها شأن ألقاب أخر كـ (بدر الدين وشمس الدين وجمال الدين وكمال الدين وزين الدين) ونحوها .

– **السيد** : وهذا اللقب أثبته السبكيّ وتابعه في ذلك المقريزيّ ثمّ ابن تغري بردي، ثمّ جاء بعد ذلك ابن العماد ثم العامليّ وأثبتوا هذا اللقب[٣] . ويبدو أنّ هذا اللقب راجع إلى نسبه الشريف .

– **العلويّ** : وهذا اللقب إمّا نسبة إلى جدّه الأعلى الإمام علي بن أبي طالب، وهو الأرجح، أو نسبة إلى جدّه الأدنى علي بن الحسين الملقّب بشرف الدين شاه، كما يرى

---

(١) ينظر : طبقات الشافية الكبرى: ٩/ ٤٠٧، و السلوك: ٢/ ١٥٨، و الدرر الكامنة: ٢/ ١٦، و النجوم الزاهرة: ٩/ ٢٣١، و كشف الظنون: ١٦٤٨ ، و شذرات الذهب: ٦/ ٣٥، و هديّة العارفين: ١/ ٢٨٣،و الأعلام: ٢/ ١٥.

(٢) ينظر : أعيان الشيعة: ٢٣/ ٧٠–١٤١، و تاريخ الأدب العربيّ: ٥/ ٣١٢ ، وفهرس آلورد: ٦/ ٨٠– ٨٣ .

(٣) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ٤٠٧، و السلوك: ٢/ ١٥٨، و النجوم الزاهرة: ٩/ ٢٣١ ، و الشذرات : ٦/ ٣٥، و أعيان الشيعة : ٢٣/ ١٤١.

محقّق كتاب (شرح الشافية) الدكتور عبد المقصود محمّد [١] ، وهذا اللقب أثبته السبكيّ، وتابعه المقريزيّ، وأثبته من المحدثين العامليّ [٢] .

– **الحسيني** : وهذا اللقب نسبة إلى جدّه الأعلى الأمام الحسين ، وقد أثبته جملة من المؤرّخين ، منهم ابن تغري بردي، وابن العماد، وإسماعيل البغداديّ، وخير الدين الزركليّ [٣] .

– **الأستراباديّ** : وهذا اللقب نسبة إلى مسقط رأسه (أستراباذ).

كنيته :

يُكنّى ركن الدين بثلاث من الكنى، هي : أبو الفضائل، أبو علي، أبو محمد، وذلك على النحو التالي :

– **أبو الفضائل** : هذه الكنية تدلّ على مكانة ركن الدين العلميّة وأنّه جمع الكثير من الفضائل؛ فهو إمام متقدّم علّامة في علوم اللغة والأدب، وأيضًا علّامة في العلوم العقليّة والنقليّة، وغيرها . وقد أثبتها العاملي في أعيان الشيعة [٤] .

– **أبو عليّ** : وجد الباحث هذه الكنية قد أثبتها ياقوت في معجمه ، وتابعه في ذلك الإمام جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ) وحاجي خليفة، ومن المحدثين عمر رضا كحالة[٥]، ويرى محقّق كتاب (شرح الشافية) أنّ هذه الكنية تُطلق تيمّنًا وتفاؤلًا، كما يُقال

---

(١) ينظر : شرح الشافية (الدراسة) : ٢٩/١ .

(٢) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى : ٩/ ٢٣١، و السلوك: ٢/ ١٥٨ ، و أعيان الشيعة ٢٣/ ١٤١ .

(٣) ينظر : النجوم الزاهرة: ٩/ ٢٣١، والشذرات: ٦/ ٣٥، وهدية العارفين: ١/ ٢٨٣، و الأعلام: ٢/ ٢١٥.

(٤) ينظر : أعيان الشيعة : ٢٣/ ١٤١ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء: ٨/ ٥ ، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٨، و كشف الظنون:١٢٧٣، و معجم المؤلفين: ٣/ ١٩٦ .

لمن اسمه إبراهيم (أبو خليل) ولمن اسمه يعقوب (أبو يوسف) ولمن اسمه عمر (أبو حفص)[١] .

– **أبو محمّد :** وهذه الكنية أطلقها السبكيّ في ترجمة ركن الدين، وتابعه المقريزيّ، ثمّ ابن العماد [٢]. ولعلّه كان يُكنّى باسم ابنه الأكبر كما يَحدُث في كلّ العصور أن يُكنّى الشخص باسم ابنه الأكبر، هذا ترجيح فقط؛ لأنّه لم يرد نصّ عمّن ترجموا له بذلك، ولم تذكر كتب التراجم التي ترجمت له شيئًا عن أبنائه .

وبناء على ما تقدّم من ذكر اسم ركن الدين ونسبه وألقابه وكناه يُمكننا أن نذكر اسمه كاملًا فهو: السيّد أبو الفضائل ركن الدين أبو علي – وقيل: أبو محمد – الحسن بن أحمد بن شرف الدين شاه علي بن الحسين الأستراباديّ الحسينيّ العلويّ .

ميلاده :

إنّ كتب التراجم التي بين أيدينا التي تَرجمَت لركن الدين لا تُحدّثنا عن السنة التي وُلِد فيها، غير ما جاء في بعضها على سبيل التلميح لا التصريح، بل إنّ القسم الأكبر منها لم يتعرّض لمولده لا بالتصريح ولا بالتلميح، وقد تفرّد الزركليّ في أعلامه؛ حيث يقول وهو بصدد ترجمته : ((ابن شرف شاه «٦٤٥–٧١٥هـ» : حسن بن محمّد بن شرف الحسينيّ الأستراباديّ ركن الدين)) [٣] .

عصره :

وُلِد العالم النحويّ ركن الدين الحسن بن أحمد الأستراباديّ في القرن السابع الهجريّ، وعاش في عصر كان العالم الإسلاميّ فيه يموج بالفتن والأحداث

(١) ينظر : شرح الشافية (الدراسة) : ١/ ٣١ .
(٢) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى : ٩/ ٤٠٧، والسلوك: ٢/ ١٥٨.
(٣) الأعلام : ٢/ ٢١٥ .

والاضطرابات ويعمّه الخراب و الدمار و الفوضى ؛ حيث كان تحت سيطرة المغول سلالة جنكيز خان، وكانت العراق وفارس في سلطة الدولة الألخانيّة، وهي مغوليّة، ثم صارت الأمور إلى الدولة التيموريّة، وهي مغوليّة أيضًا، وتخلّل ذلك فترات صارت الأمور فيها إلى دولتين فارسيّتين: (الجلابريّة، والمظفريّة) وأخريين تركيّتين هما: (القراقيونليّة، والأقاقيونلية) . وقد دخل هؤلاء المغولُ بغداد وسيطروا عليها سنة ٦٥٦ هـ، ولا يعرف المسلمون من الخطوب والويلات التي مرت عليهم خطبا أشدّ هولًا من غزوات المغول؛ فقد دمّر جيش جنكيز خان الحواضر الإسلامية، وأتوا على ما كان لها من مدنيّة وثقافة، ولم يتركوا وراءهم من تلك البلاد سوى خرائب وأطلال بالية [١] .

وقد وصف المؤرّخ ابن الأثير هَوْل تلك الحادثة قائلا : ((لقد بقيتُ عدّة سنين معرضًا عن ذكر هذه الحادثة استعظامًا لها كارها لذكرها؛ فأنا أقدّم رِجلًا وأؤخّر أخرى، ومن الذي يَسهُل عليه أن يكتب نعي الإسلام والمسلمين، ومن الذي يهون عليه ذكر ذلك، فيا ليت أمّي لم تلدني، ويا ليتني متّ قبل هذا وكنت نسيا منسيا، إلّا أنّني حدثتني جماعة من الأصدقاء على تسطيرها، وأنا متوقّف، ثمّ رأيتُ أنّ ترك ذلك لا يُجدي نفعًا، فنقول : هذا الفصل يتضمّن ذكر الحادثة العظمى والمصيبة الكبرى، التي عقّت الأيام والليالي عن مثلها، عمّت الخلائق وخصّت المسلمين، فلو قال قائل : إنّ العالم منذ خلق الله (سبحانه وتعالى) آدم إلى الآن لم يتبلور بمثلها لكان صادقًا؛ فإنّ التواريخ لم تتضمّن ما يُقاربها ولا ما يُدانيها ... وهؤلاء لم يُبقوا على أحد، بل قتلوا النساء والرجال والأطفال، وشقّوا بطون الحوامل، وقتلوا الأجنّة، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم؛ فهذه الحادثة استطار شرّرها وعمّ ضرّرها، وصارت في البلاد كالسحاب استدّ برتهُ الريحُ)) [٢] .

---

(١) ينظر : تاريخ الإسلام السياسيّ : ٣/ ١٤٠ .

(٢) الكامل في التاريخ : ١٠/ ٣٩٩.

وفي هذا العصر انتشر التصوّف في المجتمع الإسلاميّ ، ولا سيما بعد سقوط بغداد انتشارًا كبيرا، وشاعت فلسفة احتقار الدنيا في كتابات العلماء ورجال الدين والكُتّاب، ورجال الأدب . والتصوّف في صورته الاجتماعيّة مظهر من مظاهر الانصراف عن الحياة الدنيا لحقارتها وخسّتها، ، والإحساس بحقارة الحياة الدنيا يتزايد في أوقات الشدّة والضيق، ولا شكّ أنّ ما كان فيه العالم الإسلامي آنذاك هو أقصى درجات الشدّة والضيق [١] .

وأمّا الحياة الفكريّة في عصره فقد انتكست انتكاسة كبرى، فعندما اكتسح التتارُ الممالك الإسلاميّة خرّبوا الحضارات، وهدّموا العمارات، وألقوا الكتب في نهر دجلة . وعلى الرغم من ذلك فقد برع علماء كبار في مجالات العلم كافّة ومنها الفقه والنحو، ومنهم نصير الدين الطوسيّ شيخ الأستراباديّ الذي عُرف بمؤلّفاته القيّمة في الجبر والهندسة والطبيعة والحكمة والأخلاق وآلات الرصد، كما اشتهر بترجمة كثير من الكتب اليونانيّة في مختلف العلوم، وكان من أكبر المشتغلين بالعلوم العقليّة بعد ابن سينا. ونبغ في هذا العصر علماء كثيرون من بينهم: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ومحي الدين النوويّ (ت ٦٧٦هـ)، ورضي الدين الاستراباديّ (ت ٦٨٦هـ)، وجمال الدين بن منظور الأفريقيّ (ت ٧١١هـ)، وركن الدين الأستراباديّ، وابن آجروم الصنهاجي (ت ٧٢٣هـ)، وأبو حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ)، وتقي الدين السبكيّ، وابن خلدون المغربيّ (ت٨١٨هـ)، ومجد الدين الفيروزابادي (ت٨١٧هـ) وغيرهم . وبالجملة يُمكن القول بأنّه على الرغم ممّا حَلَّ بالأمصار الإسلاميّة من خراب ودمار على أيدي التتار، فإنّ سند التعليم كان لا يزال قائمًا كما قال العلّامة ابن خلدون [٢] .

---

(١) ينظر : ظهر الإسلام : ٤/ ٢١٩ .

(٢) ينظر : تاريخ ابن خلدون : ١/ ٣٦١ .

أمّا الحياة الدينيّة في عصره، فقد كانت الحياة في بلاد المشرق العربيّ آنذاك أوفر حظًّا من غيرها، إذ إنّ المماليك كانوا يدينون بالدين الإسلاميّ وكانوا يعرفون مدى تأثير الدين على الناس في الشرق العربيّ، فقد أرادوا أن يتّخذوا من الدين دعامة قويّة يشجبون عليها كلّ مساوئهم؛ فكانوا يبالغون في الظهور بالمظاهر الدينيّة؛ من بناء المساجد والزوايا، والاحتفال بالأعياد الدينيّة وإقامة الموالد والاهتمام ببناء الأضرحة للأولياء، وكان العلماء النازحون من الأقطار الإسلاميّة يتفاعلون مع هذا الجوّ الدينيّ ومع هذه الطبيعة الدينيّة، ، ولا سيما أنّ هؤلاء العلماء المضطهدين الفارّين من وجه التتار، والذين كانوا يدينون بالدين الإسلاميّ الحنيف، كانوا متمسّكين غاية التمسّك بأصول دينهم ومقرّرات شريعتهم الإسلاميّة الغرّاء، يدافعون عن الإسلام والمسلمين ، ولا سيما في تلك الأوقات العصيبة التي يقفون فيها أمام أعدائهم ممّن لا دين لهم ولا خلاق.

في ظلّ هذا الجوّ السياسيّ المملوء بالفتن والأحداث، وفي ظلّ هذه الحياة الاجتماعية والاقتصادية القاسية ، وفي ظلّ هذه البيئة العلميّة الناضجة بالتنافس المزدهرة بالتأليف الحافلة بالموسوعات عاش عالمنا الكبير ركن الدين الحسن بن أحمد الأستراباذي، وسنرى في السطور الآتية – إن شاء الله تعالى– مدى التفاعل بينه وبين بيئته مؤثرًا ومُتأثرًا [1] .

موطنه :

ونقصد بموطنه مسقط رأسه، حيث وُلد ونشأ وقضى طفولته وصباه حتّى شبّ عن الطوق، وبدت عليه معالم النبوغ والتفوّق . وكتب التراجم التي بين أيدينا والتي ترجمت لركن الدين لا تُحدّثنا عن المكان الذي وُلد فيه، ولكنّا نرجّح ما ذهب إليه محقّق كتاب (شرح الشافية) أنّه ولد في مدينة (أستراباذ) بفتح الهمزة وكسرها؛ وذلك لإجماع

(١) ينظر : شرح الشافية (الدراسة) : ٢١/١ .

المؤرّخين على نسبته إليها [١]، وهي مدينة كبيرة مشهورة أخرجت الكثيرين من أهل العلم في كلّ فنّ، وتقع في شمال فارس، من أعمال طبرستان في بلاد مازندران بين سارية وجرجان، قريب منها الجانب الجنوبيّ الشرقيّ من بحر قزوين، وتبعد عن البحر من جهة الشرق ثلاثة وعشرين ميلًا [٢] .

نشأته وحياته :

إن المرحلة الأولى من مراحل حياة ركن الدين يكتنفها غموض تامّ، بل هي مجهولة تمامًا، إذ إنّ كتب التراجم لم تذكر شيئًا عن مولده أو نشأته الأولى، أو حياته [٣] حتّى سنة (٦٦٧هـ) وهي السنة التي رحل فيها إلى مراغة بأذربيجان، ويبدو أنّه بدأ حياته بدراسة القرآن الكريم وعلوم اللغة العربيّة بأستراباد، وبعد أن حَصَّل كلّ ما يُمكن تحصيله في موطنه تاقت نفسه إلى المزيد من العلم فرحل إلى مراغة سنة، حيث كانت مراغة آنذاك مركزًا مهمّا من مراكز العلم والثقافة ،ولا سيما بعد سقوط بغداد[٤].

وفي مراغة التقى بالعلّامة نصير الدين الطوسيّ وعمل تحت لوائه وتتلمذ عليه وصار من أكبر تلاميذه حتّى عينه الطوسيّ معيدًا في حلقته، وذلك بعد أن حصل منه علومًا كثيرة، يقول ابن رافع : ((قدم مراغة، واشتغل على مولانا نصير الدين وكان يتوقّد ذكاء وفطنة، وكان المولى قطب الدين حينئذ في ممالك الروم، فقدّمه النصير، وسار رئيس الأصحاب بمراغة، وكان يجيد دروس الحكمة)) [٥] .

---

(١) ينظر : شرح الشافية (الدراسة) : ٤٠/١ .
(٢) ينظر : معجم البلدان : ١/ ١٧٤-١٧٥ .
(٣) ينظر : البسيط في شرح الشافية (الدراسة) : ١٩/١ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه (الدراسة) : ٢١/١ .
(٥) بغية الوعاة : ١/ ٥٢١ .

رحلاته :

رحل ركن الدين مع أستاذه الطوسيّ إلى بغداد، وذلك في عام ٦٧٢هـ، فلمّا توفّي الطوسيّ في هذه السنة رحل ركن الدين إلى الموصل[١]، وفيها احتلّ مكانة علمية مرموقة وصار عالم المَوْصل، وولي التدريس بالمدرسة النوريّة، وبالموصل صنّف أغلب مؤلفاته، يقول السيوطيّ: ((ولمّا توجّه النصير إلى بغداد سنة ٦٧٢هـ لازمه فلمّا توفّي النصير في هذه السنة صعد إلى الموصل واستوطنها ودرّس بالمدرسة النوريّة بها وفُوّض إليه النظر في أوقافها))[٢] .

مكانته العلمية وثقافته :

كان ركن الدين –رحمه الله– نحويّا، صرفيّا، لغويّا، أديبا، فقيهًا، فضلاً على أنّه كان عالمًا في المنطق والطبّ وعلم الكلام، وله تصانيف مفيدة في كلّ هذه المجالات ، وهذا يعني أنّه كان على جانب عظيم من الثقافة والاطّلاع . قال الحرّ العامليّ: ((كان تلميذ المحقّق الطوسيّ الخواجة نصير الدين، ومن أخصّ أصحابه ومثله في التحقيق وكان علّامة في العلوم العقليّة والنقليّة))[٣]، وقال كحّالة: ((عالم مشارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق والطبّ والكلام والأصول)) [٤] .

وقد استمدّ ركن الدين ثقافته العلميّة من تتلمّذه على النصير الطوسيّ؛ فحصّل منه علومًا كثيرة، لدرجة أنّه صار معيدًا في درس أصحابه، اضافة إلى أنّه قد شغف بمصنّفات ابن الحاجب وخصوصاً بالكافية وشرحها وبالشافية، ومختصر ابن الحاجب في علم الأصول ، ومؤلفات ابن الحاجب هذه قد طارت شهرتها وعمّت الآفاق في كل

---

(١) ينظر: بغية الوعاة : ١/ ٥٢٢ .
(٢) م . ن : ١/ ٥٢٢ .
(٣) أعيان الشيعة : ٢٣/ ١٤٥ .
(٤) معجم المؤلفين : ١ ٣/ ١٩٦ .

الأوقات ، خاصة في عصر ركن الدين الذي هو عصر ابن الحاجب "ت ٦٤٦هـ"، فتبناها ركن الدين، وتتلمذ عليها، وصار تلميذًا لابن الحاجب بواسطة مؤلفاته هذه [١].

وفاته :

اختلف المؤرّخون حول السنة التي توفّي فيها ركن الدين الأستراباذي، والأكثرون على أنّه توفّي سنة ٧١٥هـ، وهذا ما ذكره السبكيّ، والمقريزيّ، وابن حجر[٢] ، وتابعهم في التصريح بهذا التاريخ إسماعيل البغداديّ (ت ١٣٣٩هـ) [٣]، ومن المتأخّرين حاجي خليفة وعمر كحّالة [٤] . وما ذكروه من تحديد سنة وفاته هو الرأي الذي عليه الأكثرون من المتقدّمين الذين هم أقرب زمنًا إليه، وكانت وفاته في مدينة الموصل في الرابع عشر من شهر صفر .

مصادره :

اعتمد ركن الدين الأستراباذي في كتابه البسيط على مصادر متعدّدة، ذكر بعضها بأسمائها فقط وذكر الأخرى بأسماء مؤلّفيها. وهناك كتب أخذ عنها ولم يُشر إليها ولا إلى مؤلّفيها، فمن ذلك كتاب سيبويه، فقد أخذ عنه بعض الشواهد الشعرية، فقال: ((ومن ذلك بيت الكتاب))[٥] ، وأشار إلى آراء سيبويه وذكره بالاسم في غير ما

(١) ينظر : شرح الشافية (الدراسة) : ١/ ٤٦ .
(٢) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ٤٠٧-٤٠٨، والسلوك ٢/ ١٥٨، و الدرر الكامنة ٢/ ١٧ .
(٣) ينظر : هدية العارفين : ١/ ٢٨٣ .
(٤) ينظر : كشف الظنون : ٣/ ١٩٦، ومعجم الأدباء : ٨/ ٥ .
(٥) البسيط : ١/ ٢٧٦ .

موضع، فمن ذلك قوله ((وسيبويه لم يذكر من الأفعال إلّا أربعة وهي ...))[١]، وغير ذلك[٢] .

ومن الكتب الأخر التي أخذ عنها المقتضب، حيث صرّح بذلك فقال: ((وأورد المبرد في المقتضب))[٣] ، ومنها شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ (ت٣٦٨هـ)[٤] ، ومنها الإيضاح و الحلبيّات لأبي عليّ الفارسيّ [٥]، ومنها أسرار البلاغة [٦] والمقتصد للجرجانيّ [٧]، ومن الكتب التي اعتمد عليها وانتفع منها كثيرا كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ولكن من غير أن يذكر اسم الكتاب ولا مؤلّفه[٨] . ومنها كتاب شرح المفصل لابن يعيش إذ أخذ عنه الكثير ولكنّه لم يذكره صراحة سوى مرّة واحدة [٩]، ويعدّ كتاب شرح الكافية للرضي الاستراباذي من المصادر المهمّة التي اعتمدها ركن الدين وأخذ عنها وإن لم يذكر اسم الكتاب أو مؤلّفه [١٠]. أمّا أعلام النحويين الذين أخذ عنهم واستنار بآرائهم فهم كثر فقد أحصاهم محقّق كتاب البسيط الدكتور حازم الحلّيّ فوجدهم أكثر من خمسين عالما [١١] .

---

(١) البسيط : ٤٤٤/٢ .
(٢) ينظر : م . ن : ٣/ ٥٥ .
(٣) م . ن : ٣٥٣/١ .
(٤) ينظر : م . ن : ٢٦٠/٢ .
(٥) ينظر : م . ن : ٤٥٦/٢ .
(٦) ينظر : م . ن : ٦٥١/١ .
(٧) ينظر : م . ن : ٤٥٦/٢ .
(٨) ينظر : م . ن : ١٩٢/١ .
(٩) ينظر : م . ن : ١٧٢/١ و١٦٧ و ٢٨٧ .
(١٠) ينظر : م . ن : ١٩٣/١و ٢٣٧و ٣٤٢ .
(١١) ينظر : م . ن : ٥٨/٣ .

شواهده :

يذكر ركن الدين الأستراباذي الشواهد التي تؤيّد القاعدة النحويّة أو تسند هذا المذهب أو تفنّد آخر ، وكانت شواهده النحويّة من القران الكريم والحديث الشريف ومن أمثال العرب وأشعارهم، فمن ذلك استشهاده بالقران الكريم إذ استشهد بعدد كبير من الآيات القرآنيّة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[١] سورة الاحزاب : ٦ ، وربما أورد أكثر من شاهد على المسالة الواحدة [٢] ، وكان ركن الدين الأستراباذي يستشهد بالقراءات القرآنيّة المتواترة والشاذة، وهو بذلك يساير البصريين في تقديمهم الأقيسة النحويّة والقواعد والأصول على الشواهد القرآنيّة، فمن ذلك استشهاده على جواز حذف الفعل بقراءة سبعيّة فقال: ومنه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ سورة النور : ٣٦ .بفتح الباء في (يسبح) في قراءة عاصم وابن عامر [٣]، واستشهد بالقراءات العشر في غير موضع ، فمنها قوله : ((ومنه قراءة أبي جعفر : وقل ربُّ احكم بالحق))[٤]، واستشهد بالقراءات الشاذّة[٥].

وقد استشهد بالحديث الشريف إذ هو ممّن يجوّزون الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد استشهد بستة أحاديث [٦]، وجدها تتّفق مع القواعد النحويّة، أمّا إذا لم يتّفق الحديث مع القواعد فيقول عنه (شاذ)[٧] ، كما استشهد بأمثال العرب وأقوالهم، فقد أحصى الدكتور حازم الحلّيّ الأمثال فوجدها أكثر من عشرين مثلا [٨]، فمنها استشهاده على

---

(١)، وينظر : البسيط : ١/ ٣٢٦ .
(٢) البسيط : ٦١/٣ .
(٣) البسيط : ٢٨٧/١ .
(٤) م . ن : ٤٣٦/١ .
(٥) ينظر : م . ن : ٢٧٩/١ و٣٧٥ .
(٦) ينظر : البسيط : ٢٢٨/١ و ٥٢٢ و ٦٠٢ .
(٧) ينظر : م . ن : ٣٨٥/٢ .
(٨) ينظر: البسيط (الدراسة) : ٦٥/٣ .

جواز حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق ((.... بقولك للغضبان «غضب الخيل على اللجم» ولمن لايفي بعداته مواعيد عرقوب)) [١] .

أمّا استشهاده بالشعر فقد أورد كثيرا من أبيات الشعر لشعراء في مختلف العصور، فاستشهد بشعراء من العصر الجاهليّ منهم امرؤ القيس بن حجر الكنديّ[٢] والنابغة الذبيانيّ [٣]، وزهير بن أبي سلمى [٤] وغيرهم [٥]، ومن الشعراء الإسلاميين الذين استشهد بشعرهم أبو زبيد الطائيّ[٦] والحطيئة [٧]، كما استشهد بشعراء من العصر العصر الأموي منهم الفرزدق[٨]، وجرير[٩] والكميت [١٠] وغيرهم [١١] .

والذي يلحظ أنّ ركن الدين الأستراباذي أقلّ الاستشهاد بشعر المتأخرّين، فقد استشهد بشعر أبي نواس[١٢] ، والمتنبيّ[١٣] ، فهو بذلك قد اختار طريق المجوّزين للاستشهاد بشعر المتأخرّين .

---

(١) البسيط : ٤٩١/١ .
(٢) ينظر : م . ن : ٣٢٩/١ .
(٣) ينظر : م . ن : ٥٩٣/١ .
(٤) ينظر : م . ن : ٦٤٧/١ .
(٥) ينظر : م . ن : ٦٧/٣ .
(٦) ينظر : م . ن: ١/ ٦٨٧ .
(٧) ينظر : م . ن : ٥٤٠/١ .
(٨) ينظر : م . ن : ١٧٣/١ .
(٩) ينظر : م . ن : ٣٠٨/١ .
(١٠) ينظر : م . ن : ٢٠١/١ .
(١١) ينظر : م . ن : ٦٧/٣ .
(١٢) ينظر : م . ن : ٦٠٢/٢ .
(١٣) ينظر : م . ن : ٣١٠/٢ .

مذهبه النحويّ :

لقد وقف ركن الدين الأستراباذي في مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين موقفا منحازا إلى المدرسة البصريّة، بل نراه يتبنّى مذهبهم بدليل أنّه يُسمّيهم أصحابنا [١]، ويرى الحقّ معهم عن طريق عباراته المؤيّدة لهم والمناصرة لهم، فتارة يقول: ((الصحيح مذهب البصريين))[٢] ، وتارة أخرى يقول : ((والصحيح ما ذهب إليه البصريون))[٣] ، وتارة ثالثة : ((والحقّ مع أصحابنا))[٤]، ويقصد بهم البصريين، ويرجّح ويرجّح مذهبهم ، ويضعّف رأي الكوفيين ، من ذلك قوله : ((إنّ ما ذكره الكوفيّون باطل))[٥] ، وهو يذهب مذهب أصحابه البصريين في أنّ الفعل فرع الاسم وهو مشتقّ من المصدر[٦]، وغير ذلك من المسائل التي رجّح فيها الرأي البصريّ [٧] .

---

(١) ينظر: البسيط : ٣١٧/١و٣٣٣ .
(٢) م . ن : ٩٣/٢ .
(٣) م . ن : ١٧٢/١ .
(٤) م . ن : ٣٢٠/١ .
(٥) م . ن : ٥٠٧/١ .
(٦) ينظر : م . ن : ١٨٩/١ .
(٧) ينظر : م . ن : ٧٢/٣ .

الفصلُ الأوّلُ

أصول النحو عند ركن الدين الأستراباديّ

المبحث الأوّل : آراء ركن الدين في السماع

المبحث الثاني : آراء ركن الدين في القياس

المبحث الثالث : آراء ركن الدين في الإجماع والاستصحاب

المبحثُ الأوّلُ : آراء ركن الدين في السماع

السّماع في اللغة: ((ما سَمَّعت به فشاع))[١] ، وهو أيضا اسم استلذَّتْ به الأُذُنُ من صوتٍ حسنٍ[٢] .

أمّا في الاصطلاح فقد ترادف عليه مصطلحان هما السّماع أو النقل ، ويُعدّ الأصل الأول من أصول النحو العربيّ ، إذ عرّفه ابن الأنباري بقوله : ((هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول النقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة))[٣] . ولعلّ ولعلّ ابن الأنباري آثر مصطلح (النقل) ليشير إلى أنّ مصادر النحو نوعان : منقول ، ومعقول ، أمّا المنقول فيشمل القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف وما نُقل من كلام العرب من شعر ونثر، إذ الأمر فيه منوط بالنقل دون تدخّل للعقل، وأمّا المعقول فالقياس واستصحاب الحال ونحوهما[٤] .

وعرّفه السيوطيّ بقوله : ((وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ فيها من الثبوت))[٥] .

ويُقسّم السّماع أو النقلُ على قسمين: تواتر وآحاد، فأمّا التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنّة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعيّ من أدلّة النحو يُفيد العلم، أمّا

---

(١) العين : مادة (سمع) :٣٤٩/١ .
(٢) ينظر : تهذيب اللغة : مادة (سمع) : ٤٧/٢ .
(٣) لمع الأدلة : ٢٨ – ٢٩ ، وينظر : الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ .
(٤) ينظر : أصول النحو العربيّ : ٣١ .
(٥) الاقتراح في أصول النحو : ٣٩ .

الآحاد فما تفرّد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به ، والأكثرون على أنّه يُفيد الظنّ[١] .

وقد تحرّى علماءُ العربيّة الوثاقة في النقل، إذ وردت في كتاب سيبويه عباراتٌ كثيرةٌ تدلّ على ذلك، فقد ذكرَ سيبويه عباراتٍ تدلُّ على وجوب تحرّي الوثاقةِ في السّماع[٢] ، نحو قوله : ((سمعت من يُوثَقُ بعربيتِهِ من العربِ))[٣] ، وفي موضع آخر يقول : ((أخبرني بذلك مَنْ أَثِقُ به))[٤] .

وقد حدّد النحويّون البصريّون الأوائل القبائلَ العربيّة التي يُعتمد ما يُسمع منها وهم: قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[٥]، وأدخل الكوفيون قبائل أخرى[٦]، وهذا يدلّ على أنَّ للسّماع ضوابط محكومة بأماكن الدرس النحويّ وزمانه وأشخاصه من النحويين .

أمّا المكان فقد اختلفت درجته في الاحتجاج على اختلاف قربه أو بعده من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردّوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم[٧]. أمّا الزمان، فقد حدَّد النحويّون زماناً

---

(١) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ١٥٤ .
(٢) ينظر : أصول النحو عند أبن الحاجب (أطروحة دكتوراه) : ٢٣ .
(٣) الكتاب : ١٩٨/٤ .
(٤) م . ن : ٢١٣/٣ .
(٥) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩١ .
(٦) ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريّ : ٥١ .
(٧) ينظر: في أصول النحو : ٢١ .

معيناً يبدأ من أول نصٍّ لغويٍّ وصل إلينا قبل الإسلام، حتّى منتصف القرن الثاني الهجريّ[١] .

ولأهميّة السّماع عند النحويين قدّموه على غيره من الأصول، فنجد بعض أهل اللغة لا يأخذ إلّا به ولا يلتفت إلى غيره[٢] . وقد اعتمد الخليل في تأصيله قواعد النحو على قاعدة عريضة من السّماع، فرحل إلى مواطن العرب الفصحاء في الجزيرة يُحدّثهم ويُشافههم، يأخذ عنهم الشعر واللغة، وقد مكّنته هذه الثروة اللغويّة الكبيرة من اكتساب سليقة الإعراب، ويكفينا تأليفه معجمَ العين دليلاً على ثروته اللغوية الواسعة[٣] .

وكان سيبويه كأستاذه عالماً بلغات العرب وما فيها من كثرة وقلّة وما تتّصف به من قوةٍ وضعف، فقد كان يأخذ سماعه عن فصحاء العرب وكثيراً ما ترد عنده عبارات مثل : ((سمعنا فصحاء العرب يقولون))[٤] أو ((سمعناهم يُنشدون))[٥] أو ((سمعنا أكثر أكثر العرب يقولون))[٦] . وتبرزُ أولويّة السماع وتقدّمه على غيره عند العلماء بقول ابن جني الآتي : ((واعلم أنك إذا أدّاكَ القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كُنت عليه، إلى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت مخيَّرٌ : تستعمل أيهما شئت، فإنْ صحَّ عندك أنَّ العرب لم تنطق بقياسك أنتَ، كنت على ما أجمعوا عليه البتّة))[٧] .

---

(١) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٤٦ ، و الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٤٦ ، و في أصول النحو : ١٧ – ١٨ ، والقياس في النحو العربي : ١٣ .

(٢) ينظر : المنصف : ٣/١ .

(٣) ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : ٥٠ .

(٤) الكتاب : ١٥٧/٣ و ٥٠٣ .

(٥) م . ن : ٧٨/٣ .

(٦) م . ن : ٢٣٣/٣ .

(٧) الخصائص : ١٢٥/١ – ١٢٦ .

ومن ذلك يتبيّن لنا أنّ أصحاب المذهب البصريّ كانوا أقلّ توسّعاً في السّماع، فلم يُجوّزوا السّماع إلّا ممّن يوثق بعربيته الفصحى . ولقد كان للسّماع حضور مؤثّر في المنظومة النحويّة، فهو من أقدم الأصول النحويّة وجوداً، لذلك أحاطه العلماء عناية واضحة بوصفه الأساس الذي تُبنى عليه القواعد النحويّة .

وسنحاول أن نعرض هذه المصادر عند ركن الدين الأسترابادي، إذ كان يحذو حذو من سبقه من النحويين في اعتمادهم على السّماع فضلاً عن الأدلّة الأخر، ومن يطالع كتابه (البسيط في شرح الكافية) يجدُ كمّا هائلاً من الأدلّة السّماعيّة سواء أكانت في القرآن الكريم أم الحديث النبويّ الشريف أم الشعر والنثر ، إذ يُعدّ السّماع عنده أصلاً رئيساً من أصول النحو، فتجده يميل إليه في مناقشتهِ مُعظم المسائل اللغويّة والنحويّة والصرفيّة ويبني عليه حكمه في الجواز أو المنع .

وسنقف على أبرز الملامح التي تحدِّدُ منهجه في السّماع وموقفه من الأدلّة السّماعيّة ونُبيّن موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وبعض قراءاته، و موقفه من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف ومن الاستشهاد بالكلام العربي شعراً ونثرا .

أوّلا : استشهاده بالقرآن الكريم والقراءات القرآنيّة :

دأب النحويّون على الاستشهاد بالقرآن الكريم بوصفه الوحي المُنزَل من الله ﷻ، وكان ركن الدين الأسترابادي من العلماء الذين أولوا الشاهد القرآنيّ عناية كبيرة، فقد عالج كثيرا من المسائل النحويّة والصرفيّة واللغويّة المختلفة بالشواهد القرآنيّة، لذلك كان القرآن الكريم مصدره الأَوّل في الاستشهاد .

ومَن يُطالع كتابه (البسيط في شرح الكافية) فإنّه لا يجد فصلا أو مسألة من دون أنْ يورد له شاهداً من القرآن الكريم، ولتكون الصورة واضحة عن منهج ركن الدين

الأستراباذي في الاستشهاد بالقرآن الكريم لا بُدّ لنا من أن نُبيّن أهمّ الملامح البارزة في منهجه .

١- توثيق القواعد النحويّة من الآيات القرآنيّة :

لقد سار ركن الدين الأستراباذي على نهج الأقدمين، ومَن يُطالع كتابه البسيط يجد أنّ ركن الدين قد أولى القرآن الكريم عناية كبيرة في الاستشهاد به ولاسيما في توثيق القواعد النحويّة، ومن ذلك ما استشهد به في مسألة حذف الفعل وجوبا من الجملة إذ قال: ((وأمّا وجوبا فهو في كلّ موضع يقع بعد الاسم فعل أو مُنزَّل منزلة الفعل مُفسِّر للفعل المحذوف. مثال الأوّل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴿٦﴾﴾(التوبة: ٦)، فأحد مرفوع بأنّه فاعل لفعل محذوف يُفسرّه استجارك وليس بمبتدأ، لأنّ حرف الشرط لم يدخل إلّا على الفعل لفظا أو تقديرا))[١] ، ومنها استشهاده في المواضع التي يَسوغ فيها مجيء المبتدأ نكرة، إذ قال : ((ثمّ الذي تُخصَّص به النكرة حتّى جاز أن تقع مبتدأ أنواع منها الصفة نحو : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ (البقرة:٢٢١)، فإنّه اختصّ بالصفة ... ومنها تخصيصها بإفادة العموم ... ومنه قوله تعالى : ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴿٩٣﴾﴾ (الانبياء: ٩٣) ... ومنها تخصيصها بالمتكلِّم وهو يقع في الدعاء نحو قوله تعالى :﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (المرسلات: ١٥))[٢].

٢- تعدد الشاهد القرآنيّ في المسألة الواحدة :

من السمات البارزة في منهج ركن الدين الأستراباذي تعدّد الشّاهد القرآنيّ في المسألة النحويّة الواحدة ، وهذا إن دلّ على شيء فيدلّ على عنايته في تأكيد القاعدة وربطها بالقرآن الكريم ، ويدلّ على عنايته بتوثيق القاعدة النحويّة وترسيخها، إذ إنّ الاستشهاد بالقرآن الكريم لا يختلف عليه اثنان، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن الممنوع من الصرف، في سبب منع كلمة (جواري) من الصرف ، فقال ((والثاني أن يقال إنّ

(١) البسيط : ١/ ٢٧٩ .
(٢) م . ن : ١/ ٣٢٢_٣٢٣ .

أصله جواري بغير تنوين فحذفتِ الحركة من الياء استثقالا عليها فصار جواري بسكون الياء، ولمّا كانوا يحذفون الياء إذا وقعت طرفا قبلها كسرة في المفرد كقوله تعالى : ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ (الفجر: ٤)، و﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ (الرعد: ٩) كان حذفها في الجمع وهو جواري أولى وأوفق))[١] ، ومن ذلك ما جاء في شرحه لحدّ الحال ((وقيل على الحدّ المذكور إنه ليس بجامع لجواز أن يكون هيئة لغيرهما كالمضاف إليه، نحو قوله تعالى : ﴿مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ﴾ (البقرة: ١٣٥)، وقوله تعالى : ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ﴾ (الحجر: ٦٦)[٢] .

٣-عنايته بالأوجه الإعرابيّة :

تعدّ الأوجه الإعرابيّة ظاهرة نحويّة شغلت أذهان النحويين منذ بداية الدرس النحويّ وتوسّعت بتوسّعه، فقد ولع بها النحويّون، وهذا الولع بها واضح وجليّ، إذا دلّت على شيء فهي تدل على توسّع النحويين في مادّتهم وتبحّرهم فيها وتمكّنهم من أدواتهم، وليس لغرض الإغراق في الصناعة النحويّة كما ذهب بعض المحدثين[٣] ، ومَن يُطالع كتاب البسيط يجد ركن الدين أولى الأوجه الإعرابيّة ولا سيما القرآنيّة منها عناية مخصوصة ، فمن ذلك قوله : ((تقول في غير إذا كانت صفة: مررتُ برجل غيرك، وقال تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ (النساء: ٩٥)، وهو يحتمل ثلاثة أوجه الرفع على أنه صفة للقاعدون[٤] ، والجرّ على أنّه صفة للمؤمنين، والنصب على الاستثناء))[٥] ، ومنها ما جاء في مسألة حذف الخبر ((وأمّا

(١) البسيط : ١/ ٢٣٦ .
(٢) م . ن : ١/ ٥١٧ .
(٣) ينظر : المشكل في العربيّة : ٢٤١ .
(٤) هكذا وردت في النص والصحيح أن يقول للقاعدين إلّا أنّه التزم بلفظ الكلمة في الآية .
(٥) البسيط : ١/ ٥٩٦ .

قوله تعالى : ((فصبر جميل)) يحتمل أن يكون الخبر محذوفا، وتقديره فصبرٌ جميل أجملُ، ويحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا، وتقديره فأمري صبرٌ جميلٌ))[1] .

٤- اكتفاؤه بموضع الشاهد من الآية :

الذي يلحظ على منهج ركن الدين الأستراباذي أنّه يكتفي بموضع الشاهد من الآية الكريمة التي استشهد بها من دون أن يذكر الآية كلّها، ولعلّ ذلك مردّه إلى عدم تشتيت ذهن القارئ، فقد يلتبس الأمر على القارئ ولا يدري أين موطن الشاهد في الآية، وتكاد تكون هذه السمة بارزة في شرحه، من ذلك ما جاء في شرحه لمسألة حذف عامل الحال إذ قال : ((فحذف صاحب الحال والعامل جميعاً فيه تخفيف لكثرة استعمالهم إيّاه، ومنه قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ (القيامة: ٣-٤)، أي بلى نجمعها قادرين))، ومنها قوله : ((اعلم أنّ الحال على ضربين ... وتؤكد الخبر المتقدّم وتدلّ عليه، نحو زيد أبوك عطوفا، فإنّك حقّقت الأبوّة بقولك عطوفا، وكقوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ (فاطر: ٣١)، فإنّ الأب لا ينتقل عن العطف، والحقّ لا ينتقل عن التصديق))[2] .

٥- ترجيح قراءة على أخرى :

لقد كان موقف ركن الدين الأستراباذي من القراءات القرآنية موقف البصريين حيث جعلوا الأقيسة النحويّة والقواعد معياراً لما يرد من القراءات القرآنيّة ، فقد اخضعوا النصوص القرآنيّة لتلك المعايير التي صنعوها ، فما خالف تلك القواعد والمعايير حكموا

(١) البسيط : ١/ ٣٥٤ .
(٢) م . ن : ١/ ٥٤٦ .

عليه بالشذوذ أو الضعف[١] ، وعلى ذلك سار ركن الدين الأستراباديّ ، فاستشهد بالقراءات السبعة وغيرها[٢] .

فمن ذلك ما جاء في حديثه عن جواز نصب المستثنى مع اختيار البدل إذ قال: ((وإنّما قال والمستثنى منه مذكور لأنه لو لم يكن مذكوراً لم يجز إلّا ما اقتضاه العامل المتقدّم على إلّا ، نحو قوله تعالى :﴿مَّافَعَلُوهُإِلَّاقَلِيلٌ﴾ (النساء : ٦٦) بالرفع والنصب[٣]، والبدل هو المختار والراجح على الاستثناء في هذا الموضع))[٤] ، ومنها قوله في المسألة نفسها ((إنّ البدل يجري في تعلّق العامل به كمجراه لو وَلي العامل، والنصب في الاستثناء على الشبه بالمفعول به، فلّما كان البدل أقوى في حكم العامل من الاستثناء كان البدل هو المختار، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ ﴾ (هود:٨١)، فإنّ الجماعة كلّهم قرأوا بالنصب إلّا أبا عَمرو وابن كثير فإنّهما قرءا بالرفع، وكان من الواجب أن يكون الرفع لكون البدل أكثر وأرجح))[٥] .

ثانيا : موقفه من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف :

أجمع علماء العربيّة على أنّ الرسول محمداً هو أفصح العرب قاطبة، وأنّ كلامه يأتي بعد كلام الله تعالى فصاحة وبلاغة وبيانا. ولكنّهم اختلفوا في الاستشهاد بالأحاديث المرويّة عنه في الدراسات النحويّة واللغويّة، ويُمكن تقسيمهم على ثلاث فئات[٦]:

الأولى : أجازت الاستشهاد بالحديث النبويّ مطلقا، ومن هذه الفئة ابن مالك، وابن هشام النحوي (ت٧٦١هـ)، وابن جني، والجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، وابن فارس (ت٣٩٥هـ)، وابن

(١) البسيط : ٦١/٣ .
(٢) م . ن : ١/ ٢٧٨ و٣٧٥ و ١٢٦/٢ و ٥٩٦ .
(٣) النصب قراءة ابن عامر والرفع قراءة باقي القراء السبعة ينظر : الحجّة في القراءات السبع : ١٢٤.
(٤) البسيط : ١/ ٥٨٢ .
(٥) م . ن : ١/ ٥٨٣ .
(٦) ينظر : أسفار الفصيح : ٢٣١/١ .

سيده (ت٤٥٨هـ)، والحريريّ (ت٥١٦هـ)، والسهيليّ (ت٥٨١هـ)، وابن بري (ت٥٨٢هـ)، وابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وغيرهم .

الثانية : رفضت الاستشهاد بالحديث الشريف في الدراسات اللغويّة والنحويّة، ومن هذه الفئة ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيان، وحجّتهم في ذلك أنّ الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأنّه وقع اللحن كثيرا فيما رُوي من الحديث، لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، وأنّ أئمّة النحو المتقدّمين لم يحتجّوا بشيء منه كأبي عَمرو بن العلاء وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، والخليل (ت١٧٠هـ) وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائيّ (ت١٨٩هـ) والفرّاء (ت٢٠٧هـ) وهشام الضرير (ت٢٠٩هـ) وعلي بن المبارك الأحمر (ت٢٢٠هـ) من الكوفيين .

الثالثة : توسّطت بين الفئتين، وهذه الفئة أجازت الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقا للفظ المرويّ عن النبيّ صلى الله عليه واله ، ومن هذه الفئة السيوطيّ وغيره .

وركن الدين واحدٌ من أولئك النحويين الذين لم يولوا الحديث النبويّ الشريف عنايةً بارزةً، ولقلّة استشهاده بالحديث الشريف لا يُمكننا أن نجزم بموقفه من الحديث الشريف من حيث الرفض أو القبول، فقد استشهد بستة أحاديث فقط في كتابه البسيط[1]وجدها تتّفق والقاعدة النحويّة التي صاغها، ويُمكننا أن نُجمل أهمّ سمات منهجه في الاستشهاد بالحديث بالآتي :

١- عدم نسبة الحديث إلى الرسول : وذلك قوله في جمع صيغة منتهى الجموع : ((أي شرط الجمع المانع من الصرف كونه على صيغة يمتنع جمعه مرّة أخرى فكونه جمعاً بمنزلة سبب، وكونه على صيغة منتهى الجموع بمنزلة سبب آخر، وكأنّه جمع مرّتين إمّا

(١)ينظر البسيط في شرح الكافية (الدراسة) ٦٥/٣ .

تخفيفاً نحو أكالب، وإمّا تقديراً نحو: أفاضل، ومن العرب من يجمع هذا الجمع للمبالغة في الكثرة فقالوا: صواحبات يوسف[١]))[٢] .

٢- عدم التحقّق من نسبة الحديث : إذ جاء في شرحه لشروط الحال : ((وقد جاء الحال عن النكرة من غير أحد ما ذكرنا إذا أفادت معنى لم تفده الصفة نحو قوله : «فجاء فرس له سابقا[٣]»، فلو أجرى سابقا صفة لم يؤدِّ إلى ما أدّاه الحال))[٤] ، ولم أعثر على سند الحديث في كتب الصحاح .

٣- اقتصاره على موضع الشاهد في الحديث : وذلك ما جاء في كلامه عن التوكيد اللفظيّ: ((وفائدة هذا التوكيد دفع توهّم المتكلِّم أنّ السامع لم يسمع ما ذكره واهتمام المتكلم بالمعنى المدلول عليه كقوله : «واللهِ لأغزونّ قريشا[٥]» ثلاث مرّات، فإنّه لم يكن لتوهّمه أنّه لم يسمع كلامه بل ليُبيّن للناس شدّة اهتمامه بغزوهم ومنها قوله: «فنكاحها باطل[٦]» ثلاث مرّات))[٧] .

٤- تضعيفه الحديث الذي لا ينسجم مع القاعدة النحويّة: وقد ذكر ذلك في حديثه عن لام الأمر، قال: ((وقوله: في بعض الغزوات «لتأخذوا مصافكم[٨]» ، فإنّما جمع بين اللام والتاء ليتناول الحاضرين والغائبين، وهو شاذّ))[٩] .

---

(١) مسند أحمد : ٤٧٤/٣٢ .

(٢) البسيط : ١/ ٢٢٧ .

(٣) لم أعثر على الحديث في كتب الصحاح ، وقد استشهد به ابن الخشاب في المرتجل في شرح الجمل : ١٦٥ .

(٤) البسيط : ١/ ٥٢٢ .

(٥) عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ٦قَالَ: «وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا»، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، سنن أبي داود : ٢٣١/٣ .

(٦) عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ٦ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ». مسند الشافعي : ٢٢٠ .

(٧) البسيط : ٢/ ٥-٦ .

(٨) لم أعثر على هذا الحديث في الصحاح ، وورد في تفسير الكشاف: ٢/ ١٢٧ ، ولم يذكر له مخرجًا، وقد ذكره بغير سند الفراء في "المعاني" : :١/ ٤٧٠، والقرطبيّ : ٨/ ٣٥٤، وأبو حيان في "البحر" : ٥/ ١٧٢ .

(٩) البسيط : ٢/ ٣٨٤ .

ثالثا : استشهاده بكلام العرب :

كلام العرب هو المادّة المسموعة عن العرب، والمقصود به ما أُثرِ عنهم من شعرٍ ونثرٍ قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الأَلسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن[١]، وقد اعتمد النحويّون على الشعر أكثر من النثر في احتجاجهم ، وهذا لعدّة أسباب[٢] أهمّها المنزلة الرفيعة التي للشعر، فقد كانت للشعر منزلةٌ مرموقة في نفوس العرب .

وقد احتجّ ركن الدين الأستراباذي بكلام العرب عامّة شعراً ونثراً، وعدّه مصدراً مهمّاً من مصادر الاحتجاج في اللغة والنحو والصرف، وأولى الشعر عناية مخصوصة في كثير من المسائل النحويّة، ومن يقف على كتابه يجد ذلك واضحا، وكان يُقدّم الشعر على القرآن الكريم، بل كان يُكثِر من الشعر على حساب القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف، وكذلك يُقدّم الشعر على الأَمثال والحِكَم ، فقد بلغ عدد الأبيات الشعرية التي استشهد بها (٣٣٨) بيتاً شعرياً فضلاً عن أنصاف الأبيات والأراجيز[٣]، ومن هنا ركّز الباحث على دراسة الشعر عند ركن الدين الأستراباذي بوصفه أنموذجاً لكلام العرب لكثرة الاستشهاد به في كتاب البسيط قياساً بغيره من كلام العرب كالأمثال وغيرها . إنّ أبرز أغراض الاستشهاد بالشعر العربيّ عند ركن الدين تكمن فيما يأتي :

١- **توثيق القواعد النحويّة** : وهذه من أهمّ الوظائف التي يؤدّيها الشاهد النحويّ، فقد أفاد الأستراباذي كثيرا من الشاهد الشعري في تبيين المسائل النحويّة وتوثيق قواعدها، من ذلك ما جاء في حديثه عن حذف الفعل جوازا إذا دلّ عليه دليل، إذ قال : ((إمّا جوازاً فكما أنّ الإنسان إذا رأى مضروباً ولم يعلم من الذي أوقع ذلك الفعل به فسأل عنه

(١) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ١٩ ، خزانة الادب : ٣/ ١-٤ .
(٢) ينظر : أصول النحو عند أبن الحاجب (٦٤٦هـ) (أطروحة) ، خليل إبراهيم الدليميّ : ٨٢ .
(٣) ينظر : البسيط : ٢ /٧٠٤ .

فيُجيب المسؤول بأنّه زيدٌ أو عَمرو، فارتفاع الاسم بذلك الفعل، وإن لم يكن ذلك الفعل منطوقاً، وإن كان الأولى إظهار الفعل ومن ذلك بيت الكتاب :

ليبكَ يزيدُ ضارعُ لخصومِه ومختبطُ ممّا تطيحُ الطوائحُ[١]

فقوله: ضارع مرفوع بأنّه فاعل فعل محذوف دل عليه ليبك فإنّه لمّا قال ليبك يزيد فكأنّ سائلاً سأل من يبكيه؟ فقال ضارع لخصومه))[٢] .

ومنه ما جاء في شرحه معاني الأفعال الناقصة، فقد ذكر أنّ للفعل (أضحى) ثلاثة معانٍ منها : ((أن يُفيد الدخول في هذه الأوقات ، نحو أصبح زيدٌ ، إذا دخل في الصباح نحو أظهر وأعتم، ومنه قوله :

ومن فعلاتي أنّني حَسنُ القرى إذا الليلةُ الشهُباءُ أضحى جليدُها [٣]

أي دخل جليدها في الضحى ، وهي على هذا الوجه تامّة مستغنية عن الخبر))[٤] .

٢- **تأييد مذهب البصريّ وتضعيف المذهب الكوفيّ** : فقد وظّف الأستراباذي الشعر انتصاراً لمذهب البصريين، فقد كان يأتي بالشاهد الكوفيّ ، ويُبيّن مواطن الضعف فيه، من ذلك قوله في بعض مواطن منع الكلمة من الصرف: ((اعلم أنّ الاسم إذا كان فيه سبب واحد وهو العلميّة لا يجوز منعه من الصرف لضرورة الشعر عندنا خلافا للكوفيين والأخفش ... ومُتَمسَّك الخصم القياس والسّماع))[٥] . ثمّ شرع بتفنيد آرائهم فقال: أما السّماع فقوله :

---

(١) البيت لنهشل بن حري بن ضمرة بن جابر النهشلي ، ينظر : المقاصد النحويّة : ٩١٥/٢ .

(٢) البسيط : ٢٧٦/١ .

(٣) نسبه الزمخشري لعبد الواسع بن أسامة، ينظر: شرح المفصل : ٣٥٥/٤ وكذلك ابن يعيش ٧/ ١٠٣

(٤) البسيط : ٤٥٠/٢ .

(٥) م . ن : ١٩٧/١ .

فما كان حصنُ و لا حابسُ يفوقـــان مـــــرداسَ في مجمعِ[١]

وقوله : **وقائلةُ ما بال دوسر بعدنـــا صحا قلبه من آل ليلى ومن هندِ**[٢].

قال : ((والجواب عن الأوّل أنّ الرواية ممنوعة لأنّ الرواية عندنا

.... يفوقان شيخي في مجمعي

وإن صحّت الرواية كان أصله مرداسيّ ثمّ قُلبت كسرة ما قبل الياء فتحة وقلبت الياء ألفا ثمّ حُذفت الألف اجتزاء بالفتحة، وعن البواقي إنها أسماء قبائل فلا تنصرف للعلميّة والتأنيث، وأمّا قوله :

عمرُ العلا هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف[٣].

فإنّما حذف منه التنوين (أي من عمرو) لالتقاء الساكنين))[٤] .

ومنه قوله في ترخيم المضاف : ((وأمّا الكسائيّ والفرّاء فذهبا إلى جواز ترخيم المضاف، وأوقعا الحذف في آخر المضاف إليه وتمسّكا بمثل قوله :

أبا عروَ لا تبعد فكلّ ابن حرّة سيدعوه داعي موتِه فيجيبُ [٥]

وبغيره، ولا حجّة فيه لهم لجواز أن يكون ترخيمه ها هنا لضرورة الشعر وهو جائز بالاتفاق))[٦] .

٣- ذكره الشاهد الشعريّ معزواً إلى قائله تارة ، وغير معزوٍ تارة أخرى :

---

(١) البيت لعباس بن مرداس ، ينظر : ديوانه : ٨٤ .

(٢) البيت لدوسر بن دهبل في الأصمعيّات : ١٥٠ .

(٣) البيت لمطرود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق : ١٣ ، ومعجم الشعراء :٢٠٠ ، ولعبد الله بن الزبعرى في أمالي المرتضى : ٢/ ٢٦٩ .

(٤) البسيط : ١٩٨ .

(٥) البيت بلا نسبة في أسرار العربيّة : ٢٣٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤٨ .

(٦) البسيط : ١/ ٤٤٢ .

من ذلك ما جاء في حديثه في باب التنازع، إذ يقول: ((وإذا عرفت لوازم كلّ واحد من إعمال الأوّل والثاني فنقول استدلّ الكوفيون على أولويّة إعمال الأوّل بالنقل والعقل أمّا النقل فقول امرئ القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أطلب، قليلٌ من المال (١)

... وقول الآخر :

ولما أَنْ تَحَمَّل آلُ لَيْلَى سمعت ببينهم نَعَبَ الغُرَابَا (٢)

وقول ذي الرمّة :

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيما أن يكون أصاب مـــــالا (٣)

وقوله :

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ تُثُخَّلَ، فاسْتَاكتْ به، عُودُ إسْحِلِ (٤)

وقول طفيل الغنويّ :

وكمْتاً مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ(٥))(٦)

٤- **العنايـة بالأوجـه الإعرابيّـة** : من يراجع كتاب البسيط يجد أنّ المؤلّف كان مولعا بالأوجه الإعرابيّة، إذ تجده يشرح الشاهد الشعري مفصّلا، ويُعطي الأوجه الإعرابيّة

---

(١) البيت لامرئ القيس ، ينظر : ديوانه : ٣٩ .

(٢) البيت لجرير ، ينظر : ديوانه : ٨٢٣ .

(٣) ينظر: ديوانه ١٥٣٤ .

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨،.

(٥) ديوانه : ٧ .

(٦) البسيط ١/ ٢٩٣

المحتملة فيه، وهذا الأمر لا يتأتّى إلّا لمن كان له حظّ كبير من العلم، متبحّرا في النحو متمكّنا من أدواته، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن معمولَي (لا) النافية للجنس في قول الشاعر :

وما صرَمتْكِ حتّى قلتِ مُعلنةً... لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جملُ (١)

إذ قال : ((واعلم أنّ رفعهما يحتمل وجوها :

أحدها : أن يكون كلّ واحد منهما مرفوعاً بالابتداء، ويقدّر لكلّ واحد منهما خبر، وكأنّك قلت : لا حولٌ إلّا بالله ولا قوّةٌ إلّا بالله، فتكون الجملة الابتدائية معطوفة على الجملة الابتدائية .

والثاني : أن يكون الأوّل مرفوعاً بالابتداء والثاني عطفاً على الأوّل عطف مفرد على مفرد، ويكون لهما خبر واحد مثنّى .

والثالث : أن يكون الأوّل مرفوعا بـ (لا) على أن تكون (لا) بمعنى ليس ، والثاني معطوف على الأوّل عطف مفرد على مفرد ، وخبرهما واحد مثنّى ، فتكون (لا) الثانية ملغاة .

الرابع : أن يرفع الأوّل بـ (لا) بمعنى ليس ، وخبره محذوف وهو إمّا موجود، أو كائن مقدّر بعد إلّا ، وأن يرفع الاسم الثاني بأنّه مبتدأ خبره محذوف، ولا الثانية زائدة .

والخامس : عكس هذا الوجه ،

والسادس : أن يكون كلٌّ منهما مرفوعا بـ (لا) بمعنى ليس)) (٢) .

---

(١) البيت للراعي النميري ، ينظر : ديوانه : ١٩٨.

(٢) البسيط : ١/ ٦٢٥ و ٦٢٧ .

ومن ذلك ما جاء في حديثه عن معمولي (ليس) إذا كان الاسم نكرة والخبر معرف، إذ قال في شرح قول حسّان بن ثابت :

كأَن سلافة من بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ (١)

((وأمّا قول حسّان فيحتمل وجوها :

أحدها : أنّ (عسل) اسم يكون و(مزاجها) خبره ، وحسُن ذلك من قِبَل أنّ عسلاً وماء جنسان، والجنس يقرب من المعرفة، ومن قِبل أنّ الخبر أيضا نكره لأنّ الضمير يعود إلى النكرة، فيكون نكرة لأنّ ضمير النكرة كالنكرة لكون الخبر ظرفا مقدّما عليه .

وثانيها : أن يكون مزاجها ظرفاً منصوباً بالخبر المحذوف فكان تقديره عسل وماء مستقرين في مزاجها وإذا كان كذلك جاز وقوع الاسم نكرة لكون خبره ظرفا مقدّما عليه .

وثالثها : أن يرتفع مزاجها بالابتداء وعسل وماء بأن يكون خبرا والجملة خبر يكون واسمه مضمر بمعنى الأمر والشأن .

ورابعها : أن يرتفع مزاجها بيكون وينصب عسلا على الخبر ويرتفع ماء بفعل مضمر كأن قال يكون مزاجها عسلا ويخالطها ماء)) (٢) .

٥- **الاستئناس بشعر المولّدين** : ذهب أَكثر النحويين إلى عدم الاحتجاج بشعر المولّدين، ولكن هناك من النحويين مَن نظر إلى هذه الطبقة من الشعراء بموضوعية فقالوا : يُستشهد بشعر من يوثق به من شعراء هذه الطبقة(٣). ويبدو أنّ ركن الدين الأستراباذي قد اختار طريق المجوّزين، فقد احتجّ بشعر المتأخّرين من الشعراء، ولكن

---

(١) البيت لحسان بن ثابت ، ينظر : ديوانه : ٣ .

(٢) البسيط : ٤٦٤/٢ .

(٣) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٣٤ ، و تاريخ آداب العرب : ٢١٠/١ .

على سبيل الاستئناس بأقوالهم لا على سبيل توثيق القاعدة، لذلك نراه يُلحق الشاهد الشعريّ لأحد المولّدين بآية قرآنيّة تقوية لحجّته وتوثيقا لرأيه، فقد استأنس ببيت واحد لأبي تمّام الطائيّ على مسألة في باب المبتدأ والخبر أورد عليها شاهدا من شعر الفرزدق[١] ، وفعل مثل ذلك في باب أفعل التفضيل، إذ استشهد بشعر المتنبي أكثر من مرّة[٢]، من ذلك استشهاده ببيت للمتنبي بعد رجز لرؤبة في باب مجيء الحال جامدة فقال : ((فإنّ كلّ ما دلّ على هيئة الفاعل والمفعول صحّ أن يكون حالا سواء كانت مشتقّة أو لم تكن كقول أبي الطيّب :

بدت قمراً ومالت خوطَ بانٍ وفاحت عنبراً ورنَت غزالا [٣]

وكقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ﴾ (الأعراف : ٧٣) ، ومن يشترط فيه الاشتقاق يقول في البيت كأنّه قال بدت مشرقة الوجه حسنة المشي طيّبة العرف مليحة العينين))[٤] .

(١) البسيط : ٣٣٩/١ .
(٢) ينظر : البسيط : ٣٧٦/١ و ٤٦٠ و ٣١٠/٢ .
(٣) ديوان المتنبي : ٢٢٤/٣ .
(٤) البسيط : ٥٣٣/١ .

المبحثُ الثاني : آراء ركن الدين في القياس

مفهوم القياس في اللغة :

القياس في اللغة هو (التقدير)، وَقد قاسَ الشيءَ يَقِيسُه قِياساً وقَيْساً، أَي: قَدْرَه . والمقياس: المِقْدَار.[١] .

وفي الاصطلاح، له تعريفات عدّة ، فقد عرّفه الرماني (ت٣٨٤هـ) فقال: ((هو الجمع بين أوّلٍ وثانٍ يقتضيه في صحّة الأوّل صحّة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأوّل))[٢]. وعرّفه الأنباريّ بقوله: ((عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل : هو حملُ فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأَصل على الفرع، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع))[٣] . أمّا الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ) فقد عرّف القياس بقوله: ((وهو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النصّ لتقديمه الحكم من النصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم))[٤] .

وعرّفه من المحدثين الدكتور مهدي المخزوميّ بقوله: هو ((حملُ مجهولٍ على معلوم، وحملُ ما لم يُسمع على ما سُمِعَ وحملُ ما يَجِدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وَدَعَته من تعبيراتٍ وأساليب كانت قد عُرِفَت أو سمعت)) [٥] .

---

(١) ينظر : العين ١٨٩/٥، و تهذيب اللغة : ١٧٩/٩ ، و مقاييس اللغة : ٤٠/٥ ، و لسان العرب : ١٨٧/٦ مادّة (قوس) .

(٢) الحدود في النحو : ٨٥ .

(٣) لمع الادلّة : ٩٣ .

(٤) التعريفات : ١٨١ .

(٥) في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ٢٠ .

ممّا سبق يتّضح لنا بأنّ القياس النحويّ هو عملية فكريّة يقوم بها النحويّ الذي ينتمي إلى مدرسة نحويّة معينة، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرّد عند هذه المدرسة، إذ يقوم النحويّ بحمل الكلام غير المسموع على الكلام المسموع في حكم نحويّ معيّن لعلّة جامعة، ففي عمليّة القياس أصل هو الكلام المسموع، وفرع هو غير المسموع، وعلّة تجمع بينهما، وحكم يُحكم به لغير المسموع بواسطة العلّة، إذ ليس من المنطقيّ أنّ النحويّين قد سمعوا كلّ كلام العرب، وإنّما سمعوا بعضه كثيراً كان أم قليلاً فحكموا على الكلّ .

وهذا واضح في مدرستَي البصرة والكوفة فهم أَصحاب قياسٍ، فقد قاسَ البصريّون على الكثير المطرّد في كلام العرب المسموع وعدُّوا ما عدا ذلك لا يُقاس عليه[١] ، فقد ((أفاد البصريّون من القياس ولكنّهم تشدّدوا في ذلك، ولم يقيسوا إلّا على ما توافرت شواهدُهُ وأمثلته، والمقيس عليه عندهم يُشترط فيه ألّا يكون شاذّاً ولا خارجاً عن سنن القياس، فإذا سُمع ما يُعارض القياس تركوا القياس، ونطقوا بالمسموع ولا يقيسون على المسموع الشاذَّ))[٢] .

أمّا الكوفيّون فهم أكثر من بنى الأصول على المسموع وإن كان قليلا، حتّى إذا خالف القياس، وقد ظهر موقفهم هذا في المسألة الزنبوريّة، فعلى الرغم من كثرة النصوص القرآنيّة التي تُخالف وجهة نظرهم، فقد أباحوا أن يطلقوا القياس في جواز نصب المعرفة بعد إذا الفجائيّة[٣]. فقد توسّعوا في القياس، وقاسوا على الشاهد الواحد أحيانا، فقد كانوا يكتفون بالشاهد الواحد ويجعلونه أساساً يبنون حكمهم عليه، ويستنبطون

(١) أصول النحو عند ابن الحاجب (ت :٦٤٦هـ) أطروحة دكتوراه : ١٧٣ .
(٢) أبو حيّان النحوي : ٢٨١ – ٢٨٢ .
(٣) ينظر : القياس في النحو العربيّ : ٧٣ .

منه قاعدة عامّة بل ربما يرخصون بوضع القاعدة اعتمادا على الرأي إنْ أعوزتهم الشواهد[١] .

وليس معنى ذلك أنّ الكوفيّين كانوا يصنعون ذلك بكلّ مسألة، بل لقد كانت تتكاثر الشواهد أحيانا، وترفض القاعدة والقياس معاً، فهذا الفرّاء الكوفيّ يقيس على ما كثُر واطّرد في كلام العرب ويمنع القياس على القليل النادر[٢] .

ومن هنا يُمكننا القول إنّ القياس على الكثير المطرّد في كلام العرب اتّجاه بصريّ قد عُرف قبل الخليل وتلميذه سيبويه، ولكنّه لم يكن مخصوصاً بالبصريين وحدهم، بل نجد بعض الكوفيّين من يجعل الكثرة والاطرّاد أساساً . وسنحاول في هذا المبحث أنْ نتفحّص موقف ركن الدين الأستراباذي من القياس ومنهجه في التعامل معه ومساحته في درسه النحويّ .

أركان القياس :

حدّد النحويّون للقياس أربعة أركان وهي: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وعلّة جامعة ، وحكم[٣]، ولا بُدّ للقياس من هذه الأَركان، لأنّ القياس حملُ غيرِ المنقول على المنقول[٤] .

الركن الأوّل (المقيس عليه) الأَصل المقيس عليه عند النحويين هو النصوص اللغويّة المنقولة عن العرب الذين يحتجّ بكلامهم، سواء كان النقل سماعاً أم رواية،

(١) أبو حيّان النحويّ : ٢٩٨ ، وينظر : المدارس النحويّة : ١٨٠ .
(٢) ينظر : القياس النحويّ بين مدرستي البصرة والكوفة : ٢٤٣ ، ومعاني القرآن للفرّاء : ٢٨١/١ .
(٣) ينظر : لمع الأدلّة : ٤٢ ، والاقتراح في علم أصول النحو : ٩٦ .
(٤) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٥٩ .

مشافهة أم تدويناً[١]، ليبني عليها حكم المقيس[٢]، أَو هو ((ما اطَّردَ من المنقول عن العرب سواءً أكان ذلك المنقول بواسطة السماع المباشر أو الرواية عنهم))[٣]، والمقيس عليه قد لا يكون نصّاً منقولاً عن العرب، بل قد يكون قاعدةٌ نحويّة أو حكماً نحويّاً يثبتان بالقياس والاستنباط وذلك يجعل بعض القواعد والاحكام التي وُضعت بعد ملاحظة النصوصِ أَصلاً يُقاسُ عليه غيره من الأَحكام، فالقياس يكون على النصوص وعلى الأَحكام[٤]. وقد وضع النحويّون للمقيس عليه شروطاً لا بُدَّ أن تتوافر فيه منها[٥] :

١- أَنْ يكون مطرّدا في الاستعمال والقياس جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو: قام زيدٌ وضربتُ عمراً، ومررت بسعيدٍ[٦]، قال ابن جني: ((وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقَوِي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه))[٧] ، فقد ثبت بالسماع والقياس رفع رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ الاسم بحرف الجرّ، فلذلك أصبحت قاعدة ثابتة تنطبق على كلّ كلام العرب، قال الأستراباديّ: ((إنّ الرفع وُضع للفاعل في الأصل ثُمّ إنّ غير الفاعل أُعطي الرفع لمشابهته الفاعل، وهكذا في النصب والجرّ، وإنّما جُعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول، ولم يُجعل العكس، لأنّ الرفع أثقل من النصب، لحصوله من استعمال عضوين، والفاعل أقلّ من المفعول، فأُعطي الرفع الذي هو أثقل للفاعل الذي هو أقلّ، والنصب الذي هو أخفّ للمفعول الذي هو أكثر، لتوازي قلّة الفاعل ثقل الرفع، وخفّة النصب كثرة المفعول))[٨] .

---

(١) أصول التفكير النحويّ : ٩٥ .
(٢) القياس في النحو العربيّ نشأته وتطوّره : ١٩ .
(٣) أصول النحو دراسة في فكر الأنباريّ : ٣١٥ .
(٤) أصول النحو عند ابن الحاجب (اطروحة دكتوراه) : ١٢٨ .
(٥) ينظر : الاقتراح : ٩٧
(٦) ينظر : الخصائص : ٩٧/١ .
(٧) م . ن : ١٢٧/١ .
(٨) البسيط : ١٥٦/١ .

٢- ألّا يكون شاذّاً في الاستعمال، ضعيفاً في القياس، وهذا عندهم مردود لا يُعتدّ به وإن جاء منه فقليلٌ شاذٌّ لا يُقاس عليه، قال ابن جني: ((وأمّا ضُعفُ الشيء في القياس، وقلّتُه في الاستعمال فمرذول مطّرح؛ غير أنّه قد يجيء منه الشيء إلّا أنّه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

اضربَ عنك الهمومَ طارقُها ضربُك بالسيف قونسَ الفرسِ(١)

قالوا أراد: «اضربن عنك» فحذف نون التوكيد وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ومن الضعف في القياس))(٢)، فمن ذلك ما جاء في اجتماع الضميرين في فعل واحد، إذ القياس لا يُسوّغ الضمير المنفصل مع الفعل إلّا لتعذّر الضمير المتّصل، لأنّ المتّصل أخصر من المنفصل بوصفه أقلّ حروفاً، أمّا ما ورد في كلام العرب كقول الشاعر :

أتتك عنسُ تقطع الاراكا إليك حتَلا بلغت إياك(٣)

فهو شاذّ لا يُقاس عليه(٤) .

٣ – ألّا يكون شاذّاً في الاستعمال، مطرّداً في القياس، فمن ذلك ما جاء في مسألة الأفعال المتعديّة إلى ثلاثة مفاعيل نحو (أعلم و أرى)، فقد قاس الأخفش عليهما أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت ، قال الأستراباذي : ((لكنّ استعمالها قليل، بل هو غير مسموع، فالأخفش يجعله قياسا وسائر النحويّين يقصرون ذلك على السماع))(٥) .

ومن ذلك استعمال (أن) بعد كاد نحو: كاد زيد أن يقوم، فهو قليل شاذّ في الاستعمال صحيح في القياس، قال الأستراباديّ: ((اعلم أنّ «كاد» موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجائه، وهي خبر محض لقرب خبرها، ولذلك

---

(١) نسب هذا البيت لطرفة بن العبد ولم اعثر عليه في ديوانه ينظر: شرح الشواهد الشعرية ٩/٢.

(٢) الخصائص : ١٢٧/١ .

(٣) الرجز لحميد الأرقط في تخليص الشواهد : ٩٢ ، وخزانة الأدب : ٥/ ٢٨٠ –٢٨١ .

(٤) ينظر : البسيط : ٥٤/٢ .

(٥) م . ن : ٤٢٤/٢ .

جاءت متصرّفة تصرّف الأفعال وفاعلها اسم محض وخبرها فعل مضارع من غير «أن»، لأنّه أُتي بها لإفراط تقريب الشيء من الحال فأُريد أن يكون في خبره دليل عليه فوَجبَ أن يكون خبرها فعلا مضارعا مجرّدا عن «أن» الذي هو علم الاستقبال، بخلاف «عسى» فإنّه أذهبَ في الاستقبال نحو كاد زيد يجيء، وقد تدخل «أن» على خبرها، وإن كان الأصل أن لا تدخل، تشبيها بعسى كقوله :

قد كاد من طول البلى ان يمحصا[١]))[٢]

٤- ألّا يكون مطرّداً في الاستعمال، شاذّاً في القياس، فإذا كان كذلك فلا بُدّ من اتّباع السمع الوارد به نفسه، لكنّه لا يُتّخذ أصلاً يُقاس عليه غيره، ولا يجوز أن تُبنى عليه القواعد، فمن ذلك ما جاء في مسألة نداء ما فيه أل التعريف، إذ ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو «يا الرجل ويا الغلام» ، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز[٣]، إلّا أنّهم استثنوا لفظ الجلالة من ذلك، قال ركن الدين الأستراباديّ: ((وجوابه أمّا أوّلا فلأنّ الألف واللام ها هنا عوض عن محذوف مع كثرة الاستعمال مع أنّها ليست للتعريف، لأنّ أصله الإله فنقلت حركة الهمزة إلى اللام وحُذفت الهمزة فصارت اللاه ثمّ أدغموا اللام في اللام فقالوا الله وجعلوه اسم واجب الوجوب لذاته تعالى وتقدّس، والحاصل أنّ جواز دخوله عليه معلّل بعدم كونه للتعريف وبكونه عوضا من حرف أصليّ وبكثرة الاستعمال ... وأمّا قوله :

من أجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني[٤]

فشاذّ شبه بـ «يا الله» للزوم اللام))[٥] .

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج وقبله : ربع عفاه الدهر طورًا فامحي ، ينظر: الكتاب : ١/ ٤٧٨ .

(٢) البسيط : ٤٧٤/٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٤٦) :٢٧٤/١ .

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه : ينظر : الكتاب : ١/ ٣١٠ ، والزمخشريّ في المفصل : رقم ٣٥ .

(٥) البسيط : ٤٣١/١ .

أمّا ما اطّرد في الاستعمال وضعُف في القياس فإنّهم أجازوه ولم يمنعوه بشرط أن يكون فصيحاً بليغاً، فمن ذلك ما جاء في مسألة عمل (ما) الحجازيّة فإنّ الأصل في (ما) أنّها لا تعمل لأنّها حرف غير مختصّ ولكنّ الحجازيّين أعملوها تشبيها لها بـ (ليس)، قال الأستراباديّ: ((غير أنّ الحجازيين يشبّهونها بليس ويرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، واللغة الأولى أقيس وهي لغة بني تميم، والثانية أفصح وبها ورد القران، نحو قوله تعالى: ﴿مَاهَٰذَا بَشَرًا﴾ (يوسف :٣١)، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة ٢]))[١] .

٥- ألّا يكون شاذّاً أو ضعيفاً في الاستعمال والقياس جميعاً فهذا لا يسوّغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه فهو كجرّ الفاعل ورفع المفعول[٢]، ومن ذلك ما جاء في مسالة العطف على الضمير المتّصل المجرور، فقد منع البصريّون ذلك واهملوا ما جاء في السماع يُخالف ما ذهبوا إليه، وحجّتهم كما يراها الأستراباديّ هي: ((أنّ الضمير المجرور كالجزء ممّا قبله فكما لا يجوز العطف على بعض الاسم كذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور أو نقول كما لا يُعطف المضمر على المظهر إلّا بإعادة الجارّ للضرورة كذلك لا يُعطف على المضمر إلّا بإعادة الجارّ حملا عليه))[٣]، وقد أجاز الكوفيّون ذلك متمسّكين بقول الشاعر[٤] :

فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونا وتشتمِنا فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ [٥]

وبقراءة حمزة[٦] ((واتّقوا اللهَ الذي تساءلونَ به والأرحامِ)) ، قال الأستراباديّ: ((والجواب عن الأوّل أنّه لضرورة الشعر مع أنّه لم يوجد في فصيح الكلام، ولاحتمال أن تكون الواو فيه واو القسم كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾ (الشمس : ١)، وقيل

---

(١) البسيط : ٣٧٢/١ .
(٢) الخصائص : ٩٩/١ .
(٣) البسيط : ٧٢٧/١ .
(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٦٥) : ٣٧٩/٢ .
(٥) البيت بلا نسبة في الإنصاف : ٤٦٤ .
(٦) ينظر : السبعة في القراءات : ٢٢٦ .

للقسم على تقدير وربّ الأيّامِ، وعن الآية أنّ القراءة مردودة واجمعوا على أنّها غير صحيحة، والصحيح النصب على حذف المضاف أي: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ (النساء : ١).

ومن ذلك القول في مسألة تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا، فقد منع سيبويه وأكثر النحويّين ذلك وأجازه المازنيّ والمبرّد لكونه فعلاً والفعلُ قويٌّ في العمل ولقول الشاعر :

أتهجرُ ليلى للفراق حبَيبها وَمَا كَانَ نفساً بالفراق تطيبُ(١)

وقد ذهب الأستراباذي مذهب المانعين وشرع يُبيّن العلّة في المنع بقوله: ((والأَولى أن يُقال : إنّما لم يتقدّم لأنّه مُفسّر ومُبيّن لما أُجمل في التمييز فأشبه الصفة، وكما أنّ الصفة لم تتقدّم على الموصوف فكذلك لم يتقدّم التمييز على المُميّز، أو نقول : إنّه مُفسِّر، والمُفسِّر لا يتقدّم على المُفسَّر، أو نقول إنّه شبّه الفرع بالأصل لأنّ الأصل في التمييز إنّما هو العدل فكما لا يجوز درهما عشرون لا يجوز نفسا طاب زيد))(٢)، وراح يُفنّد كلام المجوّزين فقال: ((سلّمنا أنّ عامله فعل والفعل قويٌّ العمل لكنّ المانع موجود يمنع من تقدّمه، وهو كما ذكرنا، وعن الشعر أنّ الرواية ... وما كاد نفسي بالفراق تطيب، هكذا نقله أبو إسحاق الزجّاج وحينئذ لم تتمّ حجّتهم على أنّه شاذّ قليل لا يثبت به الأصل)) (٣) .

ومن هنا يتّضح تمسّك الأستراباذي بالمذهب البصريّ القائم على التشدّد بالقياس، وطَرْح كلّ ما ورد من كلام العرب مخالفا للقياس، على أنّه شاذٌّ أو قليلٌ أو ضرورة يحفظ ولا يُقاس عليه ولا يُتّخذ أصلا .

---

(١) هذا البيت للمخبل السعديّ ، ويقال : إنّه لأعشى همدان ، ينظر : الحلل في شرح أبيات الجمل : ٦١ .
(٢) البسيط : ٥٦٤/١ .
(٣) م . ن : ٥٦٥/١ .

الركن الثاني (المقيس) : هو المحمول على كلام العرب تركيباً، أو حكماً[١] ، وقال فيه ابن جني : ((ألا ترى أنّك إذا سمعت «قام زيد» أجزت أنت «ظرُف خالد ، وحمُق بشر» وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه، لأنّك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ومفعول، وإنّما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع))[٢] لأنّ ((إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال))[٣] .

ومن ثَمّ نبّه الخليل الفراهيديّ على هذا فقال: ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنًى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قومٍ ليس له في أمثلتهم معنى))[٤] . وقال ابن جني: ((إنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب))[٥] .

والمقيس عند النحويّين على قسمين رئيسين : إمّا نصوص تُحمَل على نصوص، أو أحكام تُحمَل على أحكام، ومن ثَمّ يُمكن أَن يُقسّم القياس بحسب نوع المقيس إلى قياس النصوص، وقياس الظواهر[٦]، فقياس النصوص في جملته ضرورة تُحتّمها ظروف التطوّر الاجتماعي التي تتطلّب مرونة في استعمال المادّة اللغويّة لملاحظة هذا التطوّر والتعبير عنه، ومن صور هذه المرونة إلحاق الصيغ والمفردات غير المنقولة بالصيغ والمفردات المنقولة، ثُمّ تنويع أشكال الاشتقاق والأبنية ممّا لم تتنوّع مشتقّاته ولم تتعدّد مبانيه[٧]، وقياس النصوص نوعان :

---

(١) القياس في النحو العربيّ نشأته وتطوّره : ٢٤ .
(٢) المنصف في شرح التصريف : ١٨٠/١ .
(٣) لمع الأدلّة : ٤٧ .
(٤) المنصف : ١٨٠/١ .
(٥) الخصائص : ١١٤/١ و ٣٥٧ و ٣٦٠ ، و ينظر : الاقتراح : ١٠٨ .
(٦) أصول التفكير النحويّ : ٨٥ .
(٧) المصدر نفسه : ٨٥ .

١- الصيغ والمفردات غير المنقولة، فإنّها تُلحق بالصيغ والمفردات المنقولة، وتُعامل معامله ما تُلحق به، وبذلك تُصبح جزءاً من النشاط اللغويّ[١] .

٢- الاشتقاقات غير المسموعة، فإنّها تلحق الاشتقاقات المسموعة[٢] .

أمّا قياس الأَحكام أو الظواهر ففي هذا القسم تُقاس الأَحكام على الأَحكام الموضوعة بعد استقراء النصوص فهو قياسٌ على القواعد لا على النصوص[٣] .

ممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ النحويين لم يحصروا كلّ كلام العرب، وهذا منطقيّ جدّا، فسماع كلام العرب كلّه من المحال، لذا فقد قاسوا ما لم يُحصوه على ما أحصوه، وما لم يسمعوه على ما سمعوه، فالأصل عندهم السماع، والقياس فرع عليه، بشرط أن يكون الكلام فصيحا مقبولا في استعمالهم وبذلك جعلوا قواعد النحو، ولكنّهم اختلفوا في القياس على القليل النادر، فمنهم من منعه وهم البصريّون، ومنهم من أجازه وهم الكوفيّون[٤] ، وعند الرجوع إلى كتاب البسيط لركن الدين الأستراباذي، فإنّنا نجده بصريّاً؛ إذ تبنّى مواقف البصريين في القياس، فمنع القياس على القليل والنادر والشاذّ، فالمقيس عنده هو ما قِيس على ما كثُر واطّرد في كلام العرب، فمن ذلك ما جاء في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ، فقد أجاز البصريّون تقديم الخبر على المبتدأ وحجّتهم في ذلك السماع والقياس، قال الأستراباذي: ((وأمّا الاستعمال: قولهم تميميّ أنا ومشنوء من يشنؤك وقول الشاعر :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ [٥]

---

(١) اصول الفكر النحوي : ٨٥ .

(٢) ن . ن : ٨٧ .

(٣) ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريّ : ٣٢٥ .

(٤) ينظر : المدارس النحويّة : ١٣٠ .

(٥) البيت لا يعرف قائله ، ينظر : المقاصد النحويّة : ٥٠٣/١ .

وأمّا القياس فلأنّ خبر كان فرع على خبر المبتدأ، وجاز تقديم خبر كان على اسمها، فتقديم المبتدأ أولى، لأنّه لا مانع من التقديم، والأصل هو التصرّف، فجاز التقديم إذا كان الاهتمام بالخبر أكثر)) [١] .

ومن هنا نستنتج أنّه جعل خبر كان هو المقيس عليه، وإنْ كان فرعا على الخبر في الأصل، فقاس عليه تقديم الخبر حملا عليه، فصار تقديم الخبر على المبتدأ هو المقيس، والعلّة في ذلك هي الأولى، وهي من العلل المطّردة في كلام النحويّين المنساقة على قواعدهم[٢] ، ومن ذلك ما جاء في مسألة عمل لا النافية للجنس، إذ قال: ((اعلم أنّ «لا» التي لنفي الجنس تعمل عمل «إنّ» عند أهل الحجاز لمشابهتها «إنّ» من حيث أنّها للنفي و«إنّ» للإيجاب، فحُمِل النقيض على النقيض كما حُمِل النظير على النظير، أو من حيث أنّ «إنّ» لتحقيق الإثبات و«لا» لتحقيق النفي، فيكون كلّ واحد منهما نظير الآخر، فحُمِل النظير على النظير)) [٣] ، فالمقيس عليه هنا هو (إنّ) المشبه بالفعل، والمقيس هو (لا) النافية للجنس، والحكم هو وجوب العمل، والعلّة هي الحمل على النقيض أو الحمل على النظير .

ومن ذلك إعمالهم الحروف المشبّهة بالفعل مع أنّ الأصل في الحروف أن لا تعمل إنّما العمل يكون للأفعال[٤] ، ثمّ للأسماء التي فيها شبه بالأفعال، لكنّ هذه الحروف لمّا شابهت الأفعال أعملوها عمل هذه الأفعال، وشرع ركن الدين الأستراباذي يُبيّن المشابهة بين هذه الحروف والأفعال، فقال: ((وإنّما عملُ هذه الحروف في المبتدأ والخبر مع أنّ أصلها أن لا تعمل لأنّها حروف، لمشابهتها الأفعال، من حيث أنّ

---

(١) البسيط : ١/ ٣١٨ .

(٢) ينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : ٧١ .

(٣) البسيط : ١/ ٣٦٦ .

(٤) ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الآجروميّة : ٦٢ .

أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية، ومن حيث أنّها على ثلاثة أحرف فصاعدا كالأفعال، ومن حيث أنّها تلزم الأسماء كالأفعال، ومن حيث أنّ نون الوقاية تدخل عليها كالأفعال نحو إنّني وكأنّني، ومن حيث أنّ في كلّ منها معنى الفعل كما يجيء في بابها ولمّا أشبهت الفعل من هذه الوجوه عمِلَت)) [١] .

ومن ثَمّ يتّضح أنّ النحويّين لمّا استقرؤوا كلام العرب وجدوا العامل في الأسماء الرفع والنصب والجرّ إنّما هو الأفعال وبعض الأسماء التي تشبه الأفعال، ولكنّهم وجدوا أنّ بعض الحروف تعمل في الأسماء كعمل الحروف لذلك بحثوا عن العلّة في ذلك، فتبيّن لهم أنّ بعض الحروف لمّا شابهت الأفعال فإنّها تعمل عمل تلك الأفعال، ومن هذه الحروف الحروف المشبّهة بالفعل، فإنّها تنصب الاسم وترفع الخبر على رأي البصريين[٢] ، فقاسوا عمل تلك الحروف على الأفعال، فالأصل الذي هو المقيس عليه إنّما هو الأفعال، والفرع الذي هو المقيس إنّما هو الحروف المشبّهة بالفعل، والحكم هو العمل في الأسماء النصب والرفع، والعلّة هي مشابهة الفعل .

ومن ذلك قياسهم (ما) في العمل على ليس مع أنّ الأصل في ما أن لا تعمل لأنّها حرف غير مختصّ، لكنّ ما جاء في فصيح الكلام واستعمال العرب الفصحاء جعلهم يعملونها عمل (ليس) ولم يطّرد الحكم في (لا) على الرغم من المشابهة بينها وبين (ما) ، لكونها لم ترد إلّا في استعمال الفصحاء إلّا شذوذا ، قال ركن الدين الأستراباديّ: ((ووجه الشبه بين «ليس» وبين «ما» و«لا» أنّها جميعا للنفي، والدخول على المبتدأ والخبر، لكنّ مشابهة «ما» بليس أكثر من مشابهة «لا» مع «ليس» لكون «ما» لنفي الحال كليس، ودخول الباء على خبرها وعلى خبر ليس، ودخولها على

(١) البسيط : ١/ ٣٦١ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٢٢) : ١/ ١٤٥، وذهب الكوفيون إلى أنّها تعمل في الاسم فقط ولا عمل لها في الخبر .

المعرفة كليس، ولمّا كان مشابهة «ما» مع «ليس» أكثر من مشابهة «لا» مع «ليس» عملت «ما» عمل «ليس» ، نحو ما زيدٌ قائماً، ولم تعمل «لا» إلّا شاذّا)) [١].

الركن الثالث (الحكم) : وهو ما يسري على المقيس ممّا هو في المقيس عليه[٢]، وله شروط يصحّ بها ولا يثبت بغيرها، وقد اختُلِف في هذه الشروط ، فذهب النحويّون إلى أنّ شرطه الأساس أَنْ يكون قد ثبت استعماله عن العرب[٣] .

وأمّا الحكم الذي يثبت بالقياس والاستنباط لا بالاستعمال فقد اختلفوا في جواز القياس عليه، وظاهر كلام ابن جني ونقله عنهم الجواز كقولهم: ((إذا كان اسم الفاعل –على قوّة تحمّله للضمير– متى جرى على غير من هو له –صفة أو صلة أو حالا أو خبرًا– لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، فما ظنّك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: زيدٌ هندٌ شديدٌ عليها هو، إذا أجريت «شديدًا» خبرًا عن «هند»))[٤]، أي إذا وجب إبراز الضمير مع اسم الفاعل الذي هو أقوى شبهًا بالفعل من الصفة المشبّهة؛ فيجب أن يبرز الضمير مع الصفة المشبّهة به؛ لأنّها ضعيفة الشبه بالفعل؛ إذ هي مشبّهة باسم الفاعل القاصر؛ ولضعفها وجب إبراز ضميرها عند جريانها على غير من هي له من باب أولى؛ قياسًا على اسم الفاعل . فإن كان الأَصل المقيس عليه مختلفاً في حكمه فهل يجوز القياس عليه أو لا يجوز ؟ فقد اختلفوا في ذلك أيضاً ، فأجازه قوم، ومنعه آخرون وحجّتهم في ذلك أنّ المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً ؟ وحجّة المجوّزين أَنّه يجوز أن يكون فرعاً لشيٍ وأصلا لشيء آخر، فإنّ اسم الفاعل فرع على

(١) البسيط : ٣٧٣/١ .
(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٧٧ .
(٣) ينظر: م . ن : ٢٧٧ .
(٤) الخصائص :١ /١٨٧ .

الفعل في العمل وأصل للصفة المشبّهة، وكذلك «لا» فرع على «ليس» ، وأصل «لات» ولا تناقض في هذا لاختلاف الجهة[١] .

ومنه القياس على أنّ «إلا» تنصب المستثنى فتقول: ((حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أَن يعمل النصب كـ «يا» في النداء، فإنّ إعمال «يا» مختلَف فيه فمنهم من قال إنَّه العامل ومنهم من قال: فعل مقدّر))[٢] .

واختلفوا كذلك في الذي يثبت به الحكم، أ ثبتَ بالنصّ أم بالعلّة؟ فذهب الأكثرون إلى أنّ الحكم يثبت بالعلّة لا بالنصّ، لأنّه لو كان ثابتاً بالنصّ لأدّى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسدّ باب القياس[٣] ، لأنّ القياس حمل فرع على أصل بعلّة جامعة[٤]، وإذا فُقدت العلّة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال، فلو قلنا إنّ الرفع والنصب في: (ضَرب زيدٌ عمراً) بالنصّ لا بالعلّة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليها وذلك لا يجوز[٥] .

وذهب بعضهم إلى أنّه يثبت في محلّ النصّ بالنصّ، ويثبت فيما عداه بالعلّة وذلك نحو النصوص المقبولة عن العرب المقيس عليها بالعلّة الجامعة في جميع أَبواب العربيّة ودليلهم على ذلك أنّ: ((النصّ مقطوع به، والعلّة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أَولى من إحالته على المظنون)) ولا يجوز عند هؤلاء أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة معاً، لأنه يؤدّي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة[٦]. واحدة[٦].

---

(١) ينظر : الاقتراح : ٤٦ ، وينظر : في أصول اللغة والنحو : ١٣٠ .
(٢) الاقتراح : ٤٦.
(٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٢٧٧ .
(٤) ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريّ : ٣٧٠ .
(٥) ينظر : الاقتراح : ١٢١ ، و الشاهد وأصول النحو : ٢٧٧ ، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو : ٦٩ .
(٦) الاقتراح : ١٢٢ ، وينظر : الشاهد وأصول النحو : ٢٧٨ .

وذهب الأنباريّ مذهبا آخر وهو أنّ الحكم إنّما يثبُت بطريق مقطوع به وهو النصّ، ولكنّ العلّة هي التي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظنّ أَنَّ العلّة هي التي دعت الواضع إلى الحكم فالظنّ لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع بل هما متغايران فلا تناقض بينهما[١]، وقد قسّم النحويّون الحكم على ستّة أقسام هي[٢] :

١. **الواجب** : الواجب عند النحويّين: ((كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف، وتنكير الحال والتمييز))[٣]، ومن يُطالع كتب النحويّين فإنّه سيجد عبارات الوجوب واضحة في كلماتهم، فإذا قال أحدهم: ((يجب كذا فالمقصود أنّ هذا الواجب أصلٌ من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أَنّ يُخالفها دون أن يتخطّى سياج النحو، فليس لأحدٍ حتّى لو كان موصوفاً بالفصاحة أنْ ينصب فاعلاً أو يقدّمه على فعله، لأنّ رفع الفاعل وتأخيره حكمٌ واجب))[٤] .

وإذا طالعنا كتاب (البسيط في شرح الكافية) فسنجده يستعمل هذا الحكم النحويّ كثيراً، وقد عبَّر عنه بألفاظ مختلفة، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن حذف الخبر وجوباً إذ يقول: ((وأمّا الوجوب ففي كلّ موضع يحصل فيه شرطان :

أحدهما : أن يدلّ عليه دليلٌ .

والثاني : أن يلزم ذكر لفظه في موضعه .

---

(١) ينظر : لمع الأدلّة : ١٢٢ ، والاقتراح : ١٢٢ ، وأصول النحو عند ابن الحاجب (أطروحة دكتوراه) :١٥١.

(٢) ينظر : الاقتراح : ١٩ ، والقياس في النحو العربيّ : ٣٤ ، وأصول النحو العربيّ : ١٣٦ وغيرها .

(٣) القياس في النحو العربيّ : ٣٤ ، وينظر : أصول التفكير النحويّ : ١١٤

(٤) الأصول ، تمام حسان : ١٩٧ .

وإنّما التزم حذفه عند حصول هذين الشرطين لتوفيته حقّ اللفظ والمعنى من حيث أنّ غيره قام مقامه ودلّ عليه دليلٌ وهو مواضع: أحدهما بعد لولا تقول: لولا زيدٌ لهلك عمرو، أي: لولا زيدٌ موجود))[١] .

ومن ذلك ما جاء في حديثه عن أحرف الشرط وأحرف التحضيض إذا جاء بعدها اسم، إذ قال: ((اعلم أنّ النصب واجبٌ بعد هذه الحروف، لكونها حروفا لايليها إلّا الفعل لفظا أو تقديرا، فإذا وقع الاسم بعد أحد هذه الحروف كان منصوبا بإضمار الفعل الناصب ، نحو : إنْ زيداً زرتَه أكرمْه، وكقوله :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه وإذا هلكتُ فعِنْدَ ذلك فاجْزَعِي [٢]

وهلّا بكرا ضربتَه، ولولا زيدا ضربتَه، ولوما خالدا أكرمتَه))[٣] .

٢. **الممتنع** : وهو ضدّ الواجب، فإذا قال النحويّ: ((هذا يمتنع أو: لا يجوز، فالمعنى أنّ ارتكاب ذلك مخالفة وانتهاكٌ للقاعدة ثمّ للصحّة النحويّة، فلا يجوز لأحد أن يجعل الضمير منعوتاً أو مضافاً ولا يدخل الجزم على الأسماء ولا حروف الجرِّ على الأفعال))[٤] .

وقد استعمله ركن الدين الأسترابادي في مواضع كثيرة وبألفاظ مختلفة كالممتنع والممنوع وغير جائز وباطل وغيرها، فمن ذلك ما جاء في مسألة وجوب تقديم المفعول على فاعله، فقد ذكر جملة مسائل يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل ((فمنها اتّصال ضمير المفعول بالفاعل كقوله تعالى : ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ (البقرة :١٢٤)، فإنّه لو لم يُقدّم المفعول لكان مثل ضرب غلامه زيداً وهو ممتنع لما تقدّم من لزوم إضمار قبل

---

(١) البسيط : ٣٥٤/١

(٢) البيت للنمر بن تولب في ديوانه : ٧٢ .

(٣) البسيط ١/ ٤٧٣

(٤) الأصول : ١٩٧.

الذكر لفظا وتقديرا))[١]، ويُفهم من كلامه أنّه يمتنع تقديم المفعول على الفاعل إذا اتّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، إذ إنّ في مثل هذه الحال يستلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا لا يجوز عند جمهور النحويّين[٢]. ومنه في مسألة امتناع دخول (ال) التعريف على الأفعال، إذ قال: ((وإنّما لم تدخل في الفعل لأنّها لو دخلت على الأفعال لحوّلتها إلى معارف، لكنّه غير جائز))[٣] .

٣. **الحسن** : وقد مثّلوا له برفع الفعل المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ: قال ابن عقيل :

وبعد ماضٍ رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارعٍ وهنْ[٤]

وهو حكم مطّرد في كلمات النحويّين، فمن ذلك ما جاء في مسالة الفصل بين (كم) الاستفهاميّة ومميّزها، إذ قال ركن الدين الأستراباديّ: ((اعلم أنّ الفصل بين كم الاستفهامية ومميّزها جائز حسن بخلاف العدد فإنّه لا يجوز إلّا في ضرورة الشعر كقوله:

على أنّني بَعْدَ ما قد مَضَى ثلاثون للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا [٥]

وإنّما حَسُن في كم يحسن في العدد عوضا من التمكّن الذي في العدد وهو أنّ (كم) كانت مستحقّة للتمكّن بالاسمية ثُمّ مُنعت التمكّن، لِما وجب لها من البناء صار الفصل واستحسان جوازه عوضا من التمكّن الذي تستحقه بالاسميّة))[٦]. وقد يُعبّر عنه بكلمات مرادفه مثل الأحسن، الأشهر، الأولى، وغيرها فمنه قوله في إعراب (كم) ((وإن

(١) البسيط : ٢٧٥/١ .
(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١٠٥/٢
(٣) البسيط : ١/ ١٤١
(٤) شرح ابن عقيل :٣٧٣/٢.
(٥) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه : ١٣٦ .
(٦) البسيط : ١/ ١٦٣ .

كان بعده فعل مشتغل عنه بضمير نحو : كم رجلا ضربته وغير ذلك لجاز أن تكون مبتدأ وما بعدها خبرها، وجاز أن تكون منصوبة بفعل يفسّر بالظاهر، لكن الأوّل أولى لعدم الإضمار والحذف دون الثاني))[١] .

القبيح : وهذا الحكم كثير في كلمات النحويّين وقد ذكره ركن الدين الأستراباديّ في مواضع كثيرة منها في حديثه عن العطف على الضمير المتّصل المرفوع إذ قال: ((وإن كان مرفوعا فلا يخلو من أن يكون مستكنا أو بارزا، وعلى التقديرين لا يُعطف المظهر عليه عند البصريّين في السعة و الاختيار إلّا بعد تأكيده بمنفصل كقوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ (البقرة : ٣٥) أو بعد الفصل نحو قوله تعالى : ﴿ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ (الأنعام : ١٤٨)، لكون «لا» فاصلة ... وإنّما قبُح العطف عليه من غير أحد ما ذكرنا من الأمرين، وهو الفصل أو التأكيد بمنفصل، لأنّه إن كان مستكناً كان بمنزلة عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز، وإن كان بارزاً نحو قاما وقاموا وضربت كان محمولا على المُسْتَكن في امتناع العطف عليه أو كان بمنزلة عطف الاسم على الفعل لشدّة اتّصاله بالفعل أيضا واذا كان كذلك جوّزوا عطفه عليه عند أحد الأمرين ليكون عطف اسم على اسم))[٢]. ومنه ما جاء في حديثه عن (كم) الخبريّة ((وأمّا كم الخبرية قبُح الفصل بينها وبين مميزها كما قبُح الفصل بين المضاف والمضاف إليه))[٣] .

٤. **خلاف الأولى** : وقد مثّلوا له بتقديم الفاعل في نحو: (ضَرَبَ غلامُهُ زيداً) وصرف ما لا ينصرف[٤] ، غير أنّ ركن الدين الأستراباذي لم يذكر هذا المصطلح في كتابه بل أشار إليه ببعض مرادفاته، فقال: ((اعلم أنّ كلّ ما لا ينصرف يجوز صرفه لضرورة

---

(١) البسيط : ١/ ١٦٣ .
(٢) البسيط : ١/ ٧٢٥ .
(٣) م . ن : ٢/ ١٦٤ .
(٤) ينظر : الاقتراح : ١٩ .

الشعر عملاً بالقياس المهجور وهو صرف الأسماء لأنّ الضرورة تُجيز ردّ الأشياء إلى أصلها))[١] . ومنه ما جاء في حديثه عن حُجج البصريّين في باب التنازع، إذ ذهبوا إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أولى من إعمال الأوّل لكونه أقرب إلى الاسم، ((فكان إعمال الثاني أولى للقرب والجوار))[٢]. وبذلك يكون إعمال الأوّل على رأي الكوفيّين خلاف الأولى .

٥. **الجواز على السواء** : وهو كثير في كلام النحويّين عامّة وفي كلام ركن الدين الأستراباديّ خاصّة، فمنه على سبيل المثال جواز حذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته إذا دلّت عليه قرينة إذ قال: ((اعلم أنّ المبتدأ قد يُحذف جوازا إذا دلّت عليه قرينة نحو قول المستهلّ : الهلال والله ، ومنه قول المرقش :

لا يُبْعِدِ اللهُ التلَبُّبَ والغاراتِ إذ قال الخَمِيسُ نَعَمْ [٣]

أي هذا نعم))[٤] .

وفي حديثه عن حذف الخبر قال: ((أمّا الجواز فحيث تكون قرينة دالّة على الخبر، ولم يوجد ما يوجب حذفه كقولك خرجت فإذا السبع أي فإذا السبع واقف إن شئت أظهرت وإن شئت حذفت))[٥] .

الركن الرابع : العلّة :

العلّة هي الركن الأخير من أركان القياس، ولها في اللغة معانٍ عدّة منها :

- **العِلَّة** : المرض وصاحبُها مُعْتَلٌّ والعِلّة : حدثٌ يشغلُ صاحبه عن وجهه[٦] .

---

(١) البسيط : ١/ ١٩٢ .
(٢) م . ن : ١/ ٢٩٦ .
(٣) م . ن : ١/ ٣٥٣ .
(٤) البيت للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق : ٦٠ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٨٨٩.
(٥) البسيط : ١/ ٣٥٤ .
(٦) ينظر : معجم العين ، مادة (علل) : ١/٨٨ .

- **والعِلَّة** : وردَت بفتح العين وكسرها ، فالعَلَّة بالفتح بمعنى الشَّربة الثانية عند سقي الإبل . فالشَّربة الأولى تُسمّى النهل، فالعَلّ والعَلَلُ وقيل: الشرب بعد الشرب تباعاً، يقال : عَلَلٌ بعد نهلٍ[١] .

و في الاصطلاح عرّفها القدماء والمحدثون بمعانٍ وتعريفات متعدّدة : فقد عرّفها الرمانيّ بقوله: ((تغيير المعلوم عمّا كان عليه))[٢]، وعرّفها الشريف الجرجانيّ بقوله: ((هي ما يتوقّف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثّراً فيه)) [٣] .

أمّا من المحدثين فقد عرّفَها الدكتور مازن المبارك بأنّها : ((الوصف الذي يكون مِظنّة وجه الحكمة في اتّخاذ الحكم))[٤] . وعرّفها الدكتور علي أبو المكارم بأنّها: ((تفسير الظاهرة النحويّة والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغويّة ويصل إلى المحاكمة الذهنيّة الصرف))[٥].

ممّا ذكر آنفاً يتبيّن أنّ العلّة هي الصفة أو الميزة التي من أجلها أُعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه[٦]. وقسّم النحويّون علل النحو على ثلاثة أضرب : علل تعليميّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة نظريّة[٧] .

أولاً : التعليميّة : فهي التي يُتوصَّل بها إلى تعلُّم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك إنّا لمّا

---

(١) ينظر : لسان العرب ، مادة (علل) : ٤٩٥/١٣ .
(٢) رسالتان في النحو واللغة كتاب الحدود : ٣٨ .
(٣) التعريفات : ١٢٨ .
(٤) النحو العربيّ : ٩٠.
(٥) أصول التفكير النحويّ : ١٠٨ .
(٦) ينظر : الشاهد وأصول النحو ٣١٧
(٧) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ .

سمعنا (قام زيد) فهو قائم و(ركب) فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدّاً وفي الإشارة إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إنّ زيداً قائم، إن قيل: بمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا: بأن : لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنّا كذلك عُلِّمناه ونُعلِّمه. وكذلك قام زيد، إن قيل : لمَ رفعتم زيداً ؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله به، فرفعه فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب[١] . نفهم من هذا أنّها وسيلةٌ لفهم القواعد النحويّة التي عن طريقها نتوصّل إلى فهم كلام العرب .

ثانياً : العلّةُ القياسيّةُ : وهي العِلّة التي عُني بها النحويّون؛ وذلك لبيان المراد من الأحكام النحويّة. فأن يُقال لمن قال نصبت زيداً بأنّ ، في قوله: إنّ زيداً قائمٌ، ولمَ وجب أنْ تنصب «إنَّ» الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول، فحُمِلَت عليه فأُعْمِلَت إعماله لمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأَفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمّدٌ وما أشبه ذلك[٢] .

ثالثاً : العلة الجدليّة النظريّة : وهي العلّة المخصّصة لأجل الجدل النظريّ، فهي أعلى من العِلّة القياسيّة وكأنّها مستوى أعمق من مستويات التفكير النحويّ ، ((فكلّ ما يُعتلّ به في باب «إنَّ» بعد هذا . مثل أَن يقال : فمن أَيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيِّ الأفعال شبّهتموها ؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبّهتموها بالأفعال لأيٍّ عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو : شرب زيداً عمرو. وهلَّا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنّه هو

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ .

(٢) ينظر : م . ن : ٦٤ .

الأصل وذاك فرع ثان ؟ ... وكلّ شيء اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخلٌ في الجدلِ والنظر))[١] .

وعلّق الدكتور مازن المبارك على هذه العلل الثلاث بقوله : ((لقد جعل الزجاجيّ العللَ تعليميّة وقياسيّة وجدليّة، نظريّة، وما كان له أنْ يجعلها كذلك لولا أنَّهُ نظرَ إليها على أنّ منها ما هو ضروريٌ لتحقيق غاية النحو التعليميّة، إذ بالعلل التعليميّة يُتوصّل إلى معرفة كلام العرب، فنقيس على كلامهم، ونكفل للّغة استمرار حياتها ونمائها، ومن تلك العلل بعد ذلك عللٌ ليس فيها نصيبٌ ولا للّغة منها نفعٌ، وهي العلل التي تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر وسلاح اختبار وتناظرٍ))[٢]. وعند الرجوع إلى كتاب البسيط في شرح الكافية نجد أنّ ركن الدين الأستراباديّ لم يُعن بالعلل الجدليّة والمنطقيّة، إذ إنّ طبيعة الكتاب التعليميّة فرضت عليه ذلك، فقد عُني بالعلل التعليميّة التي يتوصّل بها إلى بيان سبب الحكم النحويّ لكل مسألة، أمّا أهمّ سمات منهجه في التعليل فكان على النحو الآتي :

١. عدم الإكثار من التعليل :

تكاد سمةُ الإكثار من التعليل تكونُ هي السمةُ الغالبةُ عند نحويّي القرن السابع الهجريّ، وهو العصر الذي عاش فيه ركن الدين الأستراباديّ[٣]، غير أنّ الذي يُطالع كتاب (البسيط) يجده على خلاف ذلك؛ إذ إنّه لم يُركّز على التعليل كثيرا، بل اقتصر على العلل البسيطة، ويبدو أن طبيعة الكتاب التعليميّة هي التي فرضت عليه ذلك .

---

(١) يُنظر : الايضاح في علل النحو : ٦٤ .

(٢) العلّة النحويّة نشأتها وتطوّرها : ٩٦ .

(٣) ينظر : العلّة النحويّة في القرن السابع الهجريّ : ٣٠٤ .

٢. شرح العلل والإفاضة في بيانها :

على الرغم من أنّ ركن الدين الأستراباديّ لم يُعن كثيرا بالعلل إلّا أنّه قد يضطرّ لشرح العلل وبيانها والإفاضة فيها، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن بناء المنادى المفرد إذ قال: ((وإنّما بُني على الحركة فرقا بين ما كان عريقا في البناء وبين ما كان عارضا في البناء، واعلم أنّ أصل المبنيّ أن يكون ساكنا، لأنّ البناء ضدّ الإعراب، والإعراب بالحركة، فيكون البناء بالسكون، فلو بُني المبنيّ على الحركة فلأجل ثلاثة أشياء وهي : أمّا لالتقاء الساكنين نحو: أين وكيف . وأمّا للفرق بين البناء اللازم والبناء العارض . وأمّا للزوم الابتداء نحو: الباء في بزيدٍ واللام في لزيدٍ . ويُبنى على الضمّ لأنّه لو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم عند حذف الياء والاكتفاء بالكسر، ولو بُني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف إلى المتكلم عند حذف الألف في بعض اللغات))[١] .

٣. اعتماد الأسلوب القائم على المناظرة المفترضة (الفنقلة) :

وذلك أن يفترضَ العالمُ أحداً معه، يُحاورُه ويسألُه، والعالمُ يُجيبُه، ونجدُ هذا الأسلوبَ جليّاً في كتب النحويّين[٢] ، ومنهم ركن الدين، وكثيراً ما يلجأ النحويّ إلى هذا الأسلوب عندما يرى أهميةَ الفكرةِ، أو الرأيِ الذي يتحدّثُ عنه، لا سيما إذا كانت هناك مسألةٌ خلافيةٌ، يُحاولُ بيانَ رأيِه أو ترجيحَ رأيٍ على آخرَ، وقد تنوّعتْ عباراتُه في استعمال هذا الأسلوب، فتارة يقولُ: (فإن قلتَ)، وتارة (فإن قيلَ)، وتارة (لقائلٍ أن يقولَ) وغيرها .

ومن أمثلة ذلك قوله في اسم (لا) النافية للجنس المنصوب: ((فإن قيل : إذا كانت النكرة مضافة أو مشابهة لها فهي أيضاً متضمّنة معنى «من» فلِمَ لم يُبنيا ؟ قلنا :

---

(١) البسيط :٤١٢/١ ، وينظر : وينظر على سبيل التمثيل ٢٦٨/١ و ٦٢١/١ .

(٢) ينظر : العلّة النحويّة في القرن السابع الهجريّ : ٣٠٤ .

لكراهتهم أن يجعلوا ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، فإن قيل فلِمَ جوّزتم «لا غلامَ ظريفَ في الدار» على جَعْلِ الصفة والموصوف ولا شيئاً واحداً؟ قلنا : لكون الصفة هي الموصوف فكانا بمنزلة شيء واحد ، فإذاً لا يلزم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، بل يلزم جعل الاثنين شيئاً واحداً بخلاف ما نحن فيه لأنّ المضاف والمضاف إليه متغايران في المعنى))[١].

٤. يُعلل للمسألة الواحدة بأكثر من علّة :

من السماتِ البارزةِ في تعليلات نحوييّ القرن السابع الهجريّ أنّهم يُعلّلُون للمسألة بأكثر من علّةٍ[٢]؛ وهذا الأمر بديهيّ، إذ إنّهم وجدوا أنفسَهم أمام تراثٍ ضخم، وعلمٍ مُكتَملٍ، فراحوا يجمعون ما عَلّلَ به السابقون[٣]، وتكاد تكون هذه السمة بارزة في تعليلات ركن الدين الأسترابادي، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن سبب تسمية المفعول المطلق بهذا الاسم: ((إنّما سُمّي مفعولا مطلقا إمّا لأنّه هو المفعول بالحقيقة دون ما سواه ألا ترى أنّك إذا قلت: ضربتُ زيداً فالضرب هو فعلك لا زيد، وأمّا لعدم تقييده بحرف من الحروف، نحو : المفعول به وله ومعه وفيه))[٤] .

٥. اعتماده العلل البسيطة (غير المركبة) :

من يتصفّح كتاب (البسيط) للسيّد ركن الدين الأسترابادي يجد المؤلّف قد اعتمد على العلل البسيطة أو العلل الأُوَل في تعليلاته، فلم يُعن بالعلل الثواني والثوالث، فجاءت تعليلاته سهلة واضحة غير مركّبة، لا كما وصفها محقّق الكتاب بأنّها علل واهية[٥]، فمن ذلك تعليله ارتفاع ما لم يُسمّ فاعله إذ قال: ((وإنّما ارتفع مالم يُسمّ فاعله

---

(١) البسيط : ١/ ٦٢١ ، وينظر على سبيل التمثيل ٤٢٨/١ .

(٢) ينظر : العلّة النحويّة في القرن السابع الهجريّ : ٣٠٠ .

(٣) ينظر : التعليل النحويّ عند النيليّ (رسالة ماجستير) : ٢٦ .

(٤) البسيط : ١/ ٣٧٨ ، وينظر على سبيل التمثيل ٣٠٥/١، ١/ ٣٦٦ .

(٥) ينظر : التحقيق ٣/ ٨٠ .

لإسناد الفعل إليه لأنّهم لمّا حذفوا الفاعل وأقاموا المفعول مقامه في جهة الإسناد ارتفع بإسناد الفعل إليه))[١].

٦. تأثره بعلل البصريّين وأخذه بها في أغلب المسائل :

من السماتِ البارزةِ في كلام ركن الدين الأستراباديّ وتعليلاتِه أنّه بصريّ المذهب يأخذ بآراء البصريّين ويُرجّحها ويدافع عنها، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن رفع خبر (إنّ) وأخواتها إذ قال: ((واعلم أنّ ارتفاع خبر «إن» بـ «إنّ» إنّما هو عند البصريّين، أمّا عند الكوفيّين فهو مرتفع بما ارتفع به عند كونه خبرا للمبتدأ ولا عمل لـ «إنّ» فيه ، وهو ضعيف لأنّ نسبة «إن» إلى الجزأين على السواء لاقتضائها كلّ واحد منهما، فلو عمل في أحدهما دون الآخر لزم الترجيح من غير مرجّح وهو غير))[٢] .

٧- تعدّد الألفاظ الدالّة على العلّة :

لم يذكر ركن الدين الأستراباديّ لفظَ العلّة كثيراً في كتابه، ولكنّه اكتفى ببعض الألفاظ، وأهمّها أنّه يُورد التعليلَ مبدوءاً بـ (إنّما) مع لام التعليل، وهذا اللفظُ قد اشتهرتْ به كتبُ النحويّينَ، فمنها على سبيل التمثيل ما ذكره من العلّة في بناء أسماء الأفعال، إذ قال : ((وإنّما بُنيت لكونها واقعة موقع الفعل ونائبةً منابه وبمعناه، ولأنّ وضع بعضها وضع الحروف))[٣] .

---

(١) البسيط : ١/ ٣٠١، وينظر على سبيل التمثيل ٣٠٤/١، ١٥٧/١، ١٤٤ .

(٢) م . ن : ٣٦٥/١ ، وينظر على سبيل التمثيل ٣٦٠/١ .

(٣) البسيط : ١٣٠/٢، وينظر على سبيل التمثيل ٩٧/٢ .

المبحثُ الثالثُ : آراءُ ركن الدين في الإجماع واستصحاب الحال

أولا : الإجماع عند ركن الدين الأستراباديّ

الإجماع في اللغة : يُطلق الإجماع في اللغة على معنيين :

الأوّل : التصميم على الأمر والعزم على فعله، نحو قولنا: أجمعتُ الخروج، وأجمعت على الخروج[١]، ومنه قوله تعالى: على لسان نوح: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ (يونس:٧١) وقوله تعالى في شان إخوة يوسف ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّۚ﴾ (يوسف :١٥) .

الثاني : ومن معانيه الاتّفاق على الأَمر : فيُقال: أجمع الناس على كذا، أي اتّفقوا عليه[٢]. والمتتبّع لأغلب المعجمات العربيّة يَجِدُ هذين المعنيين يعودان إلى أصل واحد، قال ابن فارس: ((الجيم والميم والعين أصل وأحد يدلّ على تضامّ الشيء))[٣] .

الإجماع في الاصطلاح :

هو إجماع نحويّي البصرة والكوفة واتّفاقهم على حكم نحويّ[٤]، وقد تكلّم علماء العربيّة فيه ووضّحوا شروط الاحتجاج به، ولعلّ أكثرهم تفصيلاً فيه ابن جني الذي عقد في كتابه (الخصائص) فصلاً في القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حُجّة قال فيه: ((اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يُخالف المنصوص، والمقتبس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجّة عليه))[٥]. وأفرد السيوطيّ في كتابه الاقتراح بحثاً مستقلّا عن الإجماع لكنّه لم

(١) ينظر : جمهرة اللغة : ١٠٣/٢ ، وتهذيب اللغة : ٣٩٦/١-٣٩٧ ، ولسان العرب : ٥٧/٨ مادة (جمع) .
(٢) ينظر : لسان العرب : ٥٧/٨ ، وتاج العروس : ٣٠٨/٥ مادة (جمع) .
(٣) ينظر : مقاييس اللغة ٤٧٩/١ مادة (جمع) .
(٤)ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٣٣ ، وينظر : ارتقاء السيادة في أصول النحو : ٥٥ .
(٥) الخصائص : ١٨٩/١ .

يقدّم تعريفاً شاملاً له إذ اكتفى بأن يقول: (هو إجماع نحاة البلدين) و (البصرة والكوفة) مسترسلاً بعد ذلك من إجماع للعرب وحجيته[١].

ويُفرّق الأصوليون بين الإجماع الشرعيّ، والإجماع اللغويّ، فالإجماع الشرعيّ يكون على حكم شرعيّ من أحكام الدين كالحلال والحرام أو الوجوب والامتناع أو نحو ذلك، ويُعنى به علماء الفقه، وأمّا الإجماع اللغويّ فيكون على حكم لغويّ كإجماعهم على أنّ الجرَّ من خواصّ الأسماء ولا يكون في الأَفعال، فذلك إجماع لغويّ ويُعنى به علماء النحو[٢] .

وقد قسّم علماء اللغة الإجماع على أربعة أنواع[٣] :

١-**إجماع الرواة** : ويكون باتّفاق الرواة على رواية معيّنة لشاهد من الشواهد، فمن ذلك ما ورد في أنّ (كما) تكون بمعنى (كيما)، فيجوز نصب ما بعدها، وكان الكوفيّون قد أوردوا شواهد على أنّ (كما) تكون بمعنى (كيما)، وأنّ الفعل يُنصب بها، ومن هذه الشواهد قول عدي بن زيد : [٤]

اسَمعْ حديثاً كما يوماً تَحدِّثَه على ظهرِ نَحيبٍ إذا ماَ سائلٌ سألا

فرّد البصريّون : لا حجّة في هذا البيت، لأنّ الرواة اتّفقوا على أنّ الرواية : (كما يوماً تحدّثُه بالرفع) ولم يروه أحد (كما يوماً تحدثَه) بالنصب إلّا المفضّل الضبّيّ وحده، وقالوا إنّ من رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر فكان الأخذ بروايتهم أولى[٥] .

٢-**إجماع العرب** : هو اتّفاق العرب على استعمال ما في كلامهم، وقد عدَّ النحويّون هذا الإجماع حجّةً قاطعةً[٦] ، فنجد السيوطيّ يذكر ما لإجماع العرب من غير النحويين

(١) الاقتراح : ١٨٧-١٩٤.
(٢) أصول النحو العربيّ : ٧٩.
(٣) م . ن : ٧٩.
(٤) ينظر : الكافية الشافية : ١١٠ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٨١) : ٥٩٢/٢ .
(٥) ينظر : الاقتراح : ١٤٥ .
(٦) أصول النحو العربيّ عند ابن الحاجب (اطروحة دكتوراه) : ٢٩٢ .

النحويين والرواة، واعتدّ به أصلاً يحتجّ به إن أمكن الوقوف عليه، قال: ((وإجماع العرب أيضاً حُجّة، ولكن أنّى لنا الوقوف عليه؟ ومن صوره أن يتكلّم العربيّ بشيء ويبلُغّهم، ويسكتون عليه قال ابن مالك في (شرح التسهيل) : استدلّ على جواز توسيط خبر «ما» الحجازيّة ونصبهِ [١] بقول الفرزدق : [٢]

فأصْبحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ .

وردّه المانعون بأنّ الفرزدق تميميّ تكلّم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيّين فلم يُصب، ويُجاب بأنّ الفرزدق كان له أضداد من الحجازيّين والتميميّين ومن مُناهم أن يُظفروا له بزلّةٍ يشَنّعِون بِها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفّر الدواعي على التحدّث بمثل ذلك إذا اتّفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيّين والتميميّين على تصويبه قوله))[٣] .

٣-**إجماع النحاة** : وهو اجتماع أهل البلدين، البصرة والكوفة[٤] مالم يخالف نصاً أو قياساً[٥]، وهو منتزع من استقراء اللغة[٦] وقال فيه السيوطيّ: ((إجماع النحاة على الأمور اللغويّة مُعتبرٌ، خلافاً لمن تردَّدَ فيه، وخرقُه ممنوع))[٧]. وقد استدلّ به النحويّون النحويّون في مواضع كثيرة سواء في إثبات الحكم النحويّ أم الرد على مخالفيهم في الآراء النحويّة[٨] .

---

(١) شرح التسهيل : ٥٦/١ وما بعدها .
(٢) البيت في ديوانه : ٢٢٣ .
(٣) الاقتراح : ١٦٥ .
(٤) ينظر : م . ن : ٧٣ .
(٥) ينظر : الخصائص : ١٨٩/١ .
(٦) ينظر : ارتقاء السّيادة في علم أصول النحو : ٥٥ .
(٧) الاقتراح : ١٩١.
(٨) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٣٣ .

أمّا مخالفة الإجماع فقد اختُلِفَ فيه، فمنهم من أجازه كابن جني[١]، ومنهم من منعه [٢] كأبي البركات الأنباريّ الذي استدلّ بالإجماع في الردّ على النحويّين الذين تفرّدوا بآراء بنوا عليها أَحكاماً مخالفة لِما أجمع عليهِ النحويّون، وعدّ المخالفة غير جائزة ووصف الرأي المخالف بالفساد والخطأ[٣].

٤-**إجماع القرّاء** : ويُقصد به إجماع القرّاء على قراءة واحدة[٤]، والقراءات ((هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيل وغيرهما))[٥]، ولا ريب في أنّ هذا الإجماع حجّةٌ، فقد أشار النحويّون إلى أنّ القراءة القرآنيّة سنّة متّبعة[٦]، ولذلك لا يخلو مبحث أو فصل من كتب النحويّين إلّا واستدلّوا به[٧] .

وإذا رجعنا إلى كتاب (البسيط في شرح الكافية) نجد أنّ ركن الدين الأستراباديّ قد استدلّ بالإجماع في كثير من المسائل النحويّة، فهو عنده أصل من أصول النحو المعتبرة، فالإجماع عنده هو : إجماع العلماء على أمرٍ من الأمور، أو هو : الاتّفاق المعتبر بين علماء النحو على مسألةٍ نحويّة كانت أم صرفيّة، لذا نجده يعبّر كثيرا عن الإجماع بالاتّفاق. أمّا العبارات التي أَستعملها للدلالة على الإجماع فهي:

---

(١) ينظر : الخصائص : ١٨٩/١-١٩٠ .

(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو العربيّ في كتاب سيبويه : ٤٣٥ .

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ١٠٣) : ٧١٠/٢ .

(٤) ينظر : الإجماع في الدراسات النحويّة : ٢١ .

(٥) البرهان في علم القرآن : ٣١٨/١ .

(٦) ينظر: أصول النحو عند ابن الحاجب (اطروحة دكتوراه) : ٢٩٤ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٨٢/٢ ، ، ١٢٤ والإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٢٢) :٢٥٨/١ ، والحجّة في القراءات السبع : ١٠٦/١ وغيرها .

(الإجماع)[١]، و(الاتفاق)[٢] ، و(المشهور)[٣]، و(بلا خلاف)[٤]، أمّا منهجه في مسائل الإجماع فقد كان على النحو الآتي :

١-إطلاقه كلمة (الاتّفاق) على إجماع الكوفيّين والبصريّين :

من الملاحظ على منهج ركن الدين الأستراباديّ أنّه يُعنى كثيراً بإجماع المدرستين على مسالة ما، فيُعبّر عن ذلك بالاتّفاق، فمن ذلك ما أورده في مسالة مجيء الخبر مفردا إذ قال: ((ثمّ المفرد قد يكون مشتقا، نحو : قائم وضارب، وقد يكون غير مشتقّ، نحو : هذا زيد، فالأوّل يحتمل الضمير بالاتّفاق لكونه بمعنى الفعل))[٥]، ومن المعروف المعروف أنّ مسألة تحمّل الخبر الضمير إذا كان مفردا مشتقّا من المسائل النحويّة المتّفق عليها بين النحويّين ولا خلاف فيها[٦]، لذا وجدنا أنّ ركن الدين الأستراباديّ يؤكّدها بقوله بالاتّفاق. ومن ذلك ما جاء في حديثه عن مسألة تقديم المفعول معه على عامله، إذ قال: ((واعلم أنّ تقديم المفعول معه على عامله لا يجوز بالاتّفاق فلا يقال: والطيالسة جاء البرد))[٧]، ومن المعروف أنّ مسألة عدم جواز تقديم المفعول معه على عامله من المسائل المتّفق عليها بين النحويّين ولا خلاف فيها[٨].

٢-لا يُصرّح الأستربادي بالإجماع أحيانا :

من الملاحظ على منهج ركن الدين الأستراباديّ أنّه لا يُصرّح بالإجماع في بعض المسائل، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن عمل (لا) النافية للجنس إذا فُصِل بينها وبين

---

(١) ينظر : على سبيل التمثيل : البسيط : ٢٢٣/١ .
(٢) ينظر : م . ن : ١/ ٣٢٥ .
(٣) ينظر : م . ن : ٥٢/٢ .
(٤) ينظر : م . ن : ١١/٢ .
(٥) م . ن : ٣٢٥/١ .
(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٧) : ٤٨/١ .
(٧) البسيط : ٥١٢/١ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٨٥/٣ .

اسمها بفاصل، فقد أجمع النحويّون بصريّون وكوفيّون على إبطال عملها ورفع الاسم الواقع بعدها[١]، لم يذكر ذلك الأستراباديّ ومضى شارحا بقوله: ((وأمّا وجوب الرفع في الفصل نحو : لا في الدار رجلٌ، فلضعفها في العمل))[٢]، ومنها ما جاء في حديثه عن عن حذف المفعول به وإقامة التمييز مقامه، فقد أجمع النحويّون وخالفهم الكسائيّ وهشام في أنّه لا يقوم التمييز مقام الفاعل، فلا يُقال في طاب زيدٌ نفساً : طيّب نفسٌ[٣]، فقال الأستراباديّ : ((وممّا لا يجوز أن يقوم مَقام الفاعل الحالُ والتمييزُ ... وأمّا التمييز فلأنّه في الأصل فاعل، وإنّما عُدِل عنه لغرض، وهو التأكيد والمبالغة ... فلو أُقيم مقام الفاعل لكان بعضا لذلك الغرض وهو غير جائز))[٤] ، ومن الملاحظ أنّه لم يذكر إجماعهم على ذلك، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذه المسألة بديهية عند النحويّين متعارف عليها بينهم فيكون من العبث ذكر إجماعهم عليها .

٣- يصرح بمن خالف الإجماع تارة ويهمله أخرى :

من الملاحظ على منهج الأستراباديّ أنّه يُصرّح بمن خرق إجماع النحويّين أحيانا ويُهمله أخرى، فمن تصريحه بمن خالف ما جاء في حديثه عن الممنوع من الصرف إذا كان الاسم مؤنّثا سُمّي باسم رجل نحو: زيد اسم لمؤنث، فقال: ((واعلم أنّ المؤنّث إذا سُمّي باسم مذكّر على ثلاثة أحرف فهو لا يخلو من أن يكون متحرّك الوسط أو لا يكون، فإن كان فلم ينصرف وذلك نحو رجل سُمّي به مؤنّث وإن لم يكن نحو زيد، والأكثرون على صرفه وعيسى بن عمر والمبرد على منع صرفه))[٥]. ومن المسائل التي التي لم يُصرّح بها بمن خالف ما جاء في حديثه عن إعراب الاسم الواقع بعد (ماعدا،

(١) ينظر: الإجماع في الدراسات النحويّة : ٥٤ .
(٢) البسيط : ١/ ٦٢٢ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣/ ١٣٣٨ .
(٤) البسيط :١/٣٠٥ .
(٥) البسيط : ١/ ٢٢٣ .

وماخلا) إذ قال: ((وإنّما وجب النصب بعدها أمّا بعد ماعدا وماخلا فلأنّ (ما) فيهما مصدريّة، فيجب أن يكونا فعلين لأنّ (ما) المصدريّة لا تدخل إلّا على الفعل، وإذا كانا فعلين وفاعلهما مضمر وجب نصب ما بعدهما على المفعوليّة، نحو : جاءني القوم ماخلا زيدا ... وقال قوم إنّه منتصب انتصاب الزمان))[١] ولم يُصرّح بهم .

٥-اهتمام الأستربادي بالإجماع والمحافظة عليه :

من الملاحظ على منهج ركن الدين الأستراباديّ أنّه شديد الاهتمام بالإجماع كثير التأكيد عليه، فمن ذلك ما جاء في حديثه عن الاسم المعدول كعُمَر وزُفَر إذا مُنعا من الصرف فقال: ((المعدول عن الأعلام غير منصرف بالإجماع، وههنا سؤالان وهو أن يُقال إنّهم أجمعوا على أنّ المعدول عن الأجناس منصرف، وأجمعوا أيضا أنّ زُفَر غير منصرف مع كونه معدولا عن الأجناس وهذان الإجماعان متنافيان. والجواب عنه أمّا أوّلا : فلا نُسلّم أنّ زُفَر الذي هو غير منصرف معدول عن الجنس، بل نقول هو معدول عن زافر علما محافظة لإجماعهم والذي هو معدول عن الجنس منصرف))[٢]، ومن استدلاله بالإجماع وتمسّكه به ما جاء في ذكره المعارف، فقد جعل المنادى النكرة المقصودة من المعارف واستدلّ عليه بقوله: ((والذي يدلّ عليه أنّه يوصف بالمعرفة، وإجماع النحويّين على أنّ يا رجلاً نكرة، ويا رجلٌ معرفة))[٣] .

وممّا سبق يُمكننا إجمال ما لإجماع النحاة من الأهميّة البالغة عند ركن الدين الأستربايديّ، على النحو الآتي :

١- اعتنى ركن الدين الأستراباديّ بالإجماع عناية كبيرة .

٢- عدَّ ركن الدين الأستراباديّ الإجماع حجّة، وهذا ما وجدناه في أغلب مسائله .

---

(١) البسيط : ١/ ٥٧٩ .

(٢) م . ن : ١/ ٣٥٥ .

(٣) م . ن : ٢/ ٢٠٠ .

٣-وظَّف ركن الدين الأستراباديّ الإجماع في درسه النحويّ لاستنباط القواعد النحويّة .

ثانيا : الاستصحاب وموقف ركن الدين الأستراباديّ منه :

الاستصحاب لغةً :

الاستصحاب مصدر من الفعل (استصحبَ)، مأخوذ من الصحبة، قال ابن فارس: ((الصاد والحاء والباء أصل واحد يدلّ على مقارنة شيء ومقاربته، ومن ذلك الصاحب، وكلّ شيء لازمَ شيئاً فقد استصحبه))[١]. وقال ابن منظور (ت ٧١١هـ) في هذه المادّة اللغويّة: ((استصحب الرجل: دعاه إلى الصُّحْبة، وكلّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه))[٢] .

الاستصحاب اصطلاحا :

أمّا الاستصحاب في اصطلاح النحويّين فهو ((إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو معتبر))[٣]، و بعبارة أخرى هو ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[٤] كبقاء الأسماء على الأعراب، والأفعال على البناء، حتّى يوجد الناقل، وكذا البساطة[٥] في (كَمْ) و (إذَنْ) فلا مطالبة عليه بخلاف مدّعي الخروج عن الأصل فالتمسّك بالأصل هو التمسّك باستصحاب الحال، كأن يُقال: لا تعمل حروفُ الجرّ محذوفة دون عوض[٦]، فالاستصحاب مأخوذ من الملازمة والمصاحبة وهو ملازمة الحكم ما لم يوجد مغيِّرٌ،

---

(١) معجم مقاييس اللغة ، مادة (صحب) : ٣٣٥/٣.

(٢) لسان العرب : ٥٢/١ مادة (صحب)، وتاج العروس ، مادة (صحب) : ١٨٥/٣ ، وينظر القاموس المحيط : مادة (صحب) : ١٨٥/٣ .

(٣) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : ٩٧ .

(٤) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٦ .

(٥) وهي عدم التركيب ، فإنّ الأصل الإفراد ، والتركيب فرع ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، الاقتراح في علم أصول النحو : ١٧٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٠٠/١ .

كبقاء الأفعال على البناء حتّى يوجد دليل الإعراب[١]. نستنتج من ذلك أنّ الاستصحاب هو البقاء على الأصل لعدم وجود دليل على العدول عن ذلك الأصل[٢] .

ويُعدّ الأنباريّ أبرز علماء العربيّة من النحويّين الذين اعتمدوا استصحاب الحال أصلا نحويّاً بارزاً من أدلّة النحو في كتابه لمع الأدلّة، حتّى قيل إنّ استصحاب الحال دليل اعتبره الأنباريّ فقط، ولكنّ هذا لا يعني أنّ الاستصحاب غير موجود قبل الأنباريّ، بل كان وجوده قديماً قِدم النحو العربيّ، غير أنّ النحويّين السابقين للأنباريّ لم يُطلقوا عليه هذه التسمية [٣].

وعلى وجود هذا الأصل يذكر الدكتور محمّد سالم صالح أنّه إذا كان الاستصحاب هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، فإنّ الاستصحاب بهذا المعنى قديم قدم النحو، بل مُتقدِّم على القياس من حيث ترتيب الاستدلال[٤] .

بل إنّ بعضهم ذهب إلى وجود هذا المصطلح بمفهومه ومعناه كان له حظوة عند ابن جني من غير أن يعتمده أصلاً من أصول النحو في كتابه الخصائص، يقول الدكتور أشرف النواجي: ((استصحاب الحال مصطلح من مصطلحات علم أصول الفقه التي استخدمها علماء أصول النحو وظهر هذا المصطلح في فترة متأخّرة عند علماء أصول النحو بعد القرن الرابع الهجريّ، فلم يستعمله ابن جني على الرغم من وجود المفهوم المعبِّر عن هذا المصطلح، وهذا ما نجده في الخصائص، تحت عنوان، باب إقرار الألفاظ على أوضاعها ما لم يدعُ إلى الترك والتحوّل، فهذا ما يعبّر عنه

(١) ينظر : فيض نشر الانشراح : ١٠٥٧/٢ .
(٢) ينظر : الرد إلى الأصل في النحو والصرف (أطروحة دكتوراه) : ٥٣ .
(٣) في أدلّة النحو : ٢٢٩ .
(٤) ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريّ : ٨١ .

بالمصطلح "استصحاب الحال"))[١]، هذا ما ذكره وهو يتحدّث في هذا الباب، عن خروج بعض الحروف عن معانيها الأصليّة كما جاء في (أو) وخروجها عن معنى الشكّ إلى معنى الإضراب .

واستصحاب الحال من الأصول التي افترق فيها الأنباريّ عن ابن جني، فقد ذكر السيوطيّ أنّ أدلّة النحو عند ابن جني ثلاثة وهي : الإجماع والقياس والسماع، وعند الأنباريّ : الإجماع والقياس واستصحاب الحال[٢] .

ومن هنا ذهب السيوطيّ الى أن أدلّة النحو الغالبة أربعة ، فقد جمع مقالتَي ابن جنّي وابن الأنباريّ،[٣] .

لذلك نجد تقسيم النحويّين على نوعين: الأوّل استصحاب الحال، والثاني استصحاب الأصل، ولم يذكروا هذين التقسيمين على سبيل الشرح و الإيضاح بل على سبيل الاستدلال بهما، فلم يفرّقوا بين استصحاب الحال واستصحاب الأصل في الاستعمال، فقد استعملوا المصطلحين[٤] .

واستصحاب الحال عند الأصوليّين : الحكم ببقاء أمرٍ في الزمن الحاضر بناء على ثبوته في الزمن الماضي حتّى يقوم الدليل على تغييره ، فكلّ أمر عُلِم بوجوده ثُمّ حصل الشكّ في عدمه فإنّه يُحكَم ببقائه بطريق الاستصحاب لذلك الوجود[٥]، حتّى وإن اختلفت مذاهب هؤلاء الأصوليّين .

وقد عرّفه ابن حزم بأنّه بقاء حكم الأصل الثابت بالنصوص حتّى يقوم الدليل من الكتاب والسنّة على التغيير إذ يقول: ((إذا ورد النصّ في القرآن الكريم أو السنّة الثابتة في أمرٍ ما على حكم ما ثُمّ ادّعى مدعٍ أنّ ذلك الحكم قد انتقل أو بطل من أجل أنّه

(١) مصطلحات علم أصول النحو : ٦٨ .
(٢) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ٢٦
(٣) ينظر : م . ن : ٢٦ .
(٤) ينظر : أصول النحو عند ابن الحاجب (اطروحة دكتوراه) : ٢٩٧ .
(٥) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٨٨ .

انتقل ذلك الشيء عَنْ بعض أحوالهِ أو لتبدّل زمانه، أو لتبدّل مكانه فعلى مدّعي انتقال الحكم من أجل ذلك أن يأتي ببرهان من نص قرآنيّ أو سنّة عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم ثابتة على أنّ ذلك الحكم قد انتقل أو بطل، فأنّ جاء بهِ صحّ قوله، وإن لم يأتِ فهو مبطلٌ فيما ادّعى من ذلك. والغرض على الجميع الثبات على ما جاءَ به النصّ ما دام يبقى ذلك الشيء المحكوم عليهِ، لأنّه اليقين، والنقلة دعوى وشرع لم يأذن به الله تعالى، فهما مردودان كاذبان حتّى يأتي النصّ بهما))[١] .

أمّا الغزاليّ فيقول: ((الاستصحاب عبارة عن التمسّك بدليل عقليّ أو شرعيّ، وليس راجعاً إلى عدم العلم بالدليل، بل إلى دليلٍ مع العلم بانتقاء المُغيِّر، أو مع ظنّ انتفاء المُغيِّر عند بذل الجهد في البحث والطلب))[٢] .

أمّا ابن قيّم الجوزيّة فقد ذكر في الاستصحاب : ((أنّه استدامة ما كان ثابتاً ونفي ما كان منفياً، أي بقاء الحكم القائم نفياً وإثباتاً حتّى الدليل على تغيير الحالة، فالاستدامة لا تحتاج لدليل إيجابيّ))[٣] .

واذا كان الأصوليّون قد اختلفوا في حُجّيّة استصحاب الحال[٤]، فإنّ النحويّين قد صرّحوا بهذا الأصل، لذلك نجد أبا البركات الأنباريّ يُشير إليه بقول: ((اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلّة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل))[٥]. يظهر من من ذلك أنّ الأنباريّ هو أوّل من احتجّ باستصحاب الحال في النحو نظراً وتطبيقاً عبر كتبه (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة) و (الإنصاف في مسائل الخلاف) ، إلّا أنّه عدّه من أضعف الأدلّة؛ ولهذا لا يجوز التمسّك به ما وجد هناك دليل[٦]، والذي

(١) الإحكام في أصول الأحكام : ٢/٥ .
(٢) المستصفى من علم الأصول : ٥٨٩/١ .
(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٤٧ – ٤٤٨ .
(٤) ينظر : البحر المحيط : ١٧/٦ – ٢٠ .
(٥) لمع الأدلة في أصول النحو : ١٤١ .
(٦) ينظر : لمع الادلة : ١٤٢، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٩٢/١ .

يتمسّك بالأصل يخرج عن عهدة المطالبة بالدليل إلّا في حال العدول عن ذلك الأصل فإنّه حينئذٍ مفتقر إلى إقامة الدليل[١] .

وبعد دراسة أصول النحو عند ابن جني استنتج أحد الباحثين أنّ : استصحاب الحال من مستلزمات القول بالقياس؛ لأنّ القول بالقياس يعني التمسّك ما عُدِمَ دليل الإخراج والتحوّل، ثم إنّ بقاء الشيء على قياسه لا يحتاج إلى دليلٍ، وإنّ الذي يحتاج إلى دليلٍ هو ما خرج عن قياسه، نعم يُمكن اعتباره دليلاً تابعاً إلى القياس هذا اكثر ما نقوله وإلّا فهو ليس دليلاً وإنّما هو شيء يستلزمه التمسّك بقياس الشيء الذي لا يحتاج إلى دليلٍ، أي إنّ استصحابه ممّا يقتضيه القياس نفسه [٢] .

والذي دفع الباحث إلى هذا الرأي هو ((افتقار كلام ابن جني في هذا الباب على التمسّك بالقياس ما عُدِمَ دليلُ الإخراج والتحوّل، كما يبدو أنّنا إذا قرّرنا ما فعله ابن جني في هذا الباب بما علمناه من تأخّر ظهور هذا المصطلح عند الأصوليين من الفقهاء، لعلمنا السبب في عدم استعمال ابن جني لهذا المصطلح وبساطة مفهومه، لأنّه مصطلح فقهيٌ في الأساس))[٣]. ومحصّل الكلام عن الاستصحاب أنّ النحويين– بصريين وكوفيين – قد لجأوا إلى هذا الأصل عندما لم يجدوا دليلاً آخر من سماع أو قياس[٤] .

.

ومن يُطالع كتاب (البسيط في شرح الكافية) لركن الدين الأستراباذي يجد المؤلّف قد أولى استصحاب الحال عناية كبيرة، واحتجّ به في مواطن كثيرة من كتابه إلّا أنّه نادرا ما يُطلق عليه تسمية (استصحاب الحال)، بل يُسمّيه (الأصل)، فهو بذلك ينهج نهج النحويّين الذين سبقوه .

(١) ينظر : المقتضب : ٣٠٩/٣ .

(٢) ينظر : أصول النحو في الخصائص لابن جني (رسالة ماجستير) : ٣٦١ .

(٣) أصول النحو دراسة في فكر الأنباريّ : ٤٤٩ – ٤٥٠ .

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٥٠ .

ويجد هذا الأصل في كتابه يكاد يكون فريداً من نوعه، وذلك عن طريق الطرح الشيّق والأسلوب الممتع اللذين يصلان بالقارئ إلى أعلى درجات الفهم، وسوف نقتصر الكلام على بعض ما جاء في استشهاده باستصحاب الحال في بعض المواضع فمنها :

١- الأصل في الأسماء الإعراب :

لا خلاف بين النحويّين في أنّ الإعراب أصل في الأسماء وما بُنِي فلِعِلّة مانعة من الإعراب[١]، وقد شرع الأستراباديّ بشرح هذا الأصل فقال: ((أصل المعرَب أن يكون إعرابه بالحركات، لأنّها أخصر من الحروف، فإن كان بالحروف فلِعِلّة، وأصل ما كان إعرابه بالحركات أن يكون رفعه بالضمّة ونصبه بالفتحة وجرّه بالكسرة، فإن لم يكن كذلك فلِعِلّة، وأصل ما كان إعرابه بالحروف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجرّه بالياء، ليُجانس كلّ حرف حركة ذلك الإعراب، فإن لم يكن كذلك فلِعِلّة))[٢]، ومعنى ذلك أنّ إعراب الاسم المفرد المنصرف نحو (زيد) في قولنا: جاء زيدٌ فهو معرب بالحركة وهي الضمّة إنّما كان باستصحاب الحال؛ إذ إنّ أصله الإعراب بالحركات وجاء على أصله، أمّا ما خالف ذلك من المعربات كالممنوع من الصرف وجمع المذكّر السالم وجمع المؤنّث السالم والمثنّى فقد خالف استصحاب الحال وأُعرب على خلاف الأصل لعِلّة مانعة من ذلك .

٢- إعراب (كلا) و (كلتا) :

اختلف النحويّون في إعراب (كلا) و (كلتا)، فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّ الأداتين فيهما تثنية لفظية ومعنويّة، وأصل (كلا) (كلٌّ) فحُذفت اللام للتخفيف، وحذف التنوين للإضافة وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في (الزيدان)، وذهب البصريّون إلى أنّهما ليسا بمثنى بل هما مفردان في اللفظ، لهما حكم

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١/ ٤١٤ .

(٢) البسيط : ١٥٩/١ .

المثنّى في الإعراب[١] ، وقد ذهب الأستربادي مذهب البصريّين وردّ على الكوفيّين بقوله: ((والجواب عمّا تمسّك به الكوفيّون : أنّا لا نُسلّم أنّ ألفها لو لم تكن للتثنية لانقلبت ياء، لأنّا نقول: إنّ في (كلا) إفراداً لفظيّاَ وتثنية معنويّة، وكان تارة يُضاف إلى المضمر وتارة يُضاف إلى المظهر، فأعطي له حكم الإفراد حال الإضافة إلى المظهر، وحكم التثنية حال الإضافة إلى المضمر، ولم يفعلوا الأمر بالعكس، لأنّ المفرد هو الأصل والمظهر هو الأصل، والتثنية فرع والمضمر فرع، فأعطي الأصلُ حكمَ الأصل والفرعُ حكم الفرع))[٢]، ومعنى ذلك أنّ إعراب (كلا) و (كلتا) عند البصريّين في حال الإضافة إلى الاسم الظاهر، نحو قولنا : سلّمت على كلا الرجلين يكون بالحركات المقدّرة على الألف حملا لها على الاسم المفرد لأنّه الأصل، فأُعرب بإعرابه باستصحاب الحال .

٣- تقديم الخبر على المبتدأ :

اختلف النحويّون في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، فذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة، وأجازه البصريّون[٣]، وأيّدهم ركن الدين الأستراباديّ ودافع عن حُججهم بالاستعمال والقياس واستصحاب الحال فقال: ((وأمّا القياس فلأنّ خبر كان فرع على خبر المبتدأ، وجاز تقديم خبر كان على اسمها، فتقديم المبتدأ أولى، لأنّ لا مانع من التقديم، والأصل هو التصرّف، فجاز التقديم إذا كان الاهتمام بالخبر أكثر))[٤]، والمفهوم من كلامه أنّ أصل الكلام هو أن يتصرّف المتكلِّم فيه كيف يشاء إلّا إذا منع مانع من ذلك، وإذا كان الأصل هو التصرّف ولا مانع من تقديم الخبر على المبتدأ نحويّا كان أم بلاغيا، جاز تقديم الخبر حينئذ .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٦٣) : ٣٦١/٢ .
(٢) البسيط : ١٧٤/١ .
(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٩) : ٥٦/١ .
(٤) البسيط : ٣١٨/١ .

٤ – شرط الحال أن تكون نكرة :

يشترط النحويّون أن تكون الحال نكرة[١]، واستدلّ الأستراباديّ على ذلك بقوله: ((وشرط الحال أن تكون نكرة، إمّا لعدم احتياجها إلى التعريف وكون أصل الأشياء هو التنكير، وإمّا لأنّها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في مثل قولك : ضربت زيداً الراكبَ، وإمّا لأنهّا حكم من الأحكام، وأصل الأحكام أن تكون نكرة لتفيد، فجاءت على أصلها))[٢]، ومعنى ذلك أن ركن الدين الأستراباديّ قد استدلّ على أنّ الحال نكرة بعدّة أدلّة، ومنها أنّ أصل الكلمات هو التنكير، ثمّ عُرّفت، فمجي الحال نكرة إنّما كان على أصلها حال الوضع، وكذلك بقوله إنّ الحال حكم والحكم خلاف المحكوم عليه الذي هو المسند إليه كالفاعل والمبتدأ، والحكم هو المسند وأصل المسند أن يكون نكرة ليفيد معنى، وقد يخرُج عن الأصل ويأتي معرفة لِعِلّة[٣] .

٤– الأصل في الضمائر الاستتار :

يرى النحويّون أنّ الأصل في الضمائر أن تكون قسيمة للأسماء البارزة، فلا يظهر منها شيء على هذا[٤]، وإذا ظهرت فالأصل فيها هو الاتّصال؛ للإيجاز والاختصار[٥]. وهذا ما قرّره الأستراباذي بقوله: ((اعلم أنّ الضمير المرفوع المتّصل يستكن في الماضي وفي المضارع، أمّا في الماضي ففي الغائب، نحو : زيد قام ، وفي الغائبة، نحو : هند قامت، والأصل في الضمائر أن تكون مستكنة، لأنّ الاستكنان أخفّ))[٦]، ومعنى ذلك أنّ الضمائر إنّما جُعلت خلافا للأسماء البارزة، وإنّما جعلوها

(١) ينظر : شرح الرضي : ١٣/٢ .
(٢) البسيط : ٥٢٠/١ .
(٣) ينظر : نحو مير : ٧ ، و شرح التصريح : ٣٩٨/١ .
(٤) ينظر : شرح الآجرميّة : ١٠/٤ .
(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للرمانيّ : ٥٦٦ .
(٦) البسيط : ٤٩/٢ .

اختصارا وخفّة، فإذا برزت فلِعِلّة، وإذا برزت فالأصل أن تكون متّصلة اختصارا، فإذا انفصلت فلِعِلّة .

٥- مجيء اسم الإشارة بمعنى الذي :

اختلف النحويّون في مسألة مجيء اسم الإشارة اسما موصولا بمعنى (الذي)، فمذهب الكوفيّون إلى أنّ (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة، نحو: هذا قال ذاك زيد، أي: الذي قال ذاك زيد. ومذهب البصريّين أنّ ذلك لا يجوز فلا يصحّ مجيء اسم الإشارة بمعنى الذي، واستدلّ الكوفيّون على صحّة مذهبهم بأدلّة من القران وأشعار العرب[١]، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (البقرة: ٨٥) ، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ (النساء: ١٠٩)، وذهب ركن الدين الأستراباذي مذهب البصريّين وردّ قول الكوفيّين بقوله: ((والجواب عن الآيتين أنّا لا نسّلم أنّ (هؤلاء) بمعنى (الذي) بل نقول إنّها باقية على أصلها، وهو منصوب على الاختصاص: أي أعني هؤلاء، أو يكون تأكيدا لأنتم، أو يكون منادى حرف ندائه محذوف هذا وإن لم يجز عندنا لكنّه جائز عندهم))[٢]، ونفهم من ذلك أنّ ركن الدين الأستراباذي إنّما قال ذلك لأنّ الأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أنّها تدلّ على الإشارة، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها؛ فينبغي أن لا يُحمل عليها، وهذا تمسّك بالأصل واستصحاب الحال، وهو من الأدلّة المعتبرة عنده، فمن ادَّعى أمرًا غير ذلك فهو مطالب بإقامة الدليل، ولا دليل عند الكوفيّين يدلّ على ما ادَّعوْهُ، إذ إنّ عدم التأويل أولى من التأويل .

٧-اعراب المركّبات :

المركّبات هي ((كلّ اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة))[٣]، أي ليس أحدهما مسندا إلى الآخر ولا عاملا فيه، كالمبتدأ والخبر والفعل وفاعله، فهما ليسا كذلك، وما

(١) ينظر : الإنصاف في نسائل الخلاف ، (المسألة ١٠٣) : ٥٩٨/٢ .
(٢) البسيط : ١٠٨/٢.
(٣) الكافية : ٣٦.

كان من تركيب هذا شأنه فهو موجِب للبناء ولا عامل فيه[١]، والمركّبات على نوعين إمّا أن تتضمن معنى الحرف وذلك نحو الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، فهي مبنيّة على فتح الجزأين[٢]، ولمّا كان أصل الأسماء الإعراب وهذه خرجت عن الأصل فوجب أن تُعرَف علّة بنائها، لذلك قالوا : إنّما أعربت لتضمّنها الحرف، فالجزء الأوّل مبنيّ لكونه بمنزلة الجزء الأول من الاسم، والجزء الثاني مبنيّ لتضمّنه حرف الواو، إذ إنّ قولنا : خمسة عشر أي خمسة وعشرة، واستثنى النحويّون من ذلك العدد (اثنا عشر) فهو معرب الأوّل مبني الثاني، وقد ذكر الأسترابادي جملة أسباب لإعرابه منها: ((وقيل أن أصل هذه المركّبات هو الإعراب))[٣]، فهذا يعني أنّهم استدلوا على إعرابه باستصحاب الحال وهو أنّ الأصل في المركّبات أن تكون معربة فرُدّ إلى أصله .

والنوع الآخر منها ما لم يتضمّن معنى الحرف، نحو بعلبك وحضرموت فهي مبنيّة الأوّل معربة الثاني، وعلّة بنائها هي أنّ الجزء الأوّل منه بعضا من الاسم وعدم استحقاق بعض الاسم الإعراب[٤]، ويرى السيد ركن الدين الأسترابادي أنّ إعراب الجزء الثاني منها هو على الأصل وهو كون الأسماء مستحقة للإعراب بالأصالة لذلك قال: ((وإنّما أُعرب الجزء الثاني لعدم موجب البناء، وأنّ أصل الأسماء الإعراب))[٥]. ومعنى ذلك أنّ الأسماء إذا لم تُخالف أصلها فهي معربة باستصحاب حالها قبل التغيير، فإذا خرجت عن أصلها فحينئذ يسأل عن علّة هذا الخروج، ومن هنا نفهم قول النحويّين: ((والشيء إذا جاء على أصله، فلا علّةَ له، ولا كلامَ أكثرَ من استصحاب الحال؛ وأمّا إذا خرج عن أصله، فيُسْأَل عن العلّة المُوجِبة لذلك))[٦] .

---

(١) ينظر : الكناش في فنّي الحو والصرف : ٢٧٩/١ .
(٢) ينظر : شرح ابن الناظم : ٥٢١ .
(٣) البسيط : ١٥٠/١ .
(٤) ينظر : البسيط : ١٥٤/١ .
(٥) م . ن : ١٥٤/١ .
(٦) شرح المفصل : ٥٠٠/٥ .

٨- بناء فعل الأمر للمخاطَب :

اختلف النحويّون في بناء فعل الأمر للمخاطب، فقال البصريّون إنّه مَبْنِيّ، نَحْو: وَاضْرِبْ ، اغزُ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: هو مُعرب مجزوم بلام الأمر المقدّرة، فتقدير اضربْ : لتضربْ، وتقدير اغزُ: لتغزُ[١] ، وحجّتهم القياس على لم أضربْ ولم أغزُ[٢]، وأجاب البصريّون أنّ الأصل في الفعل هو البناء، وقالوا: ((والإعراب إِمَا أَن يثبت أصلا أَو استحسانا، وَكلاهما معدوم، أمّا الأَصل فلأَنَه لا يحتمل معاني يفرّق الإعراب بينها، وأمّا الاستحسان فهو أَنّ فعل الأَمر لا يُشابه الاسم حتّى يُحمَل عليه فِي الإعراب، بخلاف المضارع فإنّه يشبه الاسم لوجود (حرف) المضارعة، وليس في لفظ الأَمر هنا حرف مضارعة يُشبّه به الاسم، فعند ذلك يجب أَن يكون مبنيّا))[٣]، وإلى هذا التعليل ذهب الأستراباذي فقال: ((والعلّة المعتمدة عليها في كونها غير مجزوم أنّه مبنيّ لكونه غير مشابه للاسم، وكون أصل الأفعال هو البناء))[٤] .

٩- أقسام الضمير :

قرّر النحويّون أنّ الضمائر على نوعين بارزة ومستترة، والبارزة منها على ضربين: منفصلة ومتّصلة، فالمنفصلة: ما جرى مجرى الاسم الظاهر في استبداده بنفسه، نحو أنا وأنت، ((ألا ترى أنّه إذا قيل لك: من فعل؟ قلت: أنا، فجئت به غير متّصل بعامل كما تقول: زيد في الجواب))[٥] . ولمّا كان الاسم الظاهر لا يخلو من أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا جاء المضمر على طريقته، فوضعوا للمنفصل ضمير رفع كأنا وأنت، وضمير نصب كإيّاي وإيّاك، ولم يوضع له ضمير جرّ، لأنّ المجرور لابُدّ له من الاتّصال بالجارّ ولا يجوز أن ينفصل عنه، والمرفوع والمنصوب

(١) ينظر : مسائل خلافيّة في النحو : ١١٩ .
(٢) ينظر : البسيط : ٢/ ٤١٢ .
(٣) مسائل خلافيّة في النحو : ١٢٠ .
(٤) البسيط : ٤١٣/٢ .
(٥) توجيه اللمع ٣٠٢ .

يجوز أن ينفصلا عن عامليهما كقولك: قام اليوم زيد، وإنّ عندك زيدًا، ولا تقول: مررت باليوم زيد[١]، إلّا أنّنا نجد ركن الدين الأستراباديّ لم يرض هذا التعليل، فقال: ((ولقائل أن يقول: لا نُسلّم امتناع انفصال المجرور عن الجارّ، لأنّ الجارّ قد يكون حرفا، وقد يكون اسما وإنّ القسم الثاني قد يفصل بينه وبين مجروره بفاصل)) [٢] .

وهذه من المسائل الخلافيّة بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، فمذهب الكوفيّين هو جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، ومذهب البصريين هو عدم جواز ذلك بغير الظرف وحرف الجر، وحجّتهم في ذلك أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ لا يجوز أن يُفصَل بينهما[٣] ، لذا رأى ركن الدين الأستراباديّ: ((أنّ الأصل عدم الفصل في المضاف اليه الذي هو المظهر، فأُعطي المضمر الذي هو نائب عن المظهر حكم الأصل وهو عدم الفصل وحينئذ لم يوضع له منفصل))[٤] .

١٠ – مجيء خبر كان وملحقاتها ضميراً :

قرّر النحويّون أنّه إذا كان خبر (كان) ضميراً ، فإنّه يجوز اتّصاله وانفصاله ، واختلفوا في المختار منهما، حيث اختار سيبويه الانفصال نحو: كان زيد إيّاك وكنتُ إيّاك[٥]. وعلى مذهبه أكثر النحويّين[٦]، ومنهم ركن الدين الأستراباذي الذي قال: ((اعلم ((اعلم أنّ خبر كان إذا كان ضميرا جاز اتّصاله وانفصاله لكنّ المختار هو الانفصال لأنّه مبتدأ في الأصل وحقّ خبر المبتدأ الانفصال وكذلك خبره، ولأنّ خبره ليس بمفعول

(١) ينظر : توجيه اللمع : ٣٠٢ .
(٢) البسيط: ٤٣/٢.
(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٦٠) : ٣٥٢/٢ .
(٤) البسيط : ٤٣/٢ .
(٥) ينظر : الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك : ٤٢٥ .
(٦) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٩٧/١ .

والاتصال إنّما هو للمفعول ولأنّها أفعال ناقصة فقصُرَت عن اتّصال ضميرين بها على اتّصالهما بالفعل التامّ))[1] .

(١) البسيط : ٦٣/٢ .

الفصلُ الثاني

(آراء ركن الدين الأستراباديّ في المعربات)

المبحثُ الأوّلُ : آراء ركن الدين في المرفوعات

المبحثُ الثاني : آراء ركن الدين في المنصوبات والمجرورات

المبحثُ الثالثُ : آراء ركن الدين في التوابعِ وموضوعاتٍ أخر

المبحثُ الأوّلُ : المرفوعات

سأقف في هذا الفصل لأعرض مجموعة من آراء ركن الدين الأستراباديّ المتعلّقة بالأسماء والتي رصدتُها في كتابه، متسلسلة بحسب الحالة الإعرابيّة ابتداءً بالمرفوعات ثمّ المنصوبات ثمّ المجرورات .

أوّلًا : الفاعل :

١- حدّ الفاعل :

الفاعل هو : ((ما أُسند إليه عامل مقدّم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به، فالعامل يشمل الفعل، نحو قام زيد، وما ضُمّن معناه، كالمصدر واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، واسم الفعل، والظرف، والمجرور[١]، وقولهم على جهة وقوعه منه، نحو ضرب زيد، وقيامه به كمات زيد))[٢] .

وقد اعترض ركن الدين على ابن الحاجب في تعريفه الفاعل، إذ قال ابن الحاجب: ((الفاعل وهو ما أُسند إليه الفعل أو شبهه، وقدّم عليه على جهة قيامه به مثل: «قام زيد»، و «زيد قائم أبوه»))[٣] .

قال ركن الدين الأستراباديّ: ((والحدّ الذي ذكره للفاعل عند بعضهم، وأمّا عند أكثر النحويّين من البصريّين وغيرهم، فأنّ الفاعل ما أسند الفعل أو شبهه إليه، مقدّما

---

(١) قال أبو حيان : تقول: زيد خلفك أبوه، فأبوه مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرفع على الابتداء، والظرف خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن زيد هكذا تلقينا هذا الإعراب من أفواه شيوخنا. ينظر : ارتشاف الضرب:١٢٢٢/٣ .

(٢) معاني النحو : ٤٤/٢ .

(٣) الكافية في علم النحو : ١٤ .

عليه، سواء فعل شيئا أو لم يفعل، وسواء قام به أو لم يقم، فهذا الحدّ شامل لمفعول ما لم يُسمّ فاعله))[١] .

ومن هنا نفهم أنّ ركن الدين الأستراباديّ يرى أنّ حدَّ الفاعل يشمل الفاعل الذي قام بالفعل ونائب الفاعل أيضا، فهو وإن لم يقم بالفعل إلّا أنّه ناب عنه بإسناد الفعل إليه والتقيد بأحكامه، فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً وعمدةً بعد أن كان فضلة، فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل ويجب تأنيث الفعل إن كان الفاعل مؤنثا نحو: ضُربَتْ هندٌ، وغير ذلك من أحكام الفاعل، ويرى ركن الدين الأستراباديّ أنّه لا حاجةَ إلى تقييد الفاعل بقوله: على جهة قيامه بالفعل؛ لأنّ الفعل إذا أُسند إلى المفعول، نحوَ: قُتِلَ زيدٌ، وأُكْرِمَ عمرٌو، صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل؛ و ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدًا للفعل، أو مؤثِّرًا فيه، ((وإنّما ارتفع مفعول ما لم يُسمّ فاعله لإسناد الفعل إليه، لأنّهم لمّا حذفوا الفاعل وأقاموا المفعول مقامه في جهة الاسناد ارتفع بإسناد الفعل إليه))[٢] .

وهذا ما ذكره النحويّون[٣] وقد وافقهم ركن الدين الأستراباذي ، وهو الراجح؛ إذ إنّ بعض أفعال العربيّة تُنسَب إلى فاعليها نحويّا لا حقيقة، فمثلا إذا قلنا : انكسر الإناء، فلفظة الإناء تُعرب فاعلا نحويّا غير أنّ هذا الإعراب لا يتّفق مع المعنى الواقعيّ لكلمة (فاعل) على رأي ابن الحاجب، وهو قوله (على جهة قيامه)؛ لأنّ (الإناء) في مثالنا لم يفعل شيئا إذ لا دخل له في الانكسار، على خلاف : قولنا كسر الطفل الإناء فانّ الأمر قد تغيّر وظهر الفاعل الحقيقيّ المنشئ للكسر الذي وقع أثره على المفعول به . وما يُقال في (انكسر الإناء) يُقال في بناء الفعل للمجهول (كُسِر الإناءُ)، فإعراب الإناء

---

(١) البسيط :١/ ٢٦٧ .

(٢) م . ن :١/ ٣٠١ .

(٣) ينظر : توجيه اللمع ١١٩، التذييل والتكميل ١٧٣/٦ ، .

نائب فاعل نحويّاً لا معنويا، فليس في الجملة ما يدلّ على الفاعل الحقيقيّ، سوى تغيير صورة الفعل ليدلّ على نيابة عن الفاعل، ومن هنا قالوا: ((وحدّ هذا المفعول الذي لم يُسمّ فاعله هو حدّ الفاعل، إلّا أنّه يقول مكان «غير مصوغ للمفعول»: مصوغ للمفعول))[١] .

٢- عود الضمير على متأخّر لفظا ورتبة :

الشائع في لسان العرب أن يتقدّم المفعول الذي يشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخّر، وإنّما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً؛ لأنّ الفاعل منويّ التقديم على المفعول، إذ إنّ الأصل في الفاعل أن يتّصل بالفعل فهو متقدّم رتبة وإن تأخّر لفظاً، ولكن لو اتّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، نحو : (ضرب غلامُه سعيداً)[٢]، فهل يجوز تقديم المفعول به على الفاعل؟ في ذلك خلاف وجمهور النحويّين يمنعونه[٣]، وأجازه بعضهم،[٤] ، وقد أجازه بعضهم في الشعر دون النثر؛ لأنّ ذلك إنّما ورد في الشعر[٥] . واستدلّوا على ذلك بالسماع، وأنشدوا :

جزى ربّه عنّي عديّ بن حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل[٦]

أمّا ركن الدين الأستراباديّ فقد ساير جمهور النحويّين، ورأى أنّ عود الضمير على متأخّر لفظا ورتبة لا يجوز وما ورد في ذلك فهو مؤوّل، فقال في شرحه البيت المذكور: ((والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر تقديره جزى رب الجزاء، صار

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٦/ ٢٢٥.
(٢) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٠٥ .
(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٢/ ٥٩٧ .
(٤) ينظر : شرح الرضي : ١/ ١٣٩، وأوضح المسالك : ١١٠/٢ .
(٥) ينظر : أوضح المسالك : ١١٠/٢ .
(٦) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني ، ينظر : ديوانه :١٩١.

ذكر الفعل كتقدّم المصدر، لكونه دالّا عليه، كقولهم: من كذب كان شرّا له، أي كان الكذب شرّا له))[١] .

٣- إضمار عامل الفاعل :

إذا دخل حرف الاستفهام (هل) على الاسم، فالاختيارُ الحسن عند سيبويه أن يكون مرتفعًا بفعلٍ مضمر، دلّ عليه الظاهرُ؛ لأنّه إذا اجتمع الاسمُ والفعلُ، كان حملُه على الأصل أوْلى، وذلك نحوُ قولك: (هل زيدٌ قام؟) ورفعُه بالابتداء حسنٌ، لا قُبْحَ فيه، لأنّ الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر، ووافقه الأخفش، وذهب أبو عمر الجرْميّ إلى أنّ المختار أن يكون مرتفعًا بالابتداء، [٢]، وذهب ركن الدين الأستراباذي إلى جواز الأمرين فقال: ((والحقُّ أنّ كلّ واحد منهما جائز فإن رجح كونه مرفوعا بالابتداء بأنّه لا يلزم منه الحذف رجح كونه مرفوعا بالفعل بأنّ اقتضاء الاستفهام الفعل أكثر))[٣] .

٤- التنازع :

اختلف النحويّون في مسألة أولى العاملين بالفاعل إذا تنازعا عليه، فذهب الكوفيّون إلى إعمال الفعلين، نحو (أَكْرَمَنِي وأكرمتُ زيدًا)، و (أكرمتُ وأكرمنِي زيدٌ) إلّا أنّ إعمال الفعل الأوّل أولى، وحجّتهم في ذلك النقلُ، والقياسُ[٤]، أمّا النقل فقد جاء ذلك ذلك عنهم كثيرًا، ومن ذلك قول امرؤ القيس:

فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المال[٥]

---

(١) البسيط : ١/ ٢٧٠ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٢١٦ .

(٣) البسيط : ٢٨٣/١ .

(٤) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف:٧١/١، مسألة:١٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه : ٣٩ .

فأَعْمل الفعل الأوّل، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلا) وذلك لم يرْوِه أحد، وأمّا القياس فهو أنّ الفعل الأوّل سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلّا أنّه لمّا كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به[١].

وذهب البصريّون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أولى، واحتجّوا بأنّ الدليل على أنّ الاختيار إعمال الفعل الثاني النقلُ، والقياسُ، أمّا النقل فقد جاء كثيرًا في كلام العرب، والقرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ (الكهف:٩٦)، فأعمل الفعل الثاني، وهو أُفرِغ، ولو أعمل الفعل الأوّل لقال: أفرغه عليه، أمّا القياس فهو أنّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأوّل، وليس في إعماله دون الأوّل نَقْصُ معنًى، فكان إعماله أولى[٢]، ولم يرجّح ركن الدين الأستراباذي أيًّا من الأدلّة التي ساقها الفريقان على الأخرى، إذ قال: ((والحقّ أنّ الأدلّة لا تدلّ على أنّ إعمال الأوّل أولى ولا على العكس، بل تدلّ على الجواز وهو غير متنازع فيه، اللهم إلّا أن يكون استعمال إعمال أحدهما أكثر من استعمال إعمال الآخر، حينئذ يكون إعمال ذلك أولى وأفصح))[٣] . و يُرجّح الباحث ما ذهب إليه ركن الدين من جواز الأمرين .

٥- علّة نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود غيره، وفيه :

أ- علّة نيابة المفعول به عن الفاعل :

اختلف النحويّونَ في حكم إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده، فمنهم من منع ذلك البتّة، وهم جمهورُ البصريّين[٤]، ووافقهم ابنُ جنّي[٥]، وابن الحاجب،

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٧١-٧٢، مسألة:١٩.
(٢) م.ن : ٧٢.
(٣) البسيط : 299/١ .
(٤) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويّين : ٢٧٠ .
(٥) ينظر : اللمع في العربيّة : ٣٥ .

والنيليّ[١]، ومنهم من أجاز إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به، وهم الكوفيّون، ووافقهم الأخفش وابن مالك[٢]، مُستدلّين على صحّة مذهبهم بأدلّةٍ من القرآن الكريم والشعر العربيّ، ومن ذلك قراءة يزيد بن القعقاع – وهو من العشرة[٣]– قولَه تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية: ١٤)، ببناء الفعل للمجهول، وإقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل، وترك (قوماً) منصوباً وهو مفعول به، ومثل هذه القراءة قول جرير[٤]:

ولو وَلَدتْ قُفَيرةُ جُروَ كَلبٍ لسُبَّ بذلكَ الجروِ الكِلابَا

فأقام الجارّ والمجرور (بذلك) مقام الفاعل، ونصب (الكلابا) وهو مفعول به[٥]. وردّ وردّ ركن الدين الأستراباذي هذا البيت عاداً إيّاه خارجاً عن القياس واستعمال الفصحاء ممّا يؤيد ميله إلى المدرسة البصريّة[٦] .

ويرى أنّ المفعول به أولى بالفاعل عند وجود غيره، قال: ((إنّما تعيّن إذا وجد لأنّ الفعل المتعدّي يقتضي المفعول كما يقتضي الفاعل، فدلالته على المفعول به كدلالته على الفاعل، وكان أقرب إلى الفعل ممّا سواه))[٧]، وهذه العلّة التي ذكرها ركن الدين الأستراباذي هي علّة قياسيّة، وواحدة من علل عدّة علّل بها النحويّون لعدم نيابة غير المفعول به عند وجوده، وقد ذكرها العكبريّ جميعا وهي[٨] :

الأوّل : أنَّ الفعل يصل إليه بنفسِه كما يصل إلى الفَاعل بخلاف الظّرف .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٠٩/٢، و التحفة الشافية : ١٢٣/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية : ٦٠٩/٢ .

(٣) ينظر: الكنز في القراءات العشر : ٧٤/١ .

(٤) ديوانه : ٨١٣ ، من قصيدة في هجاء الفرزدق وقفيرة بِتَقْدِيم الْقَاف على الْفَاء وبالراء مُصَغرًا اسْم أم الفرزدق ينظر : خزانة الأدب : ٣٣٧/١ .

(٥) ينظر : التحفة الشافية : ١٢٤/١ .

(٦) ينظر : البسيط : ٣٠٨/١ .

(٧) م . ن : ٣٠٦/١ .

(٨) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٥٩/١ .

وَالثَّانِي : أنَّ المفعول به شريك الفاعل لأنَّ الفاعل يوجد الفعل والمفعول به يحفظه .

والثَّالث : أنَّ المفعول في المعنى قد جُعِل فاعلاً في اللَّفظ كقولك : ماتَ زيد، وطلعت الشَّمس، وهما في المعنى مفعول بهما بخلاف الظّرف .

والرَّابِع : أنَّ من الأَفعال ما لم يُسمَّ فاعله بحال، نحو: عُنيت بحاجتك وبابه، ولم يُسند إلّا إلى مفعول به صحيح، فدلَّ على أنّه أشبه بالفاعل .

ويرجّح الباحث ما ذهب إليه الدكتورُ فاضل السامرائيّ في أنّ الأحقّ بالنيابة عن الفاعل ما كان مهمّا في الكلام، مفعولاً أو غيره، فمثلاً إذا كان المقصودُ الأصليُّ وقوع الضرب أمام الأمير، أُقيمَ ظرفُ المكان مقامَ الفاعل مع وجود المفعول به، فيقال: ضُرِب أمامَ الأميرِ زيداً[1]؛ فأمام الأمير ظرف مبنيّ في محلّ رفع نائب فاعل وزيداً مفعول به، لأنّ العناية بمقتضى حال الكلام أولى من الاعتماد على الصناعة النحويّة في تثبيت الأحكام، فللمُتكلّم أن يقيمَ ما يراه مناسباً للنيابة بحسب مُرادِ كلامِه وما يقتضيه من تركيبٍ ينتظمه، وسياقٍ يردُ فيه ، فضلاً على أنّ السماعَ واردٌ بنيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده ومنه غير ما ذكر قول رؤبة بن العجاج [2]:

لم يُعْنَ بالعَلياءِ إلا سَيّداً ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلّا ذو الهُدى

إذ ناب الجارُ والمجرورُ وهو قوله (بالعلياء) عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام وهو قوله (سيّداً)، فقد جاء بالمفعول به منصوباً، ولو أنّه أنابه لرفعه، فيقول: لم يُعنَ بالعلياء إلّا سيدٌ[3] .

ب- علّة نيابة المفعول الأوّل من باب (أعطيت) عن الفاعل :

إذا بُني الفعلُ المتعدّي إلى مفعولين – ليس أصلهما مبتدأ وخبراً– للمجهول، جاز إنابةُ أيّ المفعولين عن الفاعل، فنقول: (أُعطي الفقيرُ درهماً)، كما نقولُ: (أُعطي

(١) ينظر : معاني النحو : ٨١/٢ .
(٢) ديوانه : ١٧٣ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل : ١٢٨/٢ .

الفقيرَ درهمٌ)[١]، وهذا الأمرُ إنّما يسوغ عند أمن اللبس، فإن خيف اللبس انتفت الأولويّة وتعيّن الأوّلُ[٢]، مثل قولنا: (أعطيتُ زيداً عمراً)؛ فلا يجوزُ اتّفاقاً أن يُقالَ فيه: (أُعطيَ زيداً عمرٌو)، بل يتعيّنُ فيه إنابة الأوّل؛ لأنّ كلاً منهما يصلحُ أن يكونَ آخذاً[٣] .

وذهب الكوفيّونَ إلى أنّه إذا كان الأوّلُ معرفةً والثاني نكرةً تعيّنَ إقامةُ الأوّلِ، فتقول: (أُعطيَ زيدٌ درهماً)، ولا يجوزُ عندهم إقامة الثاني، فلا تقولُ: (أُعطيَ درهمٌ زيداً)[٤] .

والعلّة في أنّ المفعولَ الأوّل أولى من الثاني عند الأستراباذي، هي الحملُ على المعنى؛ ((لأنّ الأولَ آخذ والثاني مأخوذ، ففي الأوّل فاعلية وفي الثاني مفعولية، ولا شكّ أن ما فيه معنى الفاعلية أولى بأن يقوم مقام الفاعل ممّا فيه معنى المفعولية))[٥]. وممّن سبقه إلى هذا التعليل ابن السراج، وابن الوراق، والعكبريّ والنيلي[٦] .

وذهب الدكتورُ فاضلُ السامرائيّ إلى أن يكونَ الأولى بالفاعل ما كان أولى بالعناية والاهتمام، ((فإذا قلتَ مثلاً: (أُعطيَ محمدٌ ديناراً) كان اهتمامُك منصبّاً على (محمد)، والحديثُ يدورُ عنه، وإذا قلت: (أُعطيَ دينارٌ محمداً) كان الحديثُ منصبّاً على الدينار، وذلك كأن يكون قليلاً أو كثيراً أو لغير ذلك))[٧].

ت- علّةعدم نيابة المفعول الثاني أو الثالث من باب (أعلمت) عن الفاعل :

ذهب ركن الدين الأستراباديّ مذهب الأغلبيّة من النحويّين في هذه المسألة، وهو أنّه إذا كان الفعل من باب (علمتُ)، أو كان مُتعدّياً إلى ثلاثة مفاعيلَ في باب

---

(١) ينظر : العلّة النحويّة في القرن السابع : ١٧٦ .

(٢) ينظر : م . ن : ١٢٥ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني : ٤٢٢/١ .

(٤) ينظر : شرح التصريح : ١/ ٤٣٣، وهمع الهوامع : ١/ ٥٨٤ .

(٥) البسيط : ٣٠٩/١ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو :٧٩/١ ، وعلل النحو : ١/ ٣٨٤ ، واللباب :٦٢٦/١، والتحفة الشافية :١٢٥/١ .

(٧) معاني النحو : ٧٩/٢ .

(أعلمتُ)، وجبَ إقامةُ المفعولِ الأوّل مقام الفاعل، وامتنع إقامةُ الثاني في باب (علم)، أو الثالث في باب (أعلم)، فتقول: (عُلِمَ محمدٌ قائماً) ولا تقول: (عُلِمَ محمداً قائمٌ)[١] .

وقد علّل ما ذهب إليه بقوله: ((ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا المفعول الثالث من باب أعلمت موقع الفاعل؛ لأنّه قد يكوّنان جملة، والجملة يمنع أن يكون مسندا إليها، وإذا كان كذلك امتنع أن يقوم مقام الفاعل، وإذا امتنع إن يقوم مقام الفاعل إذا كانا جملة، لم تقوما مقام الفاعل مطلقا اطّرادا للباب))[٢]، وهذه العلّة تُسمّى علّة الحمل على النظير أو طرد الباب، وهي علّة قياسيّة يقوم النحويّ بها لاستنباط قاعدة نحويّة عن طريق أخرى، وقد قال بمثل ذلك كثير من النحويّينَ، كابن يعيش، والمكوديّ، والأيوبيّ[٣].

وادّعى بعضُهم الاتّفاقَ على منعِ إنابة الثالث[٤]، والحقيقةُ خلافُ ذلك، إذ أجازه قومٌ عند أمن اللبس، منهم السيرافيّ وابن مالك، فقد ذهبوا إلى جواز إقامة الثاني من باب (علمَ)، والثاني أو الثالث من باب (أعلم)، فتقول: (عُلِمَ زيداً قائمٌ) و(أُعلِم زيداً السفرُ قريباً) و(أعلم زيداً السفرَ قريبٌ)[٥]، لكن إقامة الأوّل عندهم أولى[٦]، قال ابنُ مالك[٧]:
مالك[٧]:

في باب: (ظَنّ وأرى) المَنْعُ اشتَهَرْ ولا أرى مَنْعَاً إذا القَصْدُ ظَهَرْ

ولكنّهم اشترطوا ألّا يحصلَ لبسٌ في الكلام، نحو: (ظُنّ صديقُك زيداً) ، ولم يكن ثاني المفعولين جملة نحوَ (ظُنّ زيداً أَبوهُ قَائِم)، ولا مجروراً، نحو : ظُنّ فِي الدَّار

(١) ينظر : حاشية الصبان : ٩٩/٢ .
(٢) البسيط : ١/ ٣٠٢ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٣١٧/٤، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك :١٠٠/١، و الكناش في علمي النحو والصرف : ١٣٩/١ .
(٤) ينظر : شرح ابن الناظم : ١٧١/١ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٢/١ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٠/٣ .
(٧) ألفية ابن مالك : ٢٦ .

زيداً[١]، قال ابن الجوزية: ((أمّا لو حصل بإقامته لبسٌ بحيث لم يُعلَم المُخبرُ به من المُخبَر عنه، كما إذا كانا نكرتين، نحو: «حسِبتُ رجلاً راكباً» أو معرفتين، نحو: «علمتُ زيداً أخاك» تعيّنت إقامة الأول اتفاقاً))[٢].

ث- علّة امتناع نيابة المفعول له عن الفاعل :

منع النحويّون إنابةَ المفعول له منابَ الفاعل[٣]، لكنّهم اختلفُوا في علّة المنع، وقد وقد علل ركن الدين الأستراباديّ ذلك بقوله : ((وانّما لم يقع المفعول له مقام الفاعل لأنّه في بعض الصور يقع على الأفعال متعدّدة، نحو سلّمت وأكرمت وأعطيت إكراماً لزيد، فلو أُقيم مقام الفاعل في هذا الموضع فأمّا أن يقام مقام فاعل لمجموع أو مقام بعض منها لامتناع قيامه مقام كلّ واحد منها، وعلى التقدير الأوّل يلزم خلوّ بعض الأفعال من الفاعل وهو محال أمّا على تقدير الأوّل فظاهر لأنّه إذا كان فاعلا للمجموع لم يكن فاعلا لكلّ واحد منها بناء على أنّ المجموع مغاير لكلّ واحد منها وإذا كان كذلك كان بعض تلك الأفعال خاليا من الفاعل وأمّا على تقدير الثاني فظاهر أيضا لأنّه إذا كان فاعلا لبعض لم يكن فاعلا للبعض الآخر فكان بعضها خاليا عن الفاعل وإذا لم يجز أن يقوم مقام الفاعل إذا كان على الأفعال متعدّدة لم يجز أيضا أن يقوم مقام الفاعل إذا كان على لفعل واحد اطّرادا للباب))[٤] .

وما ذهب إليه ركن الدين هو ما قاله ابن الحاجب[٥] ، وذهب العكبريّ إلى أنّ علّة الامتناع في المفعول له مركبةٌ من علّتين، فالأولى لكون اللَّام مُرَادة، وَالثَّانية أنّها غرضُ الفاعلِ، فَلَو أقيمَ مقَامَه لبطلَ هذَا المعنى[٦]، ومنهم من رأى أنّ العلّة في ذلك

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٦٠٩/٢، وهمع الهوامع : ٥٨٤/١ .
(٢) إرشاد السالك : ٣٢٧/١ .
(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٨١/١، و المسائل البصْريّات : ٢٢٩، واللباب : /١ ١٦٣ .
(٤) البسيط : ٣٠٤/١ .
(٥) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ١٦٨ .
(٦) ينظر : اللباب : ١٦٣/١ .

عدمُ اتّساعِ الفعلِ لهما، قال ناظر الجيش: ((ومن ثمّ لم يقمْ في هذا الباب المفعول معه، ولا المفعولُ من أجله؛ لأنّه لا يجوزُ أن يتّسعَ فيهما، فيُنصبان نصب المفعول به))[١]، ورأى الشاطبيّ أنّ امتناعَ إقامة المفعول له مقامَ الفاعل لكونه علّة الفعل، ومن ثمّ لا يصحّ إنابته منابَ فاعلِه[٢]. ويرى الباحث أنّنا يُمكننا أن نقول إنّ كلّ هذه التعليلات التي ذكرها النحويّون صحيحة، وإن اختلفت ألفاظهم .

ج- علّة امتناع نيابة الحال أو التمييز عن الفاعل :

اتّفق النحويّونَ على منع إنابة الحال عن الفاعل، واختلفوا في نيابة التمييز عن الفاعل، فذهب الجمهور إلى أنّه لا يقوم مقام الفاعل، فلا يُقالُ في : (طاب زيدٌ نفساً) (طِيبَ نفسٌ)، ولا في : (ضاقَ به ذرعاً) (ضِيقَ به ذرعٌ)، وأجاز ذلك الكسائيّ وهشامُ الضرير[٣]، وعلّل ركن الدين المنعَ بقوله: ((أما الحال فلأنّه لو أُقيم مقام الفعل لجاز إضماره كالفاعل فكان معرفة لكن يجب أن يكون نكرة ولأنّها لبيان هيئة الفاعل والمفعول فذكرهما بدون ذكرهما يكون محالاً ، لأنّ تحقّق هيئة الشيء متفرّع على تحقّق ذلك الشيء وأمّا التمييز فلأنّه في الأصل فاعل وإنّما عُدِل عنه لغرض وهو التأكيد والمبالغة ... فلو أُقيم مقام الفاعل لكان بعضا لذلك الغرض وهو غير جائز))[٤] .

وأصلُ هذا التعليل عند ابن السراج، إذ بيّن أنّ الفاعلَ قد يأتي ضميراً، وقد يأتي اسماً ظاهراً، والحالُ و التمييزُ لا يأتيانِ إلّا اسمينِ ظاهرينِ، وليسا بمضمرينِ، والاسمُ الظاهرُ يأتي معرفةً ونكرةً، والحالُ و التمييزُ لا يجوزُ أن يأتيا إلّا نكرتينِ، فَلَو أُقيما مقَامَ الفاعل لجاز إضمارُهما، كما جاز إظهارُهما، وكُلُّ مُضمرٍ بعد ذكره يجب أَن يكونَ معرفَةً، وَهما لا يكونانِ إِلَّا نكرتينِ، فلهذا لم يجزْ أَن يقوما مقَامَ الفاعل، فمُنعا مراعاةً

(١) تمهيد القواعد : ١٦١٩/٤ .
(٢) ينظر : المقاصد الشافية : ١٠/٣ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٣٨/٣ .
(٤) البسيط :٣٠٦/١ .

لأصلِهما[١]، وإلى هذا التعليل ذهب ابن الورّاق[٢]، ولم يكتفِ العكبريّ بهذه العلّة، بل أرجعها إلى أربعة أوجهٍ في الحال فقال: ((ولا يجوز إقامة الحال مقام الفاعل لأربعة أوجه، أَحدها : أنَّ الفاعل يكون مظهراً ومضمراً ومعرفة ونكرة، والحال لا تكون إلّا نكرة، والثَّاني : أنَّ الحال تقدّر بـ (في)، ولا يصحّ تقدير إسقاطها، والثَّالث: أنَّ الحال كالخبر على ما نبيَّنه في بابه، وخبر المبتدأ لا يصحّ قيامُه مقَام الفاعل؛ لأَنَّه مسند إلى غيره، والرَّابع: أنَّ الحال كالصفة في المعنى؛ لأَنَّها هي صاحب الحال، وإنَّما يُقام مقام الفاعل غيره))[٣] ، وثلاثة أوجه في التمييز، إذ قال: ((وإنَّما لم يقم التمييز مقَام الفاعل لثلاثة أوجه، أحدُها: أنَّه لا يكون إلّا نكرة، والثَّاني: أنَّ حرف الجرّ معه مُراد، والثَّالث: أنَّه لو أسقِط المميّز لم يبق عليه دليل؛ ولهذا الوجه لن يجعل المستثنى مقام الفَاعل))[٤] .

ويرجّح الباحثُ تعليلَ العكبريّ في أنّ الحال كالصفة؛ لأنّها هي صاحبُ الحال في المعنى، لأنّنا لو قلنا: (جاء زيدٌ راكباً)، (فزيدٌ) هو الراكبُ، فلو حذفنا صاحبَ الحال –وهو زيدٌ– لم يبقَ هناك مسوغٌ للحال، وأنّ التمييزَ عند حذْف مُميّزِه لم يبقَ له مسوغٌ كذلك .

ثانيا :المبتدأ و الخبر :

١– حدّ الخبر :

اتّفق النحويّون على تعريف الخبر في المضمون مع اختلاف يسير في الألفاظ، فالخبر هو ((الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج فاعل

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٨١/١ .
(٢) ينظر : علل النحو : ٢٨٠/١ .
(٣) اللباب : ١٦٢/١ .
(٤) م . ن : ١٦٣/١ .

الفعل، فإنّه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف))[١]. ويقصد بفاعل الوصف هو الاسم الذي سدّ مسدّ الخبر نحو قولنا: أقائمٌ زيد، فزيد هنا ليس بخبر، لأنّه فاعل لاسم الفاعل «قائم» سدّ مسدّ الخبر، وعرّف ابن الحاجب الخبر بقوله: ((والخبر: هو المجرّد المسند به المغاير للصّفة المذكورة))[٢].

ويبدو من هذا التعريف أنّ ابن الحاجب لم يُخرّج الفعل المضارع من التعريف، لذلك اعترض ركن الدين الأستراباديّ على تعريفه قائلا: ((وفيه نظر؛ لأنّ الفعل المضارع هو المجرّد من العوامل اللفظيّة المسند به المغاير للصفة المذكورة وليس بخبر المبتدأ، ولو قال هو المجرد المسند إلى المبتدأ لاندفع النقض المذكور لأنّ الفعل المضارع وإن كان مجرّدا ليس بمسند إلى المبتدأ))[٣]، ومن هنا يبدو أنّ الحدّ الذي ذكره ابن الحاجب للخبر لم يكن جامعا مانعا، ومن شرط الحدّ أن يكون جامعا مانعا أي جامعا للمعرَّف، ومانعا من دخول غيره فيه[٤]، لذلك كان اعتراض ركن الدين الأستراباذي في محلّه إذ إنّ الحدّ الذي ذكره ابن الحاجب يدخل فيه الفعل المضارع فهو مجرّد من العوامل اللفظية ومسند ولكنّه ليس بخبر .

٢- العامل في المبتدأ والخبر :

اختلف النحويّون في مسألة رافع المبتدأ والخبر، فذهب البصريّون إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، فالعامل في المبتدأ معنويّ وهو لكون الاسم مجرّدا عن العوامل اللفظيّة غير الزائدة، وما أشبهها، ولكنّهم اختلفوا في رافع الخبر، فمنهم من قال إنّ العامل في الخبر لفظيّ، وهو المبتدأ، وهذا مذهب سيبويه. وذهب قوم إلى أنّ العامل في المبتدأ

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١/ ١٩٣ .

(٢) الكافية في علم النحو : ١٥ .

(٣) البسيط : ٣١٣/١ .

(٤) ينظر : شرح كتاب الحدود في النحو : ٤٩ .

والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنويّ، وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، فالعامل لفظيّ ومعنويّ. وذهب الكوفيّون إلى أنّهما ترافعا، أي إنّ الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر(١). ولكل قوم أدلّتهم وحججهم.

أمّا ركن الدين الأستراباديّ فذهب مذهب البصريّين في هذه المسألة بقوله: ((والحقّ ما ذهب إليه البصريّون، لانتفاء عامل لفظيّ لفظًا أو تقديرًا))(٢)، ثمّ عرض أدلّة الفريقين مؤيّدا موقف البصريين، ومدافعا عنهم، مفنّدا أدلّة الكوفيّين، ومن ذلك قوله: ((أنّا لا نُسلّم أنّ كلّ شيئين لا ينفكّ أحدهما عن الآخر يكون كلّ واحد منهما عاملا في الآخر، فإنّ الفعل والفاعل لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، وليس الفاعل عاملا في الفعل))(٣) .

ومن الملاحظ على قول ركن الدين أنّه كلام مبهم على إطلاقه، فهو لم يُبيّن موقفه صراحة، فالبصريّون، وإن اتّفقوا في رافع المبتدأ لكنّهم اختلفوا في رافع الخبر، واكتفى ركن الدين بقوله: (والحقّ ما ذهب إليه البصريّون) من غير أن يُبيّن رافع الخبر صراحة .

٣- علّة تقديم المبتدأ على الخبر :

الأصلُ في المبتدأ أن يتقدّم على خبره، وقد يتقدَّمُ أحدهما وجوباً، فيتأخّر الآخر وجوباً_ هذا عند البصريّينَ _ وقد فصّلتْ كتبُ النحو موارد تقديم كلٍّ منهما على الآخر في حالتي الوجوب والجواز(٤)، ومنع الكوفيّون تقديم خبر المبتدأ عليه، سواء مفرداً كان

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٥) : ٣٠/١ .
(٢) البسيط : ١/ ٣١٤ .
(٣) م . ن : ١/ ٣١٥ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك : ٢٠٥/١، وشرح الأشمونيّ : ١٩٩/١، وهمع الهوامع :٣٨٤/١ .

أم جملةً[١]، واستشهد البصريّون على صحّة مذهبهم بما ورد عن العرب شعراً ونثراً، ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فقد أعربُوا (بنونا) : خبراً مُقدّماً، و(بنو) مبتدأً مؤخراً[٣].

وعلّة ذلكَ التقديمِ عند ركن الدين الأستراباذي هي ((لأنّه – أي المبتدأ– محكوم عليه، فإذاً لابدّ أن يعقل ويحكم عليه بشيء، ولأنّ بعض أخبار المبتدأ الخبر المشتق، وفيه ضمير للمبتدأ، وكان الأصل في هذا الموضع التقديم لئلّا يلزم الإضمار قبل الذكر، وإذا كان أصله التقديم في هذا الموضع كان كذلك في سائر المواضع لاطّراد الباب))[٤] .

وردّ النيليّ هذه العلّة بقوله: ((قلتُ: الفاعلُ أيضاً محكومٌ عليه، ولا يجوزُ تقديمُه عند البصريّين إجماعاً))[٥] . وقد ذهبَ فريقٌ من النحويّين إلى أنّ الأصل في المبتدأ التقديم؛ لأنّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحقَّ التأخيرَ وضعاً، كما هو مُتأخّر عنه طبعاً[٦] .

وما علّل به ركن الدين هو رأي البصريّين في تعليلِهم عدمِ جوازِ تقدُّمِ الخبرِ على المبتدأ، وهو جزء من تعليل الكوفيّين، فقد ذهبوا إلى عدم تقديم الخبر على المبتدأ؛

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (مسألة٩) :٥٦/١ ، وردّ ابن عقيل هذا الادعاء قائلاً : ((فنقل المنع عن الكوفيّين مطلقا ليس بصحيح)) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٢٨/١ .

(٢) نسب جماعة هذا البيت إلى الفرزدق، ولم أعثر عليه في ديوانه. وقال قوم: ((لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة)) ينظر: شرح ابن عقيل : ٢٣٣/١ .

(٣) ينظر : شرح التصريح :٢١٤/١ .

(٤) البسيط : ٣٢٠/١ .

(٥) التحفة الشافية :١٣١/١ .

(٦) ينظر : شرح ابن الناظم :٨١/١ .

((لأنّه يُؤدّي إلى تقديمِ ضميرِ الاسمِ على ظاهره، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: «قائمٌ زيدٌ»، كان في «قائمٌ» ضمير «زيدٍ»، بدليلِ أنّه يظهرُ في التثنية والجمع، فتقول: «قائمانِ الزيدانِ»، و«قائمونَ الزيدونَ»، ولو كان خالياً عن الضمير لكان مُوَحَّداً في الأحوالِ كلّها، وكذلك إذا قلتَ: «أبوه قائمٌ زيدٌ»، كانت «الهاءُ» في «أبوه» ضميرَ «زيد»، فقد تقدّمَ ضميرُ الاسم على ظاهره ، ولا خلافَ أنّ رُتْبَةَ ضميرِ الاسمِ أن يكون بعد ظاهره))[١] .

٤- وجوب تقديم المبتدأ في بعض الموارد :

ذكر النحويّونَ مواردَ عدّةً يجبُ فيها تقديمُ المبتدأ على خبره، ولا يصحُّ تقديمُ الخبرِ فيها، ومن هذه الموارِدِ ما ذكره ابنُ الحاجبِ[٢]:

الأوّل: أن يستويَ المبتدأ والخبرُ في التعريف مثل (أخي زيدٌ)، و(العالمُ زيدٌ)، وفي التنكير مثل (أفضلُ منك أفضلُ مني)؛ ((لانّهما لمّا تساوَيا ولا مرجّحَ إلّا التقديم فأيّهما قُدّم كان الخبر))[٣]، واعترض ركن الدين على ابن الحاجب في هذه المسالة قائلاً: ((وينبغي أن تعرف أنّ قوله إذا كانا معرفتين وجب تقديم المبتدأ على الخبر على إطلاقه ليس بجيّد بل ينبغي أن يقول إذا كانا معرفتين ولم يكن أحدهما مُشبِها الآخر لأنّه لو كان كذلك لجاز تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما معرفتين))[٤]، وجعل منه قولُ الشاعر[٥]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

---

(١) شرح المفصل : ٢٣٥/١ .

(٢) الكافية : ١٦.

(٣) التحفة الشافية : ١ /١٤٢ - ١٤٣.

(٤) البسيط : ٣٣٩/١ .

(٥) نسب جماعة هذا البيت إلى الفرزدق، ولم أعثر عليه في ديوانه. وقال قوم: ((لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة)) ينظر: شرح ابن عقيل : ٢٣٣/١ .

إذ أعربُوا (بنونا): خبراً مُقدّماً، و(بنو) مبتدأً مؤخّراً، لأنّه لو جعل العكس لانقلب المعنى[١].

وأردف قائلا: ((لا يُقال لا حاجة إلى تقدير الثاني مبتدأ ولا إلى جعل المبتدأ مشبّها بالخبر إذ مراد الشاعرين الابن يشمل ابن الصلب وابن الابن ولا يشمل ابن البنت وهذا المطلوب حاصل مع حمله على الظاهر لأنّا نقول الذي يفهم من هذا البيت تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء وعدم تشبيه أبناء البنات بالأبناء وهو مراد الشاعر))[٢] .

وتعليلُ ركن الدين هو ما قالَه أغلبُ النحويّين[٣]، فالخوفُ من اللبس هو الذي جعلَهم يمنعون تقديمِ الخبر، لأنّه عند التباس المبتدأ بالخبرِ يُعتمَدُ الترتيبُ، إلّا إذا كانت ثمةَ قرينةٌ تُحدّد كلّا منهما فعندئذٍ يكونُ الترتيبُ غيرَ مُلزمٍ .

والثاني: من موارد وجوب التقديم أن يكونَ الخبرُ فعلاً يُوهمُ تقديمُه فاعليّةَ المبتدأ نحو: (زيدٌ قامَ)، فإن لم يُوهمْ نحو (الزيدانِ قاما) أو (زيدٌ قام أبوه) جاز التقديمُ، فتقول: (قام الزيدانِ)، و(قام أبوه زيدٌ)، قال الأستراباديّ: ((وفيه نظر لأنّه يلزم الالتباس فيما إذا كان الفعل مفردا أمّا إذا كان مثنّى و مجموعا فلم يلزم نحو قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فإنّه إن قدّم الخبر لم يلتبس بالفاعل، فالصحيح أن يُقال إذا كان الخبر فعلا له مفردا لئلّا يرد عليه النقض كما ذكرنا))[٤] .

والردّ الذي ذكره ركن الدين يختصُّ بموضعِ اجتماعِ فاعلينِ على فعلٍ واحدٍ مثل قولنا: (قاما الزيدان)، وهذا ممّا لم يرتضه النحويّونَ مع وروده في السماع الصحيح، وقد

---

(١) ينظر : البسيط : ١/ ٣٣٩ .

(٢) م . ن : ١/ ٣٣٩ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك : ٢٠٥/١ ، وشرح الأشمونيّ : ١٩٩/١، وهمع الهوامع : ٣٨٤/١ ، وحاشية الصبّان: ١ /٣٠٧.

(٤) البسيط : ١:/٣٤١ .

خرّجوه على أنّ الجملةَ الفعليّة (قاما) خبرٌ مقدّمٌ، و(الزيدان) مبتدأ مؤخّرٌ لم يلزم تقديمه مع إسناده إلى الفعل قبله لعدم التباسه بالفاعل هنا؛ لأنّه موضعٌ خاصٌّ في الاستعمال يتفرّع على أصل القاعدة المذكورة في أوّل المسألة، وهي وجوب تقدّم المبتدأ إذا كان الخبرُ فعلاً يُوهم تقديمه أنّ المبتدأ فاعلٌ مسندٌ إليه(١) .

٥- تحمُّل الخبر الجامد ضميرَ المبتدأ :

اختلف النحويّون في مسألة تحمّل الخبر للضمير إذا كان مفرداً غير مشتقّ، فذهب البصريّون إلى أنّه لا يتضمّن ضميرًا، كـ (زيد أخوك)، وأجمعوا على أنّه إذا كان اسما مشتقّا أنّه يتضمّن الضميرَ، نحو (زيد قائمٌ)، و(عمرو حسنٌ) وما أشبه ذلك، وحجّتهم في كونه لا يتضمّن ضميرًا، لأنّه اسم محض غير مشتقّ عار عن الوصف، وإنّما يتضمّن الضميرَ من الأسماء ما كان مُشَابِهًا للفعل ومتضمّنًا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبّهة به نحو (قائم) و (كريم) وما أشبه ذلك.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ خبر المبتدأ إذا كان اسمًا مفرداً سواءً أكان جامداً نحو: (أخوك)، أم مشتقّا نحو: (قائم)، فإنّه يتضمّن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، نحو (زيد أخوك)، وحجّتهم أنّه يتضمّن ضميرًا وإن كان اسمًا غير مشتقّ ، لأنّه في معنى المشتقّ، فقولنا: (زيد أخوك) في معنى زيد قريبك، و(عمرو غلامك) في معنى عمرو خادمك، وقريبك وخادمك يتضمّن كلّ واحد منهما الضمير؟

وذهب ركن الدين الأستراباديّ مذهب البصريّين واصفا قولهم بالحق، فقال: ((لأنّ غير المشتقّ اسم محض غير صفة، فيجب أن يكون خالياً من الضمير لأنّ الضمير إنّما هو في الأفعال والأسماء المشتقّة من الأفعال، والذي كلامنا فيه ليس أحدهما، ولا حاجة إلى أن نقول إنّه في تقدير المشتقّ، ولا حاجة أيضا في الإسناد إلى الضمير، لأنّ

(١) ينظر : التعليل النحويّ عند النيليّ : ٦٢ .

المراد من قولنا زيد غلامك أنّ الذات التي يُقال لها زيد يقال لها غلامك، و لاشكّ أنّه لا تحتاج إلى أن تجعل في تقدير الصفة))[١] .

ويرى الباحث التكلّف والمبالغة واضحين في قول الكوفيّين، وذلك في تأويلهم الخبر في مثل : زيد أخوك ، أي : قريبك ، والأصل عدم التأويل .

ومن هنا نفهم منعهم، _أي الكوفيين_ تقديمَ خبرِ المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملةً[٢]، فإذا ثبتَ عندهم أنّ في الخبرِ ضميراً غائباً، فلو لم يكنْ أصلُ المبتدأ التقديمِ لكانَ في تقديمِ الخبرِ على المبتدأ في نحو : (أخوك زيدٌ) تقديمٌ للضمير المستتر في (أخوك) على الاسم الظاهر لفظاً ومعنى، وذلك غيرُ جائزٍ بالاتّفاق[٣].

٦- حذف الخبر بعد (لولا) :

يُحذف الخبر وجوبا في أربعة مواضع[٤]، منها بعد (لولا)، كقولنا: لولا زيد لهلك عمرو، وقد بيّن ركن الدين الأستراباديّ موجب الحذف، فقال: ((وإنّما وجب حذفه لشرطين، وهما دلالة «لولا» عليه لكونه لامتناع الثاني لوجود الأوّل، والتزام ذكر جواب «لولا» مقامه))[٥]، وكلام النحويّين في حذف الخبر وجوبا بعد (لولا) فيه نظر عند ركن الدين، فقد بيّن ذلك بقوله: ((لأنّ خبر المبتدأ بعد «لولا» قد يكون عامّا، وقد يكون خاصّا، فإن كان الأوّل وجب حذفه، لما ذكره المصنّف، وإن كان الثاني لا يجب حذفه بل وجب الإتيان به لعدم الدلالة عليه نحو لولا زيد حاضر أو مسافر))[٦]، وجعل منه قول الشاعر :

---

(١) البسيط : ١/ ٣٢٧ .
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (مسألة٩) : ٥٦/١ .
(٣) ينظر : التحفة الشافية :١ /١٣١ .
(٤) ينظر : الكافية في علم النحو : ١٧، وشرح ابن عقيل :٢٤٨/١ .
(٥) البسيط : ٣٥٥/١ .
(٦) م . ن :٣٥٥/١ .

ولولا العلم بالشعراء يزري لكنت اليوم أشعر من لبيد [١]

ويتّضح من كلام ركن الدين الأستراباديّ أنّ القول بحذف الخبر وجوباً بعد (لولا) ليس على إطلاقه بل فيه تقييد .

وعند تتبّع آراء النحويّين في هذه المسألة اتّضح أنّ الرأي الذي قال به ركن الدين هو مذهب الرمانيّ، وابن الشجريّ، والشّلَوبَين وابن مالك[٢]، وأنّ مذهب الجمهور هو أنّ الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقا، بناء على أنّه لا يكون إلّا كونا مطلقا، وإذا أريد الكون المقيّد جعل مبتدأ، فلا يُقال: لولا زيد سالمنا لهلك بل يُقال: لولا مسالمة زيد إيّانا لهلك، أي لو مسالمة زيد موجودة [٣] .

٧- حذف الخبر وجوبا عند التزام الحال مقامه :

من المسائل الخلافيّة بين النحويّين هي أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال سدّت مسدّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرا، فيُحذف الخبر وجوبا لسدّ الحال مسدّه، وذلك نحو ضربي العبد مسيئا، فضربي: مبتدأ والعبد معمول له، ومسيئا: حال سدّت مسدّ الخبر، فالخبر محذوف وجوبا والتقدير ضربي العبد إذا كان مسيئا، أمّا الحال التي تصلح أن تكون خبرا نحو: زيد قائما، فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا فتقول (زيد قائم)، فلا يكون الخبر واجب الحذف بل جائز[٤]، فيُقدّر الخبر عند الكوفيّين بحاصل، فقولنا: ضربي زيدا قائما، تقديره ضربي زيدا حاصل، ويُحذف الخبر وجوبا عند البصريّين لأنّ الحال سدّت مسده .

---

(١) ديوان الإمام الشافعي : ٧٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٧٦/١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣٦٠ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك : ١/ ٢٠٦ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٥٤/١ .

وذهب ركن الدين مذهب أصحابه البصريّين في هذه المسالة مبيّنا أنّ الحقّ ما ذهبوا اليه[١]، ثمّ بيّن أنّ الذي يدلّ على بطلان مذهب الكوفيّين وجهان: ((أحدهما : أنّه لو كان كما ذكروه لكان الحال من صلة المبتدأ ولو كان كذلك لم يتحقّق الأمران الموجبان لحذف الخبر وحينئذ لم تكن هذه المسالة ممّا يجب فيه حذف الخبر والمقرّر خلافه، وثانيهما أنّه لو كان تقديره كما ذكره الكوفيّون لم يكن الحكم شاملا لجميع الضرب بالوقوع بل يكون الحكم شاملا للضرب الذي هو في حال القيام بالوقوع ولكن المفهوم منه هو الحكم على جميع الضرب بالوقوع حال القيام وهذا المعنى مستفاد من تأويل البصريّين لأنّهم يقيّدون وقوع الضرب وحصوله بالقيام فلو انتفى القيام انتفى وقوع الضرب لاستلزام انتفاء الشرط بانتفاء المشروط))[٢] .

(١) ينظر : البسيط : ٣٥٧/١ .

(٢) م . ن : ١/ ٣٥٧ .

المبحثُ الثاني : آراء ركن الدين في المنصوباتِ والمجروراتِ

أوّلًا : المفعول المطلق :

يرى ركن الدين الأستراباذي أنّ سبب تسمية هذا المفعول بـ (المطلق) هي ((إمّا لأنّه هو المفعول المطلق بالحقيقة دون ما سواه، ألا ترى أنّك إذا قلت ضربتُ زيدا، فالضرب هو فعلك لا زيد، وإمّا لعدم تقييده بحرف من الحروف، نحو: المفعول به وله ومعه وفيه))[١]، ومن ذلك نفهم أنّ ركن الدين يرى أنّ سبب التسمية بالمفعول المطلق لأنّه هو المفعول الحقيقيّ، فالفاعل هو الذي أخرجه من العدم إلى الوجود، كما في قوله: ضربتُ زيداً، فالمفعول الحقيقيّ الذي قام به الفاعل هو الضرب لا زيد، وغيره من المفاعيل إنّما سُمّيت بذلك مجازا، إذ هي ليست بالضرورة أن تكون مفعول الفاعل، نحو: قمتُ إجلالا، وسرتُ فرسخا، وتسمية كلّ واحدٍ منها مفعولاً، إنّما هو باعتبارِ إلصاقِ الفعل به، أو وقوعِه لأجله، أو فيه، أو معه. فلذلك احتاجت إلى التقييد[٢]، على حين لم يحتج المفعول المطلق لذلك التقييد، والسبب الذي ذكره ركن الدين هو الذي عليه أغلب النحويّين[٣].

وقد سُمّي المفعول المطلق أيضاً بالمصدر، وظاهر التسمية توحي بأنّ المصدر هو الأصل الذي اشتقّ منه الفعل[٤]، وهذا رأي البصريّين، أمّا الكوفيّون فقد ذهبوا إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل[٥]، وذهب ركن الدين الأستراباذي مذهب البصريّين، فقال: ((إنّ من شأن المشتقّ منه أن يكون معناه موجودا في المشتقّ مع مزيد شيء آخر، فإذا يجب أن يكون الفعل مشتقّاً من المصدر، ألا ترى أنّ معنى الضرب موجودٌ في ضرب

---

(١) البسيط : ١/ ٣٧٨ .

(٢) ينظر : تعجيل الندى بشرح قطر الندى : ١٨٥/١ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو :١ /١٥٩، وشرح الرضي :٢١٩/١، وأوضح المسالك :١٨١/٢، وشرح الأشموني :٤٦٧/١، وهمع الهوامع : ٩٤/٢ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٤٢٨/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٢٨) : ١٩٠/١ .

مع مزيد شيء آخر هو الزمان المعيّن؟ لأنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على زمان معين، فكما أنّ المطلق أصل المقيد، فكذلك المصدر أصل الفعل))[١]، ثمّ شرع ركن الدين بتفنيد حجج الكوفيّين في قولهم بأنّ الفعل هو الأصل، وما ذكره من ردود على الكوفيّين إنّما هو قول البصريّين[٢]، ومن ثَمَّ نتعرّف إلى مذهبه البصريّ، ومن يُطالع أقوال البصريّين وحججهم الكثيرة وأدلّتهم الرصينة قياسا مع أدلّة الكوفيّين فلا شكّ في أنّه سوف يميل إلى البصريين في هذه المسائل .

– حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق :

يُحذف الفعلُ في باب المفعول المطلق؛ لقرينةٍ تدلُّ عليه جوازا و وجوباً، فجوازاً كقولك للقادم من السفر: خَيْرَ مَقْدَمٍ، وللغضبان: غَضَبَ الخيلِ على اللجَمِ، وأمّا وجوباً، وهو على قسمين منها ما يُحذف وجوباً قياساً في مواضعَ فصّلَتها كتب النحو[٣]، ومنها ما هو موقوفٌ على السماع مثل: سقياً، ورعياً، وحمداً، وشكراً، وغيرها[٤] .

وقد ذكر ركن الدين العلّة في حذف أفعال هذا النوع فقال: ((وإنّما سُمّي هذا سماعاً للعلم بوجوب حذفها بالسماع ... فلمّا حذفوا أفعالها للتخفيف جعلوا المصادر كالعوض من الأفعال فوجوب حذفها معلّل بكثرة الاستعمال وبكون المصادر كالعوض من الأفعال، إذ يُفهم من قولك: سقياً ما يُفهم من قولك: سقاك الله سقياً))[٥]، فالعلّة في

(١) البسيط : ٣٧٨/١ .
(٢) ينظر : أسرار العربية : ١٣٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٢٨) : ١٩١/١ .
(٣) ينظر : على سبيل التمثيل : البسيط : ٣٩٤/١، وشرح الأشموني :٤٧٣/١، وحاشية الصبان : ١٦٩/٢، والتحفة الشافية : ١٧٦/١ .
(٤) ينظر : الكافية : ١٨ .
(٥) البسيط : ٣٩٢/١ .

حذف أفعال المفعول المطلق السماعيّ عنده هو كثرة الاستعمال والعوض، وهما من العلل المطّردة في كتب النحويّين[١] .

وقد علّل سيبويه حذف الفعل بقوله: ((وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلاً من احذرْ، وكذلك هذا كأَنَّه بدلٌ من «سَقاك اللهُ، ورَعاك اللهُ» ، ومِن «خَيَّبَك الله»))[٢]، وقال ابن يعيش: ((فلمّا استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكرِ الفعل، صار قولُك: «سَقْياً ورَعْياً» كقولك : «سَقاك الله، ورعاك اللهُ»، فلو أظهرتَ الفعلَ صار كتَكْرارِ الفعل))[٣]، وهو قول أغلب النحويّين[٤]، وأجاز الرضيّ إظهار هذه الأفعال، إذ قال: ((الذي أرى أنّ هذه المصادر وأمثالها، إن لم يأتِ بعدها ما يُبيِّنها ويُعيّنُ ما تعلّقَت به من فاعلٍ أو مفعولٍ إمّا بحرف الجر أو بإضافة المصدر إليه، فليست ممّا يجبُ حذفُ فعله بل يجوز، نحو : سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً... وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية[٥] : نحمدُه على عَظيمِ إحسانِه، ونيّرِ برهانِه، ونوامي فَضلِه وامتنانِه، حمداً يكونُ لحقّه أداء))[٦] .

وكأنّ ركن الدين الأستراباديّ اطّلع على قول الرضيّ هذا فردّه قائلاً: ((فإن قيل: قولكم حمدته حمداً وشكرته شكراً وغير ذلك مُبْطِل لقولكم: إنّ أفعالها واجبة الحذف، قلنا: نحن نقول إنّها واجبة الحذف عند استعمال مصادرها مع اللام، نحو : حمداً له، وشكراً له، وأنتم ما بيّنتم التخلّف فيه، ونقول إنّها واجبة الحذف عند بعضهم وحينئذ يكون

---

(١) ينظر: أصول النحو: ٢٤٠.

(٢) الكتاب : ٣١٢/١ .

(٣) شرح المفصل : ٢٨٠/١ .

(٤) ينظر : اللامات : ١٢٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ : ٢٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية : ٦٥٨/٢، شرح الأشمونيّ : ٤٧٣/١ .

(٥) البكالية نسبة إلى بكالة ،قبيلة من اليمن منها حاجب الإمام علي عليه السلام نوف البكالي، وهو الذي روى هذه الخطبة ، ينظر: نهج البلاغة شرح محمد عبده : ٣٦٣/٢ .

(٦) شرح الرضي :١ /٢٢٣ .

استعمال الفعل بناء على مذهب القوم الأخر))[١]، و يرى الباحث أنّ قول ركن الدين الأستراباذي في حذف أفعال المصادر السماعيّة واجب عند استعمال مصادرها مع اللام هو الصحيح؛ لأنّه لم يرد شاهد من العرب قالوا فيه: حمدت الله حمدا له، وشكرته شكراً له، وإنّما يقال: حمدا لله وشكرا لله .

ثانيًا : النداء :

- العاملُ في المنادى :

يظهر في تعريفات النحويّين المنادى أنّهم اختلفوا في ناصبِه ، أي العامل الذي أحدث النصب فيه ، وهم فريقان : الأكثر على أنّه منصوب بفعل مقدّر (أدعو ، أنادي)، وذهب آخرون إلى أنّ ناصبه حرف النداء[٢] ، وقد بيّن ركن الدين هذه الاختلافات في شرحه، فقال: ((اعلم أنّ الناس اختلفوا في ناصب المنادى فمنهم من يقول إنّه منصوب بفعل محذوف وتقدير يا زيد أريد زيداً[٣] ... ومنهم من قال إنّه منصوب بهذه الكلمات ولكنّها أسماء من أسماء الأفعال تتضمّن معنى الإنشاء[٤]، قيل وهو ضعيف؛ لأنّ من جملة حروف النداء الهمزة وليس من أسماء الأفعال اسم على حرف واحد، وأيضاً أسماء الأفعال تتحمّل الضمير وهذه لا تتحمّل الضمير، ومنهم من قال إنّه منصوبٌ بهذه الحروف، وهي نائبة عن الفعل للإيجاز والاختصار[٥]، وقيل عليه عليه لو كانت نائبة عن الفعل لم يجز حذفها مع حذف الفعل لأنّ النائب و المنوب لا يُحذفان معا))[٦] .

---

(١) البسيط : ٣٩٣/١ .

(٢) ينظر : الكافية : ١٩ ، و فتح ربّ البريّة : ٥٩٣ .

(٣) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين ينظر : الكتاب :٢٩١/١، وشرح الرضي ٢٥٤/١ ، وهمع الهوامع:٣٢/٢.

(٤) نسب هذا القول لأبي علي الفارسيّ ، ينظر: شرح الرضي : ٢٥٤/١ ، والبسيط : ٤٠٩/١ .

(٥) نسب هذا الراي للمبرد خطا ، لكن المبرد لا يقول به ، بل يتفق مع سيبويه ، ينظر: المقتضب ٢٠٢/٤

(٦) البسيط : ٤٠٩/١ .

وذهب السهيليّ إلى أنّ المنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، فعنده كلّ مقصود إلى ذكره مجرّداً عن الإخبار عنه: منصوب[١]، ومن يتدبّر في قول ركن الدين يتبيّن له أنّه رجّح قول سيبويه والجمهور، فعندهم أنّ يا زيدُ منصوب بفعل محذوف تقديره أريد زيداً أو أدعو زيداً[٢] ، وإن لم يُصرّح ركن الدين بذلك، إذ راح يفنّد آراء غيره ويضعفها، فقد ضعّف ركن الدين الأقوال التي تُخالف قول سيبويه، على حين لم يُعقّب على قول سيبويه، وفي ذلك ما يدلّ على تأييد قوله وانتصاره له .

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه بعض المحدثين في أنّه لا حاجة لتقدير عامل، والعامل اللفظيّ مذكور في الكلام، ولا ضير في عمل أدوات النداء النصب في الأسماء كما تعمل الحروف المشبّهة بالفعل فيها، وبذلك نتخلّص من فكرة تقدير الفعل في النداء، فعدم التقدير أولى من التقدير[٣] .

- القول في وصف (اللهم) :

اختلف النحويّون في تحليل لفظة (اللهم)، فذهب البصريّون إلى أنّ الميم المشدّدة هنا عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنيّة على الضمّ لأنّه نداء. وذهب الكوفيّون إلى أنّ الميم ليست عوضًا من (يا) التي للتنبيه في النداء، وإنّما (اللهم) هي بقايا تركيب قولنا: «يا الله أمَّنا بخير» إلّا أنّه لمّا كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حَذَفُوا بعض الكلام طلبًا للخفّة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفّة كثير[٤] . وضعّف وضعّف ركن الدين رأي الكوفيّين واستدل على ضعف قولهم بعدّة أدلّة وهي[٥] :

١- كثرة الحذف في قولهم : يا الله أمُّنا بخير

---

(١) ينظر : نتائج الفكر : ٦١ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ : ٩٥/٥ .

(٣) ينظر : دراسات في ظواهر نحويّة : ٢٣، والخلاف النحويّ في الأدوات : ١٦٧ .

(٤) ينظر : معاني القران : ٢٠٣/١ ، والانصاف : ٢٧٩/١.

(٥) ينظر : البسيط : ١/ ٤٢١ .

٢- لو كان كما قالوا لحَسُن أن نقول : يا اللهمّ

٣- لو كان كما قالوا لحَسُن أن يقال : يا الله أمّنا بخير اغفر لنا، كما يقال: اللهم اغفر لنا، وهذا غير جائز للزوم التكرار ، ولعدم وجود حرف العطف .

٤- لو كان كما قالوا: لحسن السكوت عليه، فيُقال: اللهم ، كما يقال : يا الله أمّنا بخير .

نستدلّ من هذا على التكلّف الظاهر في قول الكوفيّين وضعفِه .

أمّا البصريّون فقد اختلفوا فيما بينهم في وصف (اللّهمّ)، فذهب الخليل وسيبويه إلى أَنّ(اللَّهُمَّ) لايُوصف؛ لأَنَّ لفظ الجلالة صار مع الميم بمنزلة الصَّوت الواحد يعني غير مُتَمَكن في الاستعمال، ففي قَوله: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ﴾ (الزمر:٤٦) فإِنَّ (فاطر) عندهم نِدَاء آخر، أَي: يا فاطر[١]. قال سيبويه: ((وإذا ألحقتَ الميم لم تصف الاسم، من قِبل أنّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: يا هناهْ. وأمّا قوله عز وجلّ: ﴿اللهمّ فاطرَ السموات والأرض﴾ فعلى يا)) [٢] .

وذهب المبرّد والزجّاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللَّفْظ ومنصوب على الموضع وجعلا: (فاطر) صفة له [٣]، قال المبرّد: ((ولا يجوز عنده وصفه ولا أرَاهُ كما قال لأَنَّها إذا كانت بدلا من يا فكأنّك قلت يا الله ثمَّ تصفه كما تصفه في هذا الموضع))[٤]. ومن ثمّ انقسم النحويّون في هذه المسألة بين مؤيّد لقول الخليل وسيبويه وبين معارض لهما ومؤيّد للمبرّد والزجّاج [٥].

---

(١) ينظر : الجمل في النحو : ١٣٦ .

(٢) الكتاب : ١٩٦/٢، سقطت كلمة (لم) في المصدر لكنّ السياق يدلّ على وجودها .

(٣) ينظر : معاني القران وإعرابه للزجاج : ٣٩٤/١ .

(٤) المقتضب : ٢٣٩/٤ .

(٥) ينظر : الخلاف النحويّ في كتاب البسيط (رسالة ماجستير) : ٧٦ .

وذهب ركن الدين مذهب المبرّد مرجّحا رأيه على رأي الخليل وسيبويه ومنتصرا له، فقال بعد أن ذكر أدلّة الفريقين في هذه المسألة: ((وللمبرّد أن يقول: قولي راجح لعدم الحذف فيه، ووجود الحذف في قولك، ولأنّ هذه الألفاظ وصف، فالقياس أن يكون صفة))[١]. فركن الدين هنا يُرجّح قول المبرّد لسببين :

الأول : هو عدم وجود الحذف في قول المبرّد، وحذف حرف النداء على رأي سيبويه .

الثاني : أنّ الألفاظ التي جاءت بعد لفظة (اللهم) ، نحو : (فاطر) و(غافر) إنّما هي مشتقّات ، والقياس أن يكون المشتقّ صفة .

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه المبرّد وتابعه عليه ركن الدين هو الراجح، إذ إنّ النحويّين يلجؤون إلى تقدير المحذوف – جملة كانت أم كلمة أم حرفاً – إذا لم يستقم الكلام مع قواعد الصناعة النحويّة التي وضعوها [٢]، أمّا إذا استقام الكلام بلا تقدير محذوف كما في مسألة وصف (اللهم) فعدم التقدير حينئذ أولى من التقدير، وكما قالوا إنّ عدم التأويل أولى من التأويل .

- **إعراب الاسم العلم المتبوع بـ (ابن) :**

للاسم المنادى المفرد المتبوع بابن أربع أحوال[٣] :

١- اسم نكرة متبوع بابن مضاف إلى اسم غير علم ، نحو : يا غلامُ بن أخينا

٢-اسم نكرة متبوع بابن مضاف إلى اسم علم ، نحو : يا غلامُ بنَ هندٍ

٣-اسم علم متبوع بابن مضاف إلى غير العلم ، نحو : يا زيدُ بنَ أخينا

٤-اسم علم متبوع بابن مضاف إلى علم ، نحو : يا زيدُ بنَ عمرٍو

---

(١) البسيط : ١/٤٢٠ .

(٢) ينظر : المشكل في العربيّة : ٢٦٣ .

(٣) ينظر : البسيط : ١/ ٤٢٥ .

ولا خلاف بين النحويّين في الأحوال الثلاثة الأولى، إذ أجمعوا على أنّ المنادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، و (ابن) منصوب على الاتباع[١]، ولكنّهم ذهبوا في الحالة الرابعة وهي أنّ الاسم علما موصوفا بابن مضافا إلى علم إلى ثلاثة مذاهب :

الأول : ذهب جمهور البصريّين إلّا المبرّد، وتابعهم ابن كيسان إلى أنّ الفتح أفصح مع جواز الضمّ فيقولون: يا زيدَ بن عمرٍو[٢] .

الثاني : ذهب الزمخشريُّ إلى وجوب الفتحِ في المنادى إذا وقع (ابن) بعده، وهو بين علمين كقولنا: يا زيدَ بن عمرٍو[٣] .

الثالث : ذهب المبرّدُ من البصريّين إلى جواز الفتح إلّا أنّ الأجودَ رفعُ زيد، فتقول: (يا زيدُ)[٤].

وذهب ركن الدين الأستراباذي مذهب المبرّد عادّا ترك المنادى المبنيّ على الضمّ على أصله لغة ظاهرة لا احتياج إلى التكلّف فيها[٥]. ومن هنا نفهم أن ركن الدين يميل إلى السهولة والوضوح وعدم التكلّف في الإعراب، بدليل تأييده بقاء الحكم الإعرابيّ على أصله أولى من تغييره من غير ضرورة .

- الترخيم :

الترخيم هو حذف أواخر بعض الأسماء المناداة؛ تخفيفا. وهو من خواصّ الأسماء، وقد خصّوا به النداء؛ لكثرته في كلامهم؛ لأنّ الحذف يتطرّق كثيرا إلى ما

---

(١) ينظر : شرح الفية ابن مالك للحازميّ : ٩٧/١ .
(٢) ينظر : المساعد على تسهيل القواعد : ٤٩٤/٢ .
(٣) ينظر : المفصل : ٦٣ .
(٤) ينظر : المقتضب : ٢٣١/٤ .
(٥) ينظر : البسيط : ٤٢٦/١ .

يتكرّر في كلامهم، حتّى استغنوا بالحرف عن الكلمة[١]. ويجوز في غير النداء عند الضرورة[٢] . وقد وضع النحويّون شروطا للاسم المرخّم منها[٣] :

أولا : أن لا يكون مضافاً، وهذا على رأي البصريّين وأجازه الكوفيّون[٤].

ثانيا : أن لا يكون مُستغاثاً ولا مندوباً.

ثالثاً : أن لا يكون جملة .

رابعاً : أن يكون إمَّا اسماً علماً زائداً على ثلاثة أحرف، أو يكون مختوماً بتاء التأنيث .

وقد وافق ركن الدين الأستراباذي مذهب البصريّين في عدم جواز ترخيم المضاف، وعلّل ذلك بقوله: ((فلأنّه لو رُخّم المضاف لوقع الترخيم وسط الكلمة، فإن رُخّم المضاف إليه لرُخم ما ليس بمنادى، ولأنّ المضافَ معربٌ في النداء، فلو حذف آخره لحذف معه الإعراب فيفضي إلى حذف شيئين الإعراب وحرف الإعراب، وذلك إجحاف به))[٥] ، واعترض على قول الكوفيّين وضعّف حجّتهم قائلا: ((وأمّا الكسائيّ والفرّاء فذهبا إلى جواز ترخيم المضاف وأوقعا الحذف في آخر المضاف إليه وتمسكا بمثل قوله :

أَبَاعُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّة سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِبُ[٦]

وبغيره، ولكن لا حجّة فيه لهم لجواز أن يكون ترخيمه ها هنا لضرورة الشعر، وهو جائز بالاتّفاق))[١]، وذهب الكوفيّون أيضاً إلى أنّه يجوز ترخيم الاسم الثلاثيّ إذا كان متحرّك

---

(١) ينظر : البديع في العربيّة : ٤١٣/١ .
(٢) ينظر : إرشاد السالك إلى حلّ الفية ابن مالك : ٦٩٦/٢ .
(٣) ينظر : شرح الرضي : ٢٩١/١، و حاشية الصبّان : ٢٦١/٣ .
(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٤/١ .
(٥) البسيط : ٤٤١/١ .
(٦) البيت بلا نسبة في أسرار العربيّة : ٢٣٩، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٤٨، والبسيط : ٤٤٢/١ .

الوسط، وذلك نحو قولك في عمر (يا عُمَ)، بل ذهب بعضهم إلى أنّ الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق، وحجّتهم أنّ في الأسماء ما يُماثله ويضاهيه نحو يَدٍ ودَمٍ، والأصل في يد يَدَيٌ، وفي دم دَمَوٌ في أحد القولين[٢] ، ويرى ركن الدين أنّ هذا الرأي ضعيف من عدّة وجوه :

١- لأنّ الأسماء التي احتجّ الكوفيّون بوجودها على حرفين نحو : يد ودم، إنّما حذفت لاماتُها لاستثقال الحركات عليها .

٢- لأنّ جعل الحركة بمنزلة الحرف الرابع غير مطّرد في كلّ مكان .

وأضاف ركن الدين شرطين آخرين لم يذكرهما ابن الحاجب، وهما :

١-أن لا يكون مبهماً كأسماء الإشارة .

٢-أن لا يكون ضميراً منفصلا .

فقال: ((واعلم أنّه لو ذكر شرطين آخرين وهما: أن لا يكون مبهماً ولا مضمراً لكان أصوبَ، لأنّه لا يرخّمُ المضمرُ والمبهمُ وإن زاد على ثلاثة أحرف؛ لأنّه ضُعّف بالإبهام فلا يُزاد ضعفاً بالحذف))[٣]. أمّا الاسم الذي فيه تاء التأنيث فيرى ركن الدين أنّه إذا كان صفة غير علم لم يجز ترخيمه نحو: يا فاسقة؛ لئلا يلتبس بالمذكر، إذا قيل يا فاسقُ ويراد بها المؤنث[٤] .

---

(١) البسيط : ٤٤٣/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٤٩) : ٢٩١/١ .

(٣) البسيط : ٤٤٥/١ .

(٤) ينظر : م . ن : ٤٤٥/١ .

– حذف حرف النداء (يا) :

علّل ركن الدين حذف حرف النداء مع العلم استغناء بالقرب، فكون المنادى علما مع الإقبال عليه يُغني عن حرف النداء[١]، وحملوا على الاسم العلم[٢] :

– المضاف ، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (الأعراف: ١٤٣)،أي : يا ربّ.

– والموصول ، كقولنا: من لايزال محسنا أحسن إليّ / أي : يا من لايزال.

– وأي ، كقولنا : أيّها الرجلُ أقبل، وعلّل ركن الدين عدم الحذف مع الاسم المعرّف بـ (ال)، فلا يُقال: الرجلُ، بل أيّها الرجل؛ لأنّه ((لمّا نابت[٣] حرف النداء عن حرف التعريف استغنوا عنها فلو حذفت حرف النداء لعاد إلى تنكيره ولم يتخصّص، إذ التخصيص بلا مخصّص ممتنع، أو لزم حذف النائب والمنوب، وهو غير جائز ويلتبس بغير النداء))[٤]، أمّا علّة عدم حذف حرف النداء مع النكرة ((فللبس المنادى بغيره من المفعولات))[٥]، فلو قيل: رجلاً، ويُراد به يا رجلاً، لالتبس بغيره من المفعولات المنصوبة؛ لذا لأمن اللبس منعوا حذفه من النكرة .

وكلام ركن الدين في عدم جواز الحذف من الاسم النكرة على إطلاقه إنّما هو قول البصريّين، أمّا الكوفيّون فأجازوا حذف حرف النداء من النكرة المقصودة مستدلّين

---

(١) ينظر : البسيط :١ /٤٥٨ .

(٢) ينظر : م . ن : ٤٥٨/١ .

(٣) هكذا وردت في النص ويريد بها ناب .

(٤) البسيط : ٤٥٨/١ .

(٥) م . ن : ٤٥٨/١ .

بقولهم: (أصبح ليلُ) ، والتقدير: يا ليلُ وغيره من الشواهد[١]، وهذا عند ركن الدين من الشواذّ التي لا يُقاس عليها[٢] .

وأجاز الكوفيّون حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٨٥)، أي : يا هؤلاء، وهذا أقبل، أي: يا هذا أقبل[٣]، وأجاب ركن الدين عن ذلك بأنّ (هؤلاء) في الآية منصوب بإضمار أعني، ويكون أنتم مبتدأ وتقتلون خبره[٤]، وعلّل ذلك بقوله: ((لأنّه لو حذف حرف النداء من اسم الإشارة لالتبس بغير المنادى ألا ترى أنّك إذا قلت: «هذا» لكان مبهماً يحتمل أن يُراد به المخاطب وأن يراد به غيره، ولأنّ أصل «ياهذا يا أيهذا» كراهة اجتماع التعريفين فلمّا حذف أي إمّا للتوهّم باختلاف التعريفين وإمّا لتقديرهم انتفاء تعريف الإشارة استُكره حذف حرف النداء؛ لئلّا يلزم حذف أشياء كثيرة منه، ولأنّ «هذا» اسم يُشار به إلى غير المخاطب، فلمّا نودي به ذهب منه تلك الإشارة فعوّض منها حرف النداء فلم يجز حذفه وإلّا لزم حذف العوض والمعوض عنه وإنّه غير جائز)) [٥].

ويظهر من كلام ركن الدين ميله الشديد إلى مذهب البصريّين، والإنصاف القياس على اسم الجنس نحو قولهم: أصبح ليلُ وغيرها؛ لكثرته نثرا ونظما، وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلّا في الشعر، وأمّا نحو: (ثم أنتم هؤلاء) فمتأوّل[٦].

---

(١) ينظر : شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك : ٤٠٣ .

(٢) ينظر : البسيط : ٤٦١/١ .

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل القواعد : ٤٨٤/٢ .

(٤) ينظر : البسيط : ٤٦٠/١ .

(٥) م . ن : ٤٥٨/١ .

(٦)ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:١٠٥٦/٢.

ثالثًا- المفعول له :

المفعول لـه: هو ما فُعل لأجلـه فعلٌ مذكور، نحو: ضربته تأديباً، وقعدت عن الحرب جبناً[١]، وهو عند الكوفيّين والزجّاج مفعول مطلق، لذا لم يفردوا له باباً يخصُّه، فإذا قيل: (ضربتُ ابني تأديباً) فهو بمنزلة ضربته ضربا أو أدّبته تأديباً[٢]، وقال البصريّون إنّه غير المفعول المطلق؛ لكونه علّة والمفعول المطلق غير ذلك[٣]، ثمّ اختلفوا في العامل فيه، فذهب جمهور البصريّين إلى أنّ ناصبه الفعل على تقدير لام العلّة، وخالفهم الزّجّاج والكوفيّون، فذهب الزّجّاج إلى أنّ ناصبه فعل مقدَّر من لفظه، ففي قولنا: جئتك إكرامًا، تقدير الفعل: جئتك أكرمك إكرامًا، وقال الكوفيّون: ناصبه الفعل المتقدِّم عليه؛ لأنّه ملاقٍ له في المعنى، وإنْ خالفه في الاشتقاق، نحو: قعدت جلوسًا[٤].

جلوسًا[٤].

وقد مال ركن الدين إلى مذهب البصريّين عاداً إيّاه الحقّ[٥]، وهو ما يميل إليه الباحث؛ فقولنا: ضربت ابني تأديباً، أي : لأجل التأديب وهو لبيان علّة الفعل، ولا يحملُ الدلالة نفسِها لو كان مفعولا مطلقا، فلا يفهم في قولنا: ضربت ابني ضرباً سوى التوكيد وهو غير العلّة من حصول الفعل .

(١) ينظر : الكافية : ٢٣ .
(٢) حاشية الصبان : ١٧٩/٢ .
(٣) ينظر : البسيط : ٤٩٩/١ .
(٤) ينظر : شرح التصريح : ٥١٤/١ .
(٥) ينظر : البسيط : ٥٠٠/١ .

ومن الجدير بالذكر أنّ الجرميّ ذهب إلى أنّ المفعول له لا يكون إلّا نكرة ولا يجوز أن يأتي معرفة[١] ، والجمهور ومنهم ركن الدين الأستراباديّ على خلافه، وقد وصف رأيه بالضعف لمجيئه معرفة ونكرة[٢]، مستدّلاً بقول حاتم الطائيّ[٣] :

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرّمًا

رابعًا- المفعول معه :

عرّفه ابن الحاجب بقوله: ((هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى))[٤]، وزاد بعضهم ((هو المذكور بعد الواو المشارك للفاعل))[٥]، أي: إنّا لو قلنا: سار محمدٌ والجبلَ، فالجبل مفعول معه منصوب؛ لأنّ التقدير سار مع الجبل، ورأى ركن الدين أنّ هذا القول ضعيف لاتّفاقهم على جواز حسبك وزيداً درهمٌ، فزيد هنا مفعول معه بالاتّفاق، على الرغم من كونه مشارك لكاف الخطاب، وهو مفعول في المعنى، إذ هو بمعنى كفاك وزيدٌ درهمٌ[٦]، ويُمكننا أن نقول: إنّ هذا القول ضعيف أيضاً بدليل أنّنا نقول: جاء محمد وخالدٌ، فخالدٌ مشارك للفاعل في المجيء، لكنّه ليس مفعولا معه، بل هو معطوف على الفاعل، والعطف أولى من المفعول معه عند جواز العطف[٧]، واختلف النحويّون في العامل فيه النصب، فذهبوا إلى مذاهب أربعة[٨] :

الأول : مذهب البصريّين أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ١٣٨٧/٣

(٢) البسيط:٥٠٣/١.

(٣) البيت لحاتم الطائي ، ينظر : ديوانه :٢٢٤ .

(٤) الكافية : ٢٣ .

(٥) البسيط : ٥٠٥/١ .

(٦) ينظر : البسيط : ٥٠٥/١ .

(٧) ينظر : م . ن : ٥٠٥/١ .

(٨) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٣٠) : ٢٠٠/١ .

الثاني : مذهب أبي إسحاق الزَّجَّاج أنّه منصوب بتقدير عامل (فعل)، ففي قولنا: استوى الماء والخشبة ، يكون التقدير: ولابَسَ الخشبَةَ، وما أشبه ذلك؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو .

الثالث : مذهب أبي الحسن الأَخْفَش أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (الظرف) في نحو (جئتُ مَعَه) .

الرابع : مذهب الكوفيّين أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف.

ورأى ركن الدين الأستراباديّ أنّ المذهب الأوّل – وهو مذهب البصريّين وسيبويه – هو الحقّ، بدليل أنّ النصب عمل فلا بدّ له من عامل، والعامل فيه هو الفعل بواسطة الواو[١]، وأبطلَ ما ذهب إليه الكوفيّون وغيرهم، لأنّ الشيء إذا خالف شيئاً غيره لا يقتضي نصبه، ولأنّ نصبه بعامل مقدّر لا يحتاج إليه ولا يناسب معناه[٢] .

وقد ذهب بعض المحدثين إلى ما ذهب إليه الكوفيّون، وعدّوه وسيلة من وسائل تيسير النحو[٣]، ورأى الدكتور مهدي المخزوميّ: ((أنَّ النصب على الخلاف لو عُمِل به به بعد توسّع نطاقه ، ومجال عمله، لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون، وأداة للتخلّص من كثير من مجادلات القدماء))[٤] .

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه البصريون وركن الدين الأستراباديّ هو الراجح، ويبدو ذلك بوصف إحالة العمل إلى العامل اللفظيّ وهو الفعل أولى من إحالته على العامل المعنويّ وهو الخلاف، ما لم يضطرّ إلى ذلك .

---

(١) ينظر : البسيط : ٥٠٧/١ .

(٢) ينظر : م . ن : ١/ ٥٠٧ .

(٣) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها : ١٦٨ .

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٢٩٧ .

خامسًا – الحال :

قال النحويّون إنّ الحال وصف هيئة الفاعل، أو المفعول به[١]، وهى منصوبة لفظاً، وموضعا، تقول في الفاعل: جاء زيد راكبا، وتقول في المفعول: ضربت زيدا مذنبا[٢]، ووضعوا لها شروطاً عدّة، أوصلها بعضهم إلى ثمانية[٣] .

فمن شروطها أن تكون نكرة، وقد تردّد ركن الدين في علّة مجيئها نكرة فقال: ((وشرط الحال أن تكون نكرة، إمّا لعدم احتياجها إلى التعريف وكون أصل الأشياء هو التنكير، وإمّا لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في مثل قولك: ضربت زيدا الراكب، وإمّا لأنّها حكم من الأحكام، وأصل الأحكام أن تكون نكرة لتفيد، فجاءت على أصلها))[٤]، فركن الدين علّل مجيء الحال نكرة بثلاث علل لم يرجّح علّة على أخرى، فأمّا الأولى: فهي عدم احتياج الحال إلى التعريف؛ إذ إنّ الغرض من الحال إنّما هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول أو الخبر، وهذا يحصل بالنكرة، فلو عُرّفت لكان التعريف عبثا، وأمّا الثانية هي علّة أمن اللبس وهي من العلل المطّردة عند النحويّين، فلو عُرّفت النكرة لالتبست بالصفة في مثل قولنا: رأيتُ زيداً الراكبَ ، وأمّا الثالثة فلكونها حكم من الأحكام وصاحبها محكوم عليه، ولابدّ للحكم من التنكير ليفيد معنى وإلّا لم يفد .

---

(١) ينظر : اللمع في العربيّة : ٦٢ .

(٢) ينظر : البديع في علم العربيّة : ١٨٣/١ .

(٣) ينظر : البسيط : ١/ ٥٢٢ .

(٤) البسيط : ١/ ٥٢٠ .

وما ورد من كلام العرب ممّا فيه الحال معرفة فيؤوّل بنكرة، كقولنا: مررت به وحده أي : منفرداً ، ومنه قول لبيد[١] :

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخالِ

ورأى ركن الدين أنّه ((لمّا دلّ الدليلُ على امتناع وقوع الحال معرفةً وجب تأويل هذه الأشياء لئلّا يلزم الترك بالدليل))[٢]، فهي وإن كانت معارفَ في اللفظ إلّا أنّها نكراتٌ في المعنى، ومعناها أرسلها معتركة ومررت به منفرداً. والعلل التي ذكرها ركن الدين هي بعضُ العلل التي قال بها النحويّونَ، كالمُبرّد، وابن السراج، والعكبريّ، وابن يعيش، وابن الحاجب، والسيوطيّ[٣]، وقد ذكروا عللاً أخر مفصلّة في كتب النحويّين[٤].

ويميل الباحث إلى العلّة الثانية التي قال بها ركن الدين وهي علّة أمن اللبس، إذ إنّ تعريف الحال وصاحبها منصوب كقولنا: رأيتُ زيداً الراكبَ، من شأنه أن يوقع السامع في التوهّم بين الحال والصفة، وهذا التوهّم يخلّ بمقصد المتكلِّم .

ومن شروطها أن يكون صاحب الحال معرفة، وعلّة ذلك عند ركن الدين؛ لأنّ صاحب الحال إذا كان نكرة لالتبس بالصفة في مثل قولنا: ضربتُ رجلاً راكباً، ولأنّه محكوم عليه، لذا وجب تعقّله وتعريفه[٥] .

---

(١) البيت من الوافر للبيد بن ربيعة العامري ، ينظر : ديوانه : ٨٦ .

(٢) البسيط : ٥٢٤/١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣٠٠/٤ ، والأصول في النحو : ٢١٤/١، واللباب : ٢٨٤/١، وشرح المفصل : ١٧/٢، والإيضاح في شرح المفصل :٣٠٧/١ ، وهمع الهوامع : ٣٠١/٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح العضديّ : ٢٠٠/١، وشرح المفصل : ١٧/٢، وشرح التسهيل : ٣٢٦/٢، والتذييل والتكميل:٢٧/٩ .

(٥) ينظر : البسيط : ٥٢١/١ .

وواضح من كلامه ميله إلى علّة أمن اللبس التي قال بها في مجيء الحال نكرة، وعلّة أمن اللبس من العلل الرئيسة التي يحتجّ بها النحويّون. ولمّا رأى ركن الدين ورود صاحب الحال نكرة كثيراً في لسان العرب نحو قول الشاعر[١] :

لعزة موحشاً طللٌ قديمٌ عفاها كلُّ أَسْحَم مُسْتَدِيم

وغيره من الشواهد، قال: ((ومن هذا يظهر أنّ كون ذي الحال معرفة ليس بشرط له، وإلّا لمّا تخلّف عنه لامتناع تخلّف الشرط عن المشروط ... والحقّ أنّه ليس بشرط لا لذي الحال ولا للحال لتحقّقها من دونه))[٢] .

- مجيء الحال جملة :

تقرّر لدى النحويّين أنّ الأصل في الحال أن تكون مفردة كغيرها من المنصوبات، وقد تأتي جملة (اسميّة أو فعليّة)؛ لأنّها مخبرٌ بها في المعنى عن ذي الحال، والخبرُ يكونُ مفرداً وجملةً، وكذلك الحالُ، ولكون الحالِ خبراً عن ذي الحال في المعنى سدّتْ مسدَّ الخبر[٣]، وإذا وقعت الحال جملة فلا بدّ أن تكون خبريّة تحتمل الصدق والكذب[٤].

وقد أورد العلماء شروطا لكلّ نوع من الجمل عند وقوعها حالا، وممّا عرض له ركن الدين في هذا المجال أنّ الجملة الفعليّة إذا وقعت حالا وجب أن تُسبق بالواو أو (قد) أو كليهما، ولا يجوز خلوّها عنهما كما قال الكوفيّون والأخفش[٥]، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ١١١ ﴾ (الشعراء: ١١١) ، وقول أبي صخر الهذليّ[٦]:

وإني لتعروني لذكراك هزّة ... كما انتفض العصفور بلّله القطر

---

(١) البيت ينسب لذي الرمّة ، وليس في ديوانه. وهو من شواهد ابن يعيش : ٢/ ٦٤، وخزانة الأدب : ٥٣١/١ .

(٢) البسيط : ٥٢٢/١ .

(٣) ينظر : التحفة الشافيّة : ٢٨٣/١ .

(٤) ينظر : الكناش في فني النحو والصرف : ١٨٥/١، ونهاية الإرب في فنون الأدب :٧٤/٧، والبسيط :٥٣٧/١.

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٣٢) : ٢٠٥/١ .

(٦) هذا البيت لأبي صخر الهذليّ ، وهومن شواهد المقرب : ١/ ١٦٢، وابن يعيش : ٢ / ٦٧ .

وذهب ركن الدين مذهب البصريّين وأجاب عن أدلّة الكوفيّين بقوله: ((والجواب عن الوجه الأوّل بأنّ كلّ ما يقال: لِما ثبت بالدليل امتناع وقوع الماضي حالا بغير «قد» وجب تقدير«قد» فيها لئلّا يلزم الترك بالدليل، وعن الثاني: بأن يُقال أنّ الأمر بالعكس أي كلّ ما جاز وقوعه حالا عن المفرد جاز وقوعه صفة للنكرة))[١]، وما يرجّحُه الباحثُ هو جوازَ وقوعِ الفعل الماضي حالاً بغير (قد)، لكثرة ما ورد منه في اللغة، وتأويلُ الشيء الكثير ضعيفٌ جداً؛ لأنّ مقاييس العربيّة تُبنى على وجود الكثرة[٢] .

وأمّا المضارع فإن كان مثبتاً فلا يؤتى معه بالواو، فتقول: جاءني زيد يضحك، واجلسْ تحدّثنا بالرفع أي محدّثا لنا؛ لأنّه بتجرّده عمّا يغيّر معناه أشبه اسم الفاعل إذا وقع حالا. وعلّة ذلك عند ركن الدين لمشابهة الفعل المضارع باسم الفاعل من حيث اللفظ والمعنى، ((فكما لم يكن اسم الفاعل بالواو فكذلك لم يكن المضارع المثبت بالواو))[٣]، واعترض الدكتور خليل بنيان من المُحدثين على النحويّينَ لمنعهم مجيء الحال جملة فعليّة مقترنة بالواو، قائلاً: ((وإنّا لنجد في القرآن شاهداً يتمثّل فيه على نحو ظاهر دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت وهو قوله تعالى: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ﴾ (البقرة: ٤٤)، إذ دلالة الحال في (تنسون أنفسكم) ظاهرة؛ لصحّة تأويلها بحال جملة (أتأمرون الناس بالبر وأنتم تنسون أنفسكم) أو بحال مفردة (ناسين أنفسكم)، وبوسعنا أن نقيس عليها فنقول: أيهبُّ الناسُ للعملِ وتقعدون؟))[٤]، وما وما ذهب إليه صحيحٌ لوروده في القرآن الكريم، وهو المصدرُ الأوّلُ في التشريع والاحتجاج . وإن كان المضارع منفيّا جاز حذف الواو مراعاة لأصل الفعل الذي هو الإيجاب وجاز إثباتها[٥].

سادسًا – التمييز (تقدّمه على عامله) :

---

(١) البسيط : ١/ ٥٤٤ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل : ١٨٩/٩ .

(٣) البسيط : ٥٤٠/١ .

(٤) النحويّون والقران : ٤٩ .

(٥) ينظر : البسيط : ٥٤٠/١ .

مذهب سيبويه وأكثر البصريّين ووافقهم الفرّاء من الكوفيّين[١]أنّه لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ على عامله، فلا تقولُ: نفساً طابَ زيدٌ، وعلّة ذلك عندهم أنّ التمييزَ فاعلٌ في المعنى، والفاعلُ لا يتقدّمُ على عاملِه، وكذلك ما في قوّتِه فلو قيل: طاب زيدٌ نفساً، فمعناه طابت نفس زيدٍ وإنّما عدلوا عنه للتوكيد والمبالغة[٢]، على حين ذهب الكسائيُّ، والجرميُّ، والمازنيُّ، والمُبرّدُ، وابنُ مالكٍ– من المتأخّرين– إلى جوازِ تقديمِه على عاملِه المُتصرّفِ، فيقال: (نفساً طاب زيدٌ)[٣].

وقد ساير ركن الدين جمهور البصريّين القائلين بعدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرّفا، غير أنّه ضعّف حجّتهم ولم يرتضها، وعنده ((الأولى أن يُقال: إنّما لم يتقدّم لأنّه مفسِّر ومبيِّن لما أجمل في المميَّز، فأشبه الصفة، فكما أنّ الصفة لم تتقدّم على الموصوف فكذلك لم يتقدّم التمييز على المميز))[٤]، وما قاله صحيحٌ إذ إنّ المشابهةَ بين التمييز والصفة واضحة، فلو قلتَ: رأيت رجلاً، لاحتجتَ إلى بيانِه وتوضيحِه، ولو قلتَ: رجلاً حكيماً، فقد بيّنتَ صفةَ الرجلِ وأوضحتَه، وكذلك التمييزُ، فهو مُبيّنٌ ومُفسّرٌ للمميَّز، فكما لا يجوزُ تقديمُ الصفةِ على موصوفِها، كذلك لا يجوزُ تقديمُ التمييز على مُميّزه، وما أورده المُجيزونَ من أدلّةٍ وشواهدَ على تقديم التمييز على عامله وأشهرها البيت المشهور[٥]:

أتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِراقِ حَبيبَها وما كانَ نفْساً بالفراقِ تَطيبُ

---

(١) ينظر : معاني النحو : ٧٩/١ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو :٢٢٣/١، وعلل النحو :٣٩٣/١، والخصائص:٣٨٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ١٢٠): ٦٨٢/٢ ، والبسيط : ١/ ٥٦٤، والدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : ٥٧٥/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣٦/٣ ، وشرح التسهيل : ٣٨٩/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٩٣/٢، والتعليل النحويّ عند ابن إياز: ٣١٥ .

(٤) البسيط : ٥٦٤/١ .

(٥) نُسب هذا البيت إلى المخبل السعديّ ، وأعشى همدان ، ومجنون ليلى ، ينظر : المقاصد الشافية : ١١٨٧/٣. ١١٨٧/٣.

فقد ردّها ركن الدين، قال: ((سلّمنا أنّ عامله فعل والفعل قويّ، لكنّ المانع يمنع من تقدّمه، وهو ما ذكرناه وعن الشعر أنّ الرواية: وما كاد نفسي بالفراق تطيب، هكذا نقله الزجاج[١] ، وحينئذ لم تتمّ حجّتهم على أنّه شاذّ قليل لا يثبت به الأصل))[٢] .

سابعًا – حكم خبر (كان) :

ذهب ابن الحاجب إلى أنّ حكم خبر (كان) كحكم خبر المبتدأ، فيأتي مفردا وجملة اسميّة وفعليّة وشبه جملة، ويأتي معرفة ونكرة، فيجوز تقديمه على اسمها حتّى إذا كانا معرفتين، نحو: كان أخاك صديقُك؛ لعدم الالتباس لتغايرهما في الإعراب بخلاف قولنا: أخي صديقي، فيجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر[٣] .

واستدرك ركن الدين على ابن الحاجب بقوله: ((واعلم أنّ قوله: «ويتقدم معرفة» على إطلاقه ليس بجيّد، لأنّهما لو كانا مقصورين، نحو: كان عيسى موسى لامتنعَ التقديم بل تعيّن الأوّل للاسم والثاني للخبر خيفة اللبس إلّا عند قرينة معنويّة أو لفظيّة))[٤]، وكذلك استدرك عليه أنّ خبر المبتدأ يصلح أن يكون فعلا ماضيا، نحو زيدٌ قام، ولا يحسن وقوع الفعل الماضي فيخبر (كان)، لأنّ أحد اللفظين يُغني عن الآخر[٥] ، لدلالة (كان) على الماضي، إلّا إذا أدخلت عليه (قد)، نحو: كان زيدٌ قد قام، لأنّ (قد) تقرّب الماضي إلى الحاضر[٦]، ويُفهم من كلام ركن الدين تأييده لقول جمهور النحويّين في عدم مجيء خبر (كان) فعلا ماضيا إلّا إذا سبق بـ (قد) ظاهرة أو مقدّرة، ويرى الباحث أنّ الأولى ما ذهب إليه بعض النحويّين من جواز مجيئ خبر (كان) فعلا

(١) ينظر : الإيضاح العضديّ : ٢٠٣ .
(٢) البسيط : ٥٦٥ .
(٣) ينظر : الكافية : ٢٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ١١٧/٢ .
(٤) البسيط : ٦٠٨/١ .
(٥) ينظر : شرح المفصل : ٣٤٤/٤ .
(٦) ينظر : البسيط : ٦٠٨/١ .

ماضيا من دون تقدير (قد)[١]، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ﴾ (الأحزاب: ١٥)، وقوله : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُل﴾ (يوسف: ٢٧)، إذ لا مانع من قيام شيئين يُفيدان معنى واحداً .

ثامنًا – العامل في المضاف إليه :

اختلف النحويّون في العامل في المضاف إليه، فذهب قوم إلى أنّ العامل فيه هو المضاف، وذهب آخرون إلى أنّ العامل هو الحرف المقدّر بالإضافة، ونسب هذا القول للزجّاج[٢]، ويظهر من كلام ابن الحاجب إلى أنّ العامل في المضاف إليه هو الحرف، وهذا ما فهمه ركن الدين من قوله: ((المضاف إليه كلّ اسم نُسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظا أو تقديرا مراداً))[٣]، قال ركن الدين: ((ويظهر من هذا الكلام أنّ انجرار المضاف إليه بواسطة حرف الجرّ المقدّر المراد وهو خلاف ما ذكرنا من قبل))[٤]، والذي ذكره ركن الدين هو الآتي: ((والعامل أمّا الحرف نحو مررت بزيد، وأمّا الاسم الأوّل المضاف من حيث أنّه مضاف إلى الثاني، وإلّا لكان العامل: إمّا الاسم الأوّل من حيث هو هو ، وهو باطل لكونه مثل الاسم الثاني من حيث أنّه اسم، وإمّا الحرف المحذوف وهو باطل لأنّه أضعف من أن يعمل مقدّراً، وأمّا الإضافة المعنويّة أي كون الأوّل مضافاً إلى الثاني وهو أيضاً ضعيفٌ، لأنّ العامل المعنويّ ليس إلّا في المبتدأ والخبر والفعل المضارع وفي التوابع بالإجماع، فتعيّن أن يكون العامل هو الاسم الأوّل لا من حيث هو هو بل من حيث أنّه مضاف إلى ما بعده))[٥]، وما قاله ركن

---

(١) ينظر : شرح الرضي : ٦١٧/٢، ارتشاف الضرب : ١١٦٧/٣، وتمهيد القواعد : ١٠٩٥/٣، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١٨٧/٣، و معاني النحو : ٢١١/١ .

(٢) ينظر : شرح الاشمونيّ : ١٢٣/٢ .

(٣) الكافية : ٢٨ .

(٤) البسيط : ١/ ٦٥٠ .

(٥) م . ن : ١ / ٦٤٨ .

الدين من أنّ الحرف أضعف من أن يعمل في المضاف إليه مقدّرا مردود، فقد أعمل النحويّون (رب) وهي حرف جرّ مقدّرة نحو قول الشاعر:

وقاتمِ الأعماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ[١]

فالواو: واو (رُبَّ)، وهي حرف جرّ شبيه بالزائد، و (قاتم): اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنّه مبتدأ، والتقدير: وربّ قاتم[٢] ، وهو ما قرره ابن الحاجب .

تاسعًا – الإضافة اللفظيّة :

((الإضافة اللفظيّة هي الَّتي يكون اللَّفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال))[٣]، و الغرض بها تخفيف لفظيّ لا أمر معنويّ[٤]، وذلك بحذفِ التنوينِ أَو نوني التّثنيةِ والجمع، ويجب في المضاف أَن يكون اسمَ فاعلٍ أو صيغة مُبالغة، أو اسمَ مفعول، أو صفةً مُشبّهةً، أو (أفعل) تفضيل بشرط أن تضافَ هذه الصفاتُ إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى، نحو (هذا رجلٌ طالبَ علمٍ)، و (رأَيتُ رجلاً نَصّارَ المظلوم)، و (انصرْ رجلاً مهضومَ الحقِّ)، و (عاشِرْ رجلاً حسَنَ الخُلُق)، و (أنت أكرم الناسِ)[٥] .

ويرى ركن الدين أنّ إضافة أفعل التفضيل إضافة معنويّة وليست لفظيّة، فقد ذكر ذلك بقوله: ((ولقائل أن يورد النقض بإضافة أفعل التفضيل، نحو: أفضل الناس فإنّها لفظيّة مع أنّها لا تُفيد تخفيفاً في اللفظ، لأنّه غير منصرف، فلم يكن فيه تنوين و لا نون ليُحذف في الإضافة فيحصل فيه التخفيف، وجوابه أن نقول: لا نُسلّم أنّ إضافته لفظيّة لأنّ فيها خلافا، والأكثر على أنّها معنويّة، ولئن سلّمنا ذلك لكن لا نسلّم أنّها لا تُفيد

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه : ١٠٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٢٤/٢ .

(٣) رسالة الحدود : ٨٣ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٣٧٨/١ .

(٥) ينظر : جامع الدروس العربيّة : ٣ /٢٠٩ .

تخفيفا لأنّه إذا لم يستعمل مضافاً استعمل بـ «مِن» أو الألف واللام، فإذا أضيف حُذف كلٌّ منهما، وإذا كان كذلك أفادت الإضافة التخفيف))[١] .

ويُفهم من قوله هذا أنّ إضافة أفعل التفضيل إضافة معنويّة ليست على تقدير الانفصال؛ لأنّ من شروط المشتقّات أن تكون منوّنة عند الإفراد ومنتهية بنون عند التثنية والجمع، وهذا التنوين والنون يُحذفان عند الإضافة اللفظيّة للتخفيف، أمّا أفعل التفضيل فليس فيها تنوين ليُحذف لأنّها ممنوعة من الصرف، ولكن تُحذف نونها عند التثنية، فيقال: أنتما أفضلا رجلين، وحذف نونه هنا ليست للتخفيف فحسب بل لكون الإضافة معنويّة، ولو كانت لفظيّة لجاز قولنا: أنتما أفضلان رجلين، وهذا لا يصحّ، وما قاله ركن الدين هو مذهب سيبويه وجمهور البصريّين خلافاً للكوفيّين وأبي عليّ الفارسيّ وغيرهم[٢] .

عاشرًا – إضافة الموصوف إلى صفته :

اختلف النحويّونَ في إضافةِ الموصوف إلى صفته والعكس، فمنعه البصريّونَ، وأجازه الكوفيّونَ [٣]، مستدلين بما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ (الواقعة :٩٥)، فاليقينُ صفةٌ للحقّ؛ لأنّ أصله الحقُّ اليقينُ، والصفةُ في المعنى هي الموصوفُ، فأضافَ الموصوفَ إلى صفتِه وهما بمعنًى واحدٍ.

وذهب ركن الدين الأستراباديّ مذهبَ البصريّين معلّلاً ذلك بقوله: ((لكون الصفة تابعة للموصوف ووجوب كون إعراب التابع موافقا لإعراب المتبوع وعدم وجوب كون إعراب المضاف إليه تابعا لإعراب المضاف، فإذًا لو أضيف الموصوف إلى صفته لزم الجمع بين النقيضين))[٤]، وهو يرى أنّ الصفة تتبع الموصوف في الإعراب، فلو أضيف

---

(١) البسيط : ٦٦٥/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٠٠/٢ ، و ارتشاف الضرب : ١٨٠٥/٤، وشرح شروح الذهب : ٥٨٢/٢.

(٣) ينظر : شرح الرضي : ١٩٧/٢ .

(٤) البسيط : ٦٧٤/١ .

الموصوف إليها لزم جرّه بالإضافة، والمضاف والمضاف إليه ليسا من التوابع، فيلزم اجتماع النقيضين، وكذلك فإنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد فكما لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، نحو: زيدُ زيدٍ كذلك لا يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر، أمّا ما جاء من أدلّة يفهم منها إضافة الموصوف إلى صفته كقولهم: مسجد الجامع وصلاة الأولى وجانب الغربيّ وغيرها، فقد أجاب عنها ركن الدين بقوله: ((لمّا دلّ الدليل على امتناع إضافة الموصوف إلى الصفة وجب تأويله، لئلّا يلزم الترك بالدليل، وتأويله أن نقول: إنّه مضاف إلى موصوف محذوف وتقديره: مسجد الوقت الجامع فإنّ الجامع يقع صفة للوقت كما يقع صفة للمسجد وتقدير جانب الغربيّ: جانب المكان الغربيّ، وتقدير صلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى وتقدير بقلة الحمقاء بقلة الحبّة الحمقاء))[1]، وإذا كان النحويّون الأوائل قد انقسموا في هذه المسألة، فإنّ النحويّين المُحدثينَ انقسموا أيضاً بين مؤيّد للبصريّين وآخر مؤيّد للكوفيّين[2]، ويرى الباحث أنّ ما ورد من إضافة الموصوف إلى صفته كثيرٌ في كلام العرب لا يُمكنُ ردّه، وتأويله يُحوِجُ الدارسينَ إلى تعسّفاتٍ كثيرةٍ[3] .

(١) البسيط : ٦٧٤/١ .

(٢) ينظر : مسائل الخلاف بين النحويين : ١١٤، والإمام ابن قيم الجوزية وآراؤه النحويّة : ١٩٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٨/٢ .

المبحثُ الثالثُ : آراء ركن الدين في التوابعِ وموضوعاتٍ أخر

أولاً : التوابع :

١- تعريف التوابع :

التابع في النحو هو ((كلّ ثان أُعرِبَ بإعراب سابقه من جهة واحدة))[١]، وحكمه أن يوافق المتبوع في الإعراب دائما[٢] ، فلو قيل: جاء زيدٌ الظريف، الفعل (جاء) عمل في الفاعل (زيدٌ) وتابعه (الظريف)[٣]، سواء أعمل فيهما مباشرة كالنعت أو بواسطة كالمعطوف، كقولنا: حضر زيدٌ وعمرٌو، وسواء أكانت تابعة لإعراب اللفظ كما مثّلنا أو تابعة لإعراب المحلّ [٤] ، كقول الشاعر:

فما كَعْبُ ابنُ مَامَةَ وابن سُعْدَى بأجودَ مِنْكَ يا عمرَ الجْوَادا[٥]

قال ركن الدين: ((ولا يرد النقض عليه بالتوابع المحمولة على مواضع المتبوعات ... لأنّ المراد من الإعراب السابق أعمّ من أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المحلّ))[٦]، لكنّ ركن الدين اعترض على ابن الحاجب القائل في جملة: يا أيّها الرجلُ، ((فإنّ الرجل تابع لأيّ من غير إعراب سابقه لفظا ولا تقديرا، أمّا لفظاً فلأنّه مبنيّ، وأمّا تقديرا فلكونه في محلّ نصب دون الرفع))[٧]، فأجاب ركن الدين على هذا الاعتراض المفترض بقوله: ((بأنّ المرادَ من الإعراب ما هو حقيقيّ أو شبيه بإعراب الحقيقيّ، فإنّ

---

(١) الكافية : ٢٩ .
(٢) ينظر : نحو مير : ٣٢ .
(٣) ينظر : شرح الرضي : ٢/٢٢٤ .
(٤) ينظر : البسيط : ١/٦٩٨ .
(٥) البيت لجرير في شرح شواهد المغني : ٥٦ .
(٦) البسيط :١/ ٦٩٩ .
(٧) م.ن:١/ ٦٩٩ .

حركة المنادى وإن لم تكن إعراباً لكنّها شبيهة بحركة الإعراب))[١]، ويبدو أنّ هذا الردّ غير مألوف عند النحويّين، إذ كيف يَعرِف السامع حركة الإعراب الشبيهة بالحقيقيّة من غيرها؟ لذلك استدرك قائلاً: ((واعلم أنّه لو زاد على هذا التعريف لفظاً أو محلًّا لكان أولى وأصوب واندفع أكثر هذه الاعتراضات))[٢] .

٢- اذا اجتمع الوصف بالمفرد والجملة :

صرّح النحويّون بأنّه إذا اجتمعت صفات من نوع مفرد، وظرف أو مجرور، وجملة، فالأولى الابتداء بالمفرد ثمّ بالظرف، أو المجرور ثمّ بالجملة كقوله: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ (غافر: ٢٨). فعلى القياس أن يكون الكلام على هذا النحو[٣]، بل رأى ابن عصفور أنّه لا يجوز خلاف ذلك إلّا في ضرورة، أو نادر من الكلام، أو في الشعر[٤]، ويرى ركن الدين أنّ هذا هو الأصل[٥]، إلّا إنّه جاء في القران القران الكريم والشعر العربيّ بخلافه، كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ (الانعام: ١٥٥)، وعليه قول الشاعر:

كِلِينِي لَهمٍّ يا أميمةَ نَاصِبِ ... ولَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيئ الكواكِب [٦]

ويبدو أنّ النحويّين قد سيطر عليهم القياس، فقالوا بأولويّة الوصف بالاسم المفرد على الجملة غير ملتفتين إلى السياق وما يلزمه أحيانا من تقديم وتأخير، فلو قيل: رجل يكتم إيمانه من آل فرعون مؤمن لاختلف المعنى تماما، فبهذا بانَ الغرض من التقديم، وكذلك في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ (المائدة: ٥٤)، فتقديم الوصف بهذه الجملة

---

(١)البسيط : ١/ ٦٩٩ .

(٢) م. ن : ١/٧٠٠.

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٢٩/٤ .

(٤) ينظر : المساعد على تسهيل القواعد : ٤١٢/٢ .

(٥) ينظر : البسيط : ٧٠٧/١ .

(٦) البيت للنابغة الذبياني ، ينظر : ديوانه : ٤٠ .

(يحبّهم) على المفرد (أذلّة ، أعزة) دليلٌ على علوّ مرتبتهم عند الله تعالى، وتقديم الذلّة للمؤمنين مقدّم على العزّة على الكافرين، لذا يرى الباحث أنّ الاعتبار في تتابع الصفات معقودٌ على السياق والمعنى لا على القياس الذي وضعه النحويّون وهذا ما ذهب إليه الدكتور خليل بنيان[١] .

٣- تعريف العطف :

قال ابن الحاجب: ((العطف: تابع مقصود بالنّسبة مع متبوعه، يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة))[٢]، ثمّ أخذ ركن الدين يُفصّل هذا التعريف، فقال: ((وقوله مع متبوعه يُخرّج البدل، فإنّه وإن كان مقصودا بالنسبة ليس متبوعه كذلك، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: أعجبني زيدٌ علمه، فإنّ إسناد الإعجاب إلى العلم لا إلى زيد))[٣]، فزيدٌ ليس مقصوداً بالحكم، وإنّما المقصود هو العلم، لذلك أخرج البدل من التعريف، وقد يرد على تعريف ابن الحاجب إشكال، فإنّ قولنا: جاءني زيدٌ لا عمرٌو، فإنّ عمرا ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه، وأجاب ركن الدين عن ذلك بقوله: ((ويُمكن أن يُجاب عنه بأنّه مقصود بالنسبة لأنّ عدم المجيء مسند إليه فيكون مقصودا به، والنسبة أعمّ من أن تكون إيجابيّة أو سلبيّة))[٤]، وهذا يعني أنّ ركن الدين قد أخذ في الحسبان القواعد النحويّة لا المعنى المراد من القصد بالنسبة، ففي قولنا: جاءني زيدٌ لا عمرٌو، فالمسند اليه المجيء هو زيدٌ والمسند إليه عدم المجيء هو عمرٌو، فقد اشتركا في الإسناد لكلّ واحد منهما إيجاباً وسلباً لا في المعنى.

وممّا يُشكل على التعريف أيضا قولنا: ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو، فإنّ عمراً تابع قد توسّط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف وهو المقصود بالنسبة لا زيد، فأجاب

---

(١) ينظر : النحويّون والقران : ١٧٤ .
(٢) الكافية : ٣٠ .
(٣) البسيط : ١/ ٧٢٢ .
(٤) م . ن : ١/ ٧٢٣ .

ركن الدين: ((إنّه مقصود مع متبوعه لكن في وقتين مختلفين، وليس بلازم أن يكونا مقصودين بالنسبة في وقت واحد))[١]، وليت شعري كيف يعرف السامع أو القارئ وقت مجيء كلٍّ منهما؟ وكيف يُجاب إذا كان الحكم في وقت واحد؟ وللحازميّ – وهو واحد ممّن شرح الألفيّة – رأي في أنّ المقصود بالنسبة ما قبل (بل) لا ما بعدها، لأنّ الحكم السابق هو نفي المجيء، وذلك لأنّ المعطوف بـ (بل) بعد النفي يَثْبُت له نقيض الحكم السابق، وأمَّا الحكم المذكور فالمقصود به الأوّل، يعني: ما قبل (بل)، فقولك: ما جاء زيدٌ بل عمروٌ، معناه: أن عدم المجيء ثابتٌ لزيد، وأن عمراً ثبت له المجيء، وبهذا يكون ما بعد (بل) تابعٌ لكنّه غير مقصود بالنسبة، فيكون تعريف ابن الحاجب للعطف مشكلاً[٢] .

ويرى الباحث أنّ تعريف ابن يعيش للعطف هو الأصحّ، إذ قال: ((ومعنى العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل. وأصلُه المَيْلُ، كأنّه أُميل به إلى حَيّزِ الأوّل، وقيل له نسقٌ لمُساواته الأوّل في الإعراب. يقال: ثَغرٌ نَسَقٌ، إذا تَسَاوت أسنانُه، وكلامٌ نسقٌ، إذا كان على نظام واحد. ولا يتبع هذا الضربُ إلَّا بوسيطةِ حرف، نحو: "جاءني زيدٌ وعمروٌ"، فعمروٌ تابعٌ لزيد في الإعراب بواسِطَة حرف العطف الذي هو الواوُ))[٣]، وعلى هذا نتخلّص من هذه الاعتراضات جميعها .

٤- العطف على الضمير المتّصل :

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع متّصلاً كان أو مستتراً في اختيار الكلام، نحو: (قُمْتُ وزيدٌ، وقام وعمرٌو)، ومذهب البصريّين أنّه يجوز على

---

(١) البسيط : ١/ ٧٢٣ .

(٢) ينظر : شرح الفية ابن مالك للحازميّ : ٩٥/١٧ .

(٣) شرح المفصل : ٢٧٦/٢ .

قبح في ضرورة الشعر، إلّا إذا كان هناك توكيد أو فصل، فإنّه يجوز معه العطف من غير قُبح، فلو قيل: ذهبت وزيدٌ، أو اذهبْ وزيدٌ كان قبيحاً عند البصريّين[١] .

وحجّة الكوفيّين قولُه تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۝٧﴾ (النجم: ٦-٧)، فقد عطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في: (اسْتَوَى)، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمّد بالأفق، هو مطلع الشمس، فدلّ على جوازه[٢] . وقول الشاعر:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الملَا تَعَسَّفْنَ رَمْلًا[٣]

وذهب ركن الدين مذهب البصريّين عادّاً أنّ البيت ((لضرورة الشعر وكلامنا _عن عدم الجواز _ في السعة والاختيار، ولأنّه يحتمل أن تكون الواو فيه واو الحال))[٤]. وعلّة ذلك عنده هي ((لأنّه إن كان مستكناً كان بمنزلة عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز، وإن كان بارزا نحو قاما وقاموا وضربت كان محمولاً على المستكن لشدّة اتّصاله بالفعل أيضاً، وإن كان كذلك جوّزوا عطفه عليه عند أحد الأمرين _ الفصل او التوكيد _ ليكون عطف اسم على اسم))[٥] ، وهذا تعليل البصريّين[٦]، وما يراه الباحث في هذه المسألة هو صحّة العطف على الضمير المتّصل بفاصل أو بغير فاصل في السعة والاختيار، وأقوى ما يستدلّ به على ذلك هو مجيء القران الكريم بذلك، فمع التوكيد قوله: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (الانبياء: ٥٤)، فأكّد الضمير المتّصل بالضمير المنفصل، ومن دون توكيد قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ (الرعد: ٢٣)، بعطف الاسم الموصول على الضمير الواو في

(١) ينظر : اللمع في العربيّة : ٩٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٦٦) :٣٨٨/٢ .
(٢) ينظر : اللمع في العربيّة : ٩٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٦٦) : ٣٨٨/٢ .
(٣) البيت لجرير ، ينظر : ديوانه : ٥٧ .
(٤) البسيط : ٧٢٥/١ .
(٥) م . ن : ٧٢٦/١ .
(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٦٦) : ٣٩٠/٢ ، والخلاف النحويّ في البسيط : ٥٨ .

يدخلونها. أمّا إذا كان الضمير مستترا فيتعيّن حينئذ الفصل بالتوكيد كما في قوله تعالى: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (الأعراف: ١٩)، فقد أكّد الضمير المستتر في الفعل (اسكن) بالضمير المنفصل (أنت) قبل العطف، لأنّ العطف من أحكام الألفاظ لا المعاني[١] .

أمّا إذا كان الضمير مجروراً، فمذهب البصريّين عدم جواز العطف عليه إلّا بعد إعادة الخافض، نحو: مررت بك وبزيد، وأجاز الكوفيّون، ووافقهم يونس والأخفش والشَلَوبَين وابن مالك، على العطف من دون إعادة الخافض[٢]، وحجّتهم قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ (النساء: ١)، بالخفض[٣]. وقول الشاعر :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب[٤]

بجرّ الأيّام عطفاً على الكاف المجرورة بالباء. وذهب ركن الدين مذهب البصريّين معلّلا عدم العطف بقوله: ((وإنّما لم يجز العطف إلّا بإعادة الجارّ لكون المضمر المجرور مشابها للتنوين لفظا ومعنى من حيث أنّه لا يُمكن فصل كلّ واحد منهما ممّا قبله ومن حيث أنّه لا يلفظ كلّ واحد إلّا متّصلا بما قبله وإذا كان كذلك كان الضمير المجرور كالتنوين فكما لا يجوز العطف على التنوين لا يجوز العطف على الضمير المجرور، أو نقول إنّ الضمير المجرور كالجزء ممّا قبله فكما لا يجوز العطف على بعض الاسم كذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور، أو نقول كما لا يعطف

(١) ينظر : اللباب في علل المعاني والإعراب : ٤٣١/١ .
(٢) ينظر : توضيح المقاصد : ١٠٢٦/٢ ، وهمع الهوامع : ٢٢١/٣ .
(٣) السبعة في القراءات : ٢٢٦ .
(٤) البيت لا يعرف قائله ، ورد في : الكتاب : ٢/ ٢٨٣ ، والخزانة : ٥/ ١٢٣- ١٢٦، ابن يعيش ٣/ ٧٨.

المضمر على المظهر إلّا بإعادة الجارّ للضرورة فكذلك لا يعطف المظهر على المضمر إلّا بإعادة الجارّ حملا عليه))[١].

وما ذكره في هذه المسألة من مشابهة الضمير للتنوين هو تعليل الجرجانيّ[٢] ، أمّا وما ذكره من أنّ الضمير المجرور كالجزء ممّا قبله قريب ممّا ذكره الأنباريّ[٣]، وأمّا ما ذكره في أنّه لا يُعطف على الظاهر إلّا بإعادة الجارّ فقد سبقه إليه المازنيّ[٤] .

وفنّد ركن الدين أدلّة الكوفيّين بقوله: ((والجوابُ عن الأوّل – أي البيت الشعريّ– أنّه لضرورة الشعر مع أنّه لم يوجد في فصيح الكلام، ولاحتمال أن يكون الواو فيه للقسم كما في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ (الشمس: ١)، وقيل للقسم على تقدير وربّ الأيّام، وعن الآية أنّ القراءة مردودة وأجمعوا على أنّها غير صحيحة، والصحيح النصب على حذف المضاف، أي واتقوا الله الذي تساءلون به وقطع الأرحام))[٥].

ويبدو لي أنّ التكلّف واضح في رأي ركن الدين، إذ لم يألف عن العرب القسم بالأيّام، أمّا تقديره بربّ الأيّام فتكلّف لا داعي له؛ فالأصل عدم التقدير إذا استقام المعنى، أمّا ادّعاؤه الإجماع على عدم صحّة الآية فمردود عليه كذلك، إذ كيف انعقد الإجماع وقد خالفه الكوفيّون ويونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك[٦] ، والظاهر والظاهر أن الكوفيّين لا يُجيزون العطف على الضمير المجرور إلّا في الشعر، فهذا الفرّاء وهو من كبار المدرسة الكوفيّة يقول: ((حدَّثني شَرِيكُ بن عبد الله عن الأعمش

(١) البسيط : ٧٢٧/١ .
(٢) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٥٩/٢ .
(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٦٨) : ٣٧٣ .
(٤) ينظر : معاني القران وإعرابه : ٦/٢ .
(٥) البسيط : ٧٢٨/١ .
(٦) ينظر : توضيح المقاصد : ١٠٢٦/٢، وهمع الهوامع : ٢٢١/٣ .

عن إبراهيم أنّه خفض الأرحام، قال: هُوَ كقولهم: بالله والرحم، وفيه قُبح لأنّ العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كنّى عَنْهُ ... وإنّما يجوز هذا في الشعر لضيقه))[١] .

٥-العطف على مجرور المصدر :

إذا أُضيف المصدر إلى الفاعل أو المفعول، ثمّ عطف على كلّ واحد منهما فالنحويّون في ذلك على ثلاثة مذاهب[٢] :

أ_ مذهب سيبويه ومحقّقي البصريّين، وهو أنّه لا يجوز فيه الإتباع على المحل، بل يتعيّن الإتباع على اللفظ ، فيُقال: أعجبني ضربُ زيدٍ وخالدٍ بكراً، بجر (خالدٍ) على أنّ (زيدا) فاعل في المعنى .

ب_ مذهب الكوفيّين وجماعة من البصريّين، وهو أنّه يجوز الإتباع على المحل، إلّا أنّهم في الإتباع على محلّ المجرور المفعول يلتزمون ذكر الفاعل، ولا يجوز عندهم هنا حذف الفاعل، فتقول: عجبت من شربِ الماء واللبن محمدٌ، مستدلّين على صحّة مذهبهم بقراءة الحسن[٣]﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (البقرة: ١٦١) برفع الملائكة والناس عطفاً على محل لفظ الجلالة الذي هو فاعل بالأصل ، وقول الشاعر:

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا[٤]

(فالإفلاس) الذي هو مفعول للمصدر (مخافة) بالأصل مجرور بالإضافة إليه، لكنّه منصوب المحلّ، وقد عطف (الليانا) بالنصب على محله .

---

(١) معاني القران : ٢٥٣/١ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل : ٩٢/١١ .

(٣) ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ١٦١/١ .

(٤) البيت نسب لزياد العنبري ، ينظر : ابن يعيش في شرح المفصل : ٦/ ٦٥، وقال العيني : ٣/ ٥٢: (أقول: قائله رؤبة بن العجاج) ونسب لرؤبة أيضا في الكتاب (١/ ١٩١)، وهو في ديوانه : ١٨٧ .

ج _ مذهب أبي عمر الجرميّ، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في العطف والبدل، ومنع ذلك في النعت والتوكيد، لأنّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى، فالعامل في الثاني غير العامل في الأوّل، وأمّا الصفة والتأكيد فالعامل فيهما واحد، ومحال – وهما شيء واحد – أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً، وقد أجاز ركن الدين مذهب الكوفيّين لكنّه تأوّل قول الشاعر المذكور بقوله: ((ويُحتمل أن يكون نصب الليان على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه))[١]، فهو هاهنا متأثّرٌ بمذهبه البصريّ الذي لا يُجيز العطف على المحل، قال سيبويه: ((ومن قال هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً قال: عجبتُ له من ضَرْبِ زيدٍ وعمراً، كأنَّه أَضمرَ: ويَضرب عَمراً، «أو وضَرَبَ عمراً»))[٢] أي عجبت له من ضربِ زيدٍ ويضرب عمراً فـ (عمرا) منصوب على حذف الفعل والفاعل، لا بالعطف على المحلّ، وكذلك قول الشاعر[٣] :

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهمُ والصالحينَ على سِمعانَ من جارِ

برفع الأقوام عطفاً على محلّ لفظ الجلالة الذي أصله فاعل اللعن وتأوّله ركن الدين وهو عنده الأولى بقوله: ((وجاز جرّه حملاً على لفظه، وهو أولى، ليُطابق اللفظ المعنى))[٤].

وما يراه الباحث أنّ الأدلّة الكثيرة التي ساقها الكوفيّون في جواز العطف على محل المضاف إليه كافية على صحّة قولهم[٥]، وتأويلها يحوج الدارسين إلى تعسّفات كثيرة لا داعي لها .

---

(١) البسيط : ٢٦٨/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٩١/١ .

(٣) البيت لا يعرف قائله . وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢١٩. والكامل ٢/ ١٩٩. وأمالي ابن الشجريّ : ١/ ٣٢٥.

(٤) البسيط : ٢٦٨/٢ .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل : ٩٣/١١ .

ثانياً : المصدر والمشتقات :

١ – إعمال المصدر :

المصدر: هو ((اسم الحدث الجاري على الفعل))[١]، وقد قرّر النحويّون أنّ المصدر يعمل عمل فعله في ثلاثة أحوال[٢] :

أ– أن يكون مضافا، نحو: عجبت من ضربك عمراً. ولا خلاف في إعماله بين البصريّين والكوفيّين .

ب–أن يكون منوّناً، نحو يعجبني ضربٌ عمراً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ۞ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (البلد: ١٣–١٤)، وفي إعماله خلاف[٣]، فقد ذهب البصريّون إلى جواز إعماله مطلقاً، وذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر المنوّن لا يجوز إعماله، وأنّه إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فإنّما هو محمول على فعل مضمر يفسّره المصدر من لفظه؛ ففي آيتَي سورة البلد يكون التقدير: يُطعم يتيماً، فعندهم أنّ المصدر إذا نُوّن انقطع عن أن يُحدِث إعراباً، وقد نسب إلى الفرّاء قوله: ((إن نوّنت فليس من كلام العرب إلّا مستكرهاً في الأشعار، فإذا رأيته في شعر فهو على نيّة كلامين))[٤] .

ج– أن يكون معرّفا باللّام، نحو: عجبت من الضّرب زيدٌ عمرا ، وفيه مذاهب[٥]:

---

(١) ينظر : البديع في علم العربيّة : ٥٢٠/١ ، والبسيط : ٢٦٧/٢ .

(٢) الكافية : ٤٠ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ٧٨/١١ .

(٤) ينظر : م . ن : ٨١/١١ .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٨٤٠/٢ ، والتذييل والتكميل : ٨٢/١١ .

الأوّل : مذهب الخليل وسيبويه ، وهو إجازة إعماله مطلقا كالمصدر المنوّن[١]، ومنه قول الشاعر:

ضعيفُ النَّكايَةِ أَعْدَاءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِى الأَجلْ[٢]

الثاني : مذهب الكوفيّين وهو أنّه لا يجوز إعماله، وما ظهر بعده من معمول فإنّما هو على إضمار فعل يفسّره المصدر كما قالوا في المنوّن؛ وافقهم على منع إعماله معرفاً بـ (ال) جماعة من البصريّين[٣]، منهم ابن السرّاج[٤]، وإن اختلفوا في استدلال المنع، ومنع البغداديّون إعماله البتّة[٥] .

الثالث : مذهب الفارسيّ وجماعة من البصريّين، وهو جواز إعماله على قُبح[٦] .

الرابع : مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة، وهو التفصيل بين أن تكون (ال) معاقبة للضمير فيجوز إعماله، نحو: إيّك والضرب خالداً لمسيء إليه، أو لا تكون معاقبة للضمير، فلا يجوز إعماله، نحو: عجبت من الضرب زيد عمراً .

ورأى ركن الدين أنّ إعمال المصدر المعرّف بـ(ال) ضعيف؛ ((لأنّه إنّما يعمل عند كونه مقدّراً بأن والفعل، فكما امتنع دخول اللام على أن مع الفعل فكذلك امتنع أن يدخل عليه))[٧] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٩٢/١، و شرح الرضي : ٣٢٧/٣ .

(٢) من أبيات سيبويه المجهولة القائل ينظر : الكتاب : ١/ ١٩٢، والخزانة : ٣/ ٤٣٩، والمقاصد النحويّة : ٣/ ١٣٩٧، والمفصل : ٦/ ٥٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي : ٣٢٨/٣ ، وقد نسب الرضي المنع للمبرد ولم أعثر على رأيه في كتابه .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١٧٥/١ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٦٠/٣ .

(٦) ينظر : الإيضاح العضديّ : ١٦٠ .

(٧) البسيط : ٢٦٩/٢ .

ويبدو لي أنّ ركن الدين قد تبنّى رأي سيبويه لكن على ضعف مائلا إلى رأي الكوفيّين، فهو وإن لم يُصرّح بذلك إلّا أنّه ذكر ذلك ضمنا، فبعد أن ضعّف رأي سيبويه نجده قد علّق على البيت المذكور بقوله: ((إنّ أبا سعيد نقل عن بعض البصريّين أنّه منصوب بمصدر محذوف منوّن دلّ عليه المذكور تقديره ضعيفُ النكاية به نكايةُ أعداءه))[١]، هكذا قال في كتابه، ويبدو أنّ كلامه قد تعرّض للتحريف، والصحيح أنّ التقدير كما نقل عن الرضيّ : ((ضعيفُ النكايةِ نكايةٍ أعداءه))[٢] بتنوين (نكاية)، وهذا قول الكوفيّين، ورأى ركن الدين ((أنّ إعمال المصدر المنوّن أولى لكونه نكره، مثل الفعل، ثمّ المضاف لأنّه وإن كان مضافا لكنّه في تقدير الانفصال معنى لكونه مضافا إلى الفاعل أو إلى المفعول ثمّ إعماله معرّفا بلام التعريف وهو ضعيف)) [٣]، وهو ها هنا يوافق ما ذهب إليه الزجّاج والفارسيّ والشلوبين[٤]، مخالفاً ما ذهب إليه الفرّاء وجماعة من النحويّين إلى أنّ الأولى المضاف ثمّ المنوّن؛ فعندهم أنّ المصدر لم يعمل للشبه، بل بالنيابة عن (أن) والفعل، والأصل في عمل الأسماء الإضافة، فصار المضاف أولى لوجود أصل العمل الذي يخص الأسماء، والمنوّن دونه لوجوده على حالة ليست للأسماء بالأصالة، قال الفرّاء: ((ولذلك لا تجد المنوّن في كتاب الله تعالى إلّا بفاصل؛ لأنّه يبعد من العمل المخالف للإضافة. قال: ولم تجده إلّا في الشعر. قال: وأمّا المضاف فكثير، قال تعالى : ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (فصلت: ٤٩)،

(١) البسيط : ٢٦٩/٢ ، وينظر : قول ابي سعيد السيرافيّ في شرح كتاب سيبويه : ٤٩/٢ .
(٢) شرح الرضي : ٣٢٨/٣ .
(٣) البسيط : ٢٧٠/٢ .
(٤) ينظر : المساعد على تسهيل القواعد : ٢٣٦/٢، وهمع الهوامع : ٦١/٣ .

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]))[١]، وذهب بعض النحويّين إلى أنّ إعماله مضافاً ومنوناً على حدّ سواء[٢] .

ويرى الباحث أنّ ما ذكره أبو حيّان صحيح، فالقياس هو عدم إعمال المصدر لأنّه قد دخله خاصية من خواصّ الاسم، و ((الأصل في الأسماء ألّا تعمل فإذا التقى الاسم بالاسم على سبيل التعلّق فالأصل الجرّ بالإضافة))[٣]، لذا كان إعمال المصدر عن طريق السماع لا القياس، وبما أنّ السماع يحتاج إلى استقراء كلام العرب، فالخوض في مسألة الأولى بالعمل لا سبيل لمعرفتها، إذ لا سبيل إلى استقراء كلّ كلام العرب، لذا أرى أنّ كلامهم في الأولوية في العمل لا طائل منه ، وتجدر الإشارة إلى أنّ عمل المصدر عمل فعله يعود بالأصل إلى وجود الحدث فيه، بل هو قائم على الحدث، ومن ثمّ يُمكن الحكم بعمله قياسا على الفعل وإيراده في القرآن عاملا دليل قويّ في ذلك، أمّا شهرة عمله في السماع عن العرب فواسعة .

٢- إعمال المصدر النائب عن فعله :

يعمل المصدر بلا قيد أو شرط في حالتين هما[٤] :

أ : أن يكون نائباً مناب الفعل نحو : ضرباً زيداً فـ (زيد) ها هنا منصوب بـ (ضرب) لنيابته مناب (اضربْ) وفيه ضمير مستتر مرفوع به، وقد تقدّم ذلك في باب المصدر .

ب : أن يكون المصدر مقدّراً بـ (أن والفعل) أو بـ (ما والفعل)، فيُقدّر بـ (أن) إذا أريد المضيّ أو الاستقبال نحو :عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا والتقدير: من أن

(١) التذييل والتكميل : ٨٠/١١.
(٢) م . ن : ٨٠/١١ .
(٣) م . ن: ٨٠/١١.
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : ٩٣/٣ .

ضربت زيدا أمس أو من أن تضرب زيدا غدا، ويُقدّر بـ (ما) إذا أُريد به الحال نحو: عجبت من ضربك زيداً الآن، التقدير ممّا تضرب زيدا الآن .

واختلفوا في الأوّل أي إذا كان نائبا عن فعله، فذهب سيبويه[١]، وابن السراج[٢] وابن يعيش[٣]، ونُسب إلى الأخفش والفرّاء والزجّاج، والفارسيّ[٤] إلى أنّ العامل في المعمول، والناصب له هو المصدر نفسه، وذهب آخرون منهم المبرّد[٥]، والسيرافيّ[٦] وابن الحاجب[٧] والرضيّ[٨] إلى أنّ النصب في المعمول هو بذلك الفعل المضمر الناصب للمصدر فإنّ الزرع في قولنا: سقيا الزرع، منصوب بفعل محذوف تقديره اسقِ الزرع[٩] .

وذهب ركن الدين مذهب سيبويه، إلّا أنّه فصّل فقال: ((إنّ المصدر من حيث هو عامل وهو ضعيف ... وقال الأكثرون إنّ المصدر من حيث أنّه بدل من الفعل عامل فيه))[١٠] ، فهو ها هنا يؤيّد رأي سيبويه في أنّ العمل للمصدر لكن ليس بما هو هو بل لنيابته عن الفعل، فسقياً في قولنا: (سقياً زيداً) هو نفسه عامل في زيد لنيابته مناب اسقِ .

---

(١) ينظر : الكتاب : ١١٦/١ .
(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١٣٧/١ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٧٤/٤ .
(٤) ينظر : المساعد في تسهيل القواعد : ٢٤٢/٢ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٢٢٧/٣ .
(٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٤٤٦/١ .
(٧) ينظر : الكافية : ٤٠ .
(٨) ينظر : شرح الرضي : ٣٢٨/٣ .
(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٥٥/٥ .
(١٠) البسيط : ٢٧١/٢ .

٣- إعمال اسم الفاعل :

اسم الفاعل هو ((ما اشتقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث))[١]. وقد قرّر النحويّون أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله بشروط، وهي[٢] :

١- إذا دخَلَتْ عليه (ال) التعريف فهو يعمل عمل الفعلِ الَّذي اشتُقَّ منه من دون قيد أو شرط، نحو: قوله تعالى : ﴿وَالحافِظينَ فُروجَهُمْ والحافِظاتِ﴾ (الاحزاب: ٣٥) ، قال ركن الدين: ((لأنّه حينئذ فعل تحقيقا لكنّه عُدل عنه من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لكراهتهم إدخال اللام[٣] عليه ... وإذا كان فعلا على التحقيق والفعل يعمل مطلقا فوجب فوجب أن يعمل هو أيضا مطلقا فنقول هذا الضارب أبوه عمرا الآن أو غدا أو أمس))[٤].

وتبدو علّة عمل اسم الفاعل المعرف بـ (ال) هي الشبه بالفعل، فكما أنّ الفعلَ يعملُ في الاسم من دون قيدٍ أو شرطٍ، فكذلك ما أشبهَه، وأصلُ هذه العلّة لسيبويه، إذ قال: ((هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة الّذي فَعَلَ في المعنى، وما يَعملُ فيه وذلك قولك: «هذا الضاربُ زيداً»، فصار في معنى «هذا» الّذي ضرَبَ زيداً))[٥]، واعتمدها أغلب النحويّين من بعده[٦] .

٢- أن يكون مجرّدا مِن (ال) فحينئذ يعمل بشرطين:

---

(١) الكافية : ٤١ .

(٢) ينظر : المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف : ١٢٩ .

(٣) ورد في الكتاب ((إدخال اللازم عليه وهو تصحيف ، والأصل ما ذكرناه)) .

(٤) البسيط : ٢٨٣/٣ .

(٥) الكتاب : ١٨٢/١ .

(٦) ينظر : علل النحو : ٣٠٤، واللباب : ٤٤٠، وشرح الرضي : ٣٣٤/٣ .

أ: أن يكونَ بمعنى الحالِ أو الاستقبال خلافا للكسائيّ الذي أجاز إعمال اسم الفاعل مطلقاً كما يعمل في الحال والاستقبال(١)، واستدلّ على ذلك بقولهم: زيد معطي عمرو درهما، وقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً﴾ (الانعام: ٩٦)(٢)، وفنّد ركن الدين قول الكسائيّ ومن وافقه بقوله: ((والكلّ ضعيف أمّا الأوّل فلأنّا لا نُسلّم أنّ اسم الفاعل عمل في المفعول ... وذلك لاحتمال أن يكون منصوبا بفعل محذوف دلّ عليه اسم الفاعل))(٣)، فعلى هذا فقوله تعالى: (سكنا) ليس منصوبا بجاعل، وإنّما بفعل محذوف تقديره يجعله.

ب: أن يكون واحداً من أمورٍ خمسة وهي :

فالأوّل : أن يعتمد على نفيٍ، نحو: ما قاطِعٌ أخوك رحِمَه .

والثاني : أن يعتمد على استِفهامٍ، نحو: أ سامِعٌ نصيحة أبيك ؟

ويرى ركن الدين أنّ الاستفهام والنفي ((لكونهما طالبين للفعل أكثر، ولأنّ اسم الفاعل بعدهما يستقلّ كلاما بفاعله نحو قولك: أقائم الزيدان؟ وما قائمٌ الزيدان، فلولا أنّه بمثابة أ يقوم، وما يقوم الزيدان لم يكن كلاماً لأنّ اسم الفاعل مع فاعله لم يكن كلاما))(٤) .

والثالث : أن يقع خبراً، نحو: زيدٌ مكرمٌ أخاه .

والرابع : أن يقع صفة، نحو: أنت رجلٌ مطيعٌ أباه .

---

(١) ينظر : شرح الرضي : ٣٣٤/٣ .

(٢) قرأ الكسائي وحمزة وعاصم (وجعل الليل) من غير ألف ونصبوا الليل على أنه مفعول به وقرأ باقي السبعة (وجاعل الليل) وخفضوا الليل على أنه مضاف إليه، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبعة:٤٤٢/١.

(٣) البسيط : ٢٨٢/٢ .

(٤) م . ن : ٢٧٦/٢ .

والخامس : أن يقع حالاً، نحو: جاء محمدٌ حاملاً حقيبته .

قال ركن الدين في هذه الشروط الثلاثة الأخيرة: ((وأمّا الموصوف والحال والخبر فإنّه إنّما يتحقّق بالإسناد والنسبة وهو بالفعل أولى))[١]، ولكون هذه الأمور مجتمعة تقرّب اسم الفاعل من الفعل وتشابهه به أعملوا اسم الفاعل عمل فعله .

وذهب الأخفش إلى أنّه لا يُشترط في إعماله الاعتماد على شيء ممّا ذكر، واستدلَّ على إعماله غيرَ معتمد بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ (الإنسان: ١٤) في قراءة من رفع (دانية)، فـ (دانيةٌ) عنده مبتدأ، و (عليهم) متعلق به، و (ظلالُها) فاعل بـ (دانية)، وغيرها[٢]، ومنع سيبويه والجمهور ذلك لامتناع أن يُقال قائم الزيدان؛ لكونه مفرداً والزيدان مثنّى، قال أبو سعيد: ((إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل ورفعت الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه، قُبح؛ وذلك أنّه يلزمك أن تقول مكان قام زيد وقام الزيدان، قائم زيد، وقائم الزيدان، وقائم الزيدون، والذى قبّحه فساد اللفظ لا فساد المعنى، وذلك أنّك إذا قلت: قائم الزيدان، وقائم الزيدون، رفعت قائم بالابتداء، والزيدان فاعل من تمام قائم، فيكون مبتدأ بغير خبر ... والذى يُجيزه زعم أنّ الفاعل يسدّ مسدّ الخبر، وقائل هذا يحتاج إلى برهان على ما ادّعاه، وإنّما يرتفع الفاعل باسم الفاعل، وينتصب به المفعول، إذا كان معتمدا على شيء يكون خبرا له أو صفة أو حالا أو صلة))[٣] .

ورجّح ركن الدين قول سيبويه وجمهور النحويّين قائلاً: ((واعلم أنّ قول سيبويه أقوى من قول الأخفش أمّا أوّلا فلأنّ وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل خلاف القياس، وأمّا ثانياً فلعدم استعمال الفصحاء))[٤]، ويبدو أنّ أدلّة البصريّين وسيبويه ترجّح كفتهم على

---

(١) البسيط : ٢٧٧/٢ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل : ٣٢٠/١ ، والبسيط : ٢٧٧/٣ .

(٣) شرح كتاب سيبويه : ٤٥٨/٢ .

(٤) البسيط : ٢٧٨/٢ .

رأي الأخفش ومن وافقه فإنّ اعتمادهم على القياس وحده لا ينهض دليلا قويّا على قولهم؛ لذا قال السهيليّ راداً على الأخفش ومن وافقه: ((ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله مسموعاً لاحتجّوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكن مسموعاً، وكان بالقياس مدفوعا، فأخلق به أن يكون باطلاً ممنوعاً))[١]، فإذا تزاحم السماع والقياس فالترجيح للسماع، قال ابن جني: ((واعلم أنّك إذا أدّاكَ القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كُنت عليه، إلى ما هم عليه))[٢] .

٤- استعمال اسم التفضيل :

اسم التفضيل هو اسم، مشتقّ، على وزن (أفعل) للدلالة -غالباً- على شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، نحو : محمدٌ أفضلُ من عليٍ، فهما قد اشتركا في صفة الفضل، إلّا أنّ محمّداً فاقه فيها، ومن شروط الفعل المشتقّ منه أن يكون ثلاثيّاً، متصرّفاً، تامّاً، مجرّداً لفظاً وتقديراً، قابلاً للتفاوت، غير دالّ على لون ولا عيب، ولا منفيّ، ولا مبنيّ للمفعول[٣]. ويستعمل اسم التفضيل على أحد ثلاثة أوجه[٤] :

أ - أن يكون مجرّدًا من (ال) ومن الإضافة[٥] ، فيكون مفردًا مذكّراً، وتتّصل به (من) لفظا نحو: محمد أفضل من بكر، أو تقديرًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾ (الكهف: ٣٤)، أي وأعزّ منك. وإذا كان اسم التفصيل يُفيد مجرّد الزيادة في أصل الوصف لا تفضيل شيء على شيء، لم تقترن به (من) قال تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ (الاسراء: ٥٤)، أي يعلمكم .

---

(١) نتائج الفكر في النحو : ٣٢٨ .
(٢) الخصائص : ١/١٢٥ – ١٢٦ .
(٣) ينظر : النحو الوافي : ٣/٣٩٤ ، والنحو الواضح : ٢/٢٧٦ .
(٤) ينظر : ينظر معاني النحو : ٤/٣٢٠ .
(٥) ينظر : شرح المكودي على الألفيّة : ٢٠٩ .

ويرى ركن الدين أنّ وجوب الإفراد والتذكير مع (أفعل من): ((فلصيرورة «من» جزءا منه، وحينئذ إن ثُنّي وجُمع فإمّا أن يُثنّى ويُجمع قبل ذكر (من) أو بعده، ولا سبيل إلى الأوّل، وإلّا لزم إلحاق التثنية والجمع قبل معنى الاسم بتمامه، ولا سبيل إلى الثاني لعدم جواز الفصل بين الاسم وبين علامة التثنية والجمع والتأنيث ولأنهم أجروه مجرى باب التعجّب لقربه منه في المعنى))، فإذا جاز لنا أن نقول: المحمّدان أفضل من الخالدين، على اعتبار أنّ (من) صارت جزءا من (أفعل)، فلا يجوز لنا أن نقول المحمّدان أفضلان من الخالدين، لأنّا ألحقنا علامة التثنية قبل تمام الاسم، فقد جعلوا (من) لتتمة الكلام فصار مرّكباً، والمرّكب لا يُثنّى ولا يُجمع، وكذلك فلمّا أجرى النحويّون صيغة اسم التفضيل مجرى التعجّب لفظاً ومعنى، فكما أنّ صيغة التعجّب مفردة، حملوا اسم التفضيل عليها .

ب- أن يكون معرّفا بـ (ال)، وتلزم فيه المطابقة، ولا تُذكر معه (من) التفضيليّة، تقول: (محمّد الأفضل) و (فاطمة الفضلى)[1] .

وهذه الصفة تستلزم أن يكون الموصوف بها في أعلى درجات المفاضلة، قال تعالى: ﴿وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٩)، وقال: ﴿وَلِلّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ (الاعراف: ١٨٠)، وقال: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ (الدخان: ١٦)، فالتفضيل بـ (ال) هو أعلى وأعمّ درجات المفاضلة. ولا يجمعون بين (من) والتعريف، فلا يُقال: زيدٌ الأفضل من عمرو، قال ركن الدين: ((و لا يُجمع بين اثنين من هذه الثلاثة الدالّة على المفضّل عليه للاستغناء بأحدهما عن

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥/٢٣٢٠ .

الآخر لأنّ كلّ واحد منهما دالّ على المفضل عليه المقصود))[١] ، وما ورد من ذلك في الشعر فيؤوّل، ومنه قول الشاعر :

ولستَ بالأكثَرِ منهم حصَى وإنّما العِزةُ للكاثِرِ[٢]

فإنّ (مِنهُم) لا يتعلّق بـ (الأكثر) الملفوظِ بها، ويَحتمِل أمرَين[٣] :

أحدُهما: أن يتعلق بـ (أكثر) محذوفة، دلّ عليها قوله: (بالأكثر) كأنّه قال: ولست بالأكثر بأَكْثَر منهم .

والثاني : إنّ (من) بمعنى (في)، وكأنّه قال: بالأكثر فيهم حصى .

الثالث: أن تكون الألف واللام زائدتين فلا يمتنع معهما وجود (من) كما لا يمتنع مع التجرد منهما .

ج: أن يكون مضافا وهو على ضربين[٤]:

فالأول : أن يكون مضافا إلى نكرة، فيلزم الأفراد والتذكير، نحو: (محمّد أفضل رجل) و (فاطمة أفضل امرأة)، ويلزم المضاف إليه أن يُطابق الموصوف، نحو (المحمّدان أفضل رجلين) و (المحمّدون أفضل رجال) و (الفاطمات أفضل نسوة) .

والثاني : أن يكون مضافا إلى معرفة، وتجوز فيه المطابقة وعدمها، نحو: (فاطمة أفضل النساء أو فضلى النساء) و (المحمّدان أفضل الرجال أو أفضلا الرجال)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ (البقرة: ٩٦)، فأفرد، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُواْ فِيهَا﴾ (الانعام: ١٢٣) فطابق .

---

(١) البسيط : ٣١٦/٢ .
(٢) البيت للأعشى ، ينظر : ديوانه : ١٩٣ .
(٣) ينظر: شرح المفصل ١٦٠/٢ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢٢/٥ .

ويرى ركن الدين أنّ الغرض من الإتيان بهذا الحالات الثلاثة إنّما هو ((الزيادة والتفضيل على غيره بشرط أن يكون معلوما، وذلك لا يحصل إلّا إذا كان على أحد هذه الأوجه، لأنّه لو لم يستعمل على أحد هذه الأوجه لم يعلم المفضل عليه))[١] .

ثالثا : الفعل المضارع :

أجمع النحويّون على أنّ الأفعالَ المضارعةَ معربةٌ، ولكنّهم اختلفوا في علّة إعرابها، فذهب البصريّونَ إلى أنّ العلةَ هي مشابهةُ الفعلِ المضارعِ الأسماء[٢]، وذهب الكوفيّون إلى أنّها إنّما أُعربت؛ لأنّه قد دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة[٣]، وذهب ركن الدين مذهب البصريّين مبيّناً أنّ المشابهة بين الفعل المضارع والاسم من جهتين، من جهة اللفظ ومن جهة المعنى[٤]، أمّا من جهة اللفظ فهو استواؤها في الحروف والحركات والسكنات نحو: يكتبُ وكاتب، ووقوعه موقعه في مثل قولك: زيدٌ يكتبُ، فإنّه وقع موقع كاتب لكونه خبراً، وأصل الخبر هو الإفراد، ودخول لام التأكيد في كلّ واحد منهما، كقولك : إنّ زيدا لقائم، وإنّ زيداً ليقوم .

وأمّا من جهة المعنى فهو أنّ كلّ واحد منهما شائع ومختصّ في وقتين :

فالأول فنحو : (يضرب) فإنه يحتمل الحال والاستقبال، وكذلك (رجلٌ) فإنّه يحتمل كلّ واحد من الرجال، والثاني أعني التخصيص، فإذا دخل الفعلَ سوف والسين نحو سيضرب وسوف يضرب، فإنّه يختصّ بالاستقبال، وال التعريف تجعله مخصوصاً بواحد بعينه .

---

(١) البسيط : ٣١٣/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٤/١، واللمع في العربيّة :١٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ، (مسألة ٧٣) : ٤٤٦/٢ ، وشرح الرضي : ١٣/٤ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (مسألة ٧٣) : ٤٤٦/٢ .

(٤) ينظر : البسيط : ٣٣١/٢ .

فكما أنّ الاسم مبهمٌ قبل تعريفه بـ (ال)، فكلمةَ (رجل) تصلح لكلّ واحد من الرجال، وإنّ الفعلَ المضارعَ مبهمٌ من حيث زمانه، فهو يصلح للحال والاستقبال، والجهة الأخرى من حيث التخصيص، فهما مشتركان فيه، فلو قيل: (ستضرب) تخصّص الفعل بالحرف وصار لزمان بعينه كما أنّ قولنا: (الرجل) تَخصّصَ بحرف التعريف لمعهودٍ بعينه[١]، وأشكلَ بعضُهم على هذا التعليل عادّاً أنّ الإبهامَ لا يختصُّ بالمضارع من الأفعال، وإنّما الماضي مبهمٌ أيضاً، فإنّ قولنا: (ضرب) يحتمل أن يكونَ زمانه بعيداً، ويحتمل القرب[٢] .

ومذهب الكوفيّين، ووافقهم ابن مالك، هو أنّ الشبَهَ بين الاسم والفعل المضارع أنّ كُلًّا منهما يُعرض له بعدَ التركيب معانٍ مختلفة، فاذا قيل: ((لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ، يُحتملُ النهي عن الفعلين مطلقاً، وعن الجمع بينهما، والنهي عن الأوّلِ واستئناف الثاني، فيدلَّ على كلّ معنًى منها بإعراب، فعلى الأوّل تجزم الثاني كالأوّل، وعلى الثاني تنصبه، وعلى الثالث ترفعه، فيزولُ اللبس الذي عرض في الفعل بالإعراب، كما يزول اللبس الذي يعرض في الاسم بالإعراب، نحو: ما أحسنَ زيداً ! في التعجب، وما أحسن زيدٍ؟ في الاستفهام، وما أحسنَ زيدٌ، في النفي، فلمّا كان الاسمُ والفعلُ شريكين في قبول المعاني بعد التركيب اشتركا في الإعراب))[٣].

وردّ ركن الدين مذهبهم بقوله: ((إنّ هذه المعاني ليست في الأفعال في جميع الأحوال، ألا ترى أنّك إذا قلت: هو يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربْ، لم تختلف فيه المعاني باختلاف الإعراب غير ما أوجبته الحروف الداخلة عليه، وذلك لا يتعلّق

---

(١) ينظر : التحفة الشافية : ٦٩٥/٢ .

(٢) ينظر : المحصول : ٢١٢/١، والتعليل النحويّ عند ابن إياز : ١٩٨ .

(٣) المساعد على تسهيل القواعد : ٢٠/١ .

باختلاف الإعراب))[١]، ومعنى ذلك أنّ المعنى لم يتغيّر بتغيّر الحركة الإعرابيّة، بل تغيّر بالحروف، فعلى تقدير عدم الإعراب على هذه الأفعال يبقى المعنى ثابتا، بخلاف الأسماء فإنّ معانيها تختلف باختلاف حركتها الإعرابيّة .

أمّا العامل في الفعل المضارع الإعرابَ فقد ذهب النحويّون فيه إلى مذاهب :

الأوّل : مذهب البصريّينَ أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم[٢] .

والثاني : مذهب أكثرُ الكوفيّينَ أنّه يرتفع لتجرّده من العوامل الناصبة والجازمة[٣]، ووافقهم ابن الحاجب[٤] وابن مالك[٥] .

والثالث : مذهب الكسائيّ أنّه يرتفعُ بالزائد في أوله[٦] .

والرابع : مذهب ثعلب أنّه يرتفع بمضارعته الاسم[٧] .

ومن ثَمّ شرع ركن الدين بتضعيف المذاهب التي يراها ضعيفة وينتصر لما ذهب إليه، فبدأ بمذهب الكسائيّ فقال: ((وضُعْف مذهب الكسائيّ بأنّ حرف المضارعة صار من أصل الكلمة، وبعض الكلمة لا يعمل فيها، ولأنّه يمتنع دخول عامل عليه من الناصب والجازم حينئذ لكنّه لم يمتنع))[٨]، وردّ على البصريّين حجّتهم في أنّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم، فقال: ((وفي هذا الجواب نظر؛ لأنّ المشهور من قولهم الفعل واقع موقع الاسم هو أنّ ذلك الموضع أولى بالاسم، فإذا وقع فيه الفعل حُكِمَ

---

(١) البسيط : ٣٣٤/٢ .
(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٤/٣ ، الصفوة الصفيّة : ٥١٦/٢ .
(٣) ينظر : شرح الرضي : ٢٣١/٢ .
(٤) ينظر : الكافية : ٤٤ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٦/٤ .
(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (مسألة٧٤) : ٤٤٨/٢ .
(٧) ينظر : شرح قطر الندى : ٥٧ .
(٨) ينظر : شرح قطر الندى : ٥٧ .

عليه بأنّ محلّه في الإعراب كذا وكذا، كما يُقال في زيد يقوم إنّه في محلّ الرفع بأنّه خبر المبتدأ، وليس المراد من وقوعه موقع الاسم وقوعه في موضع يصحّ وقوعه فيه وإلّا لكان جميع الحروف واقعا موقع الاسم لجواز وقوعها في ابتدأ الكلام، وهو ليس بمشهور، وإن بين قولنا: كاد زيد يفعل كذا وبين كاد زيد فاعلا بونا بعيدا))[١] .

وفي النهاية أيّد ركن الدين رأي ابن الحاجب ضمنا، وهو أنّ الفعل المضارع مُعرب لتجرّده من الناصب والجازم، فقال: ((وفي الجملة لمّا كان جواب هذه الاعتراضات مشكلاً صعباً قال المصنف: ما ذكرناه أقرب إلى المتعلِّم من قولهم يرتفع بوقوعه موقع الاسم))[٢]. وما قاله ابن الحاجب هو: ((وإمّا تجرّده من الجازم والناصب، وهو قول حُذّاق الكوفيّين وبه أقول، لسلامته من النقض))[٣]، وهو الصحيح، فلو كان الفعل المضارع معرباً لوقوعه موقع الاسم لكان الفعل الماضي معرباً كذلك؛ لأنّه يصحّ وقوعه موقع الاسم، فكما يقال: زيدٌ يقوم، يقال: زيدٌ قام .

(١) البسيط : ٢/ ٣٥٠ .
(٢) م . ن : ٢/ ٣٥١ .
(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥١٩/٣ .

الفصلُ الثالثُ

(آراء ركن الدين الأستراباديّ في المبنيّات)

المبحثُ الأوّلُ : في الأسماء المبنيّة

المبحثُ الثاني : في الأفعال

المبحثُ الثالثُ : في الحروف

المبحثُ الأوّلُ : آراء ركن الدين في الأسماء المبنيّة

أوّلًا – أحكام المنادى المفرد :

اختلف النحويّونَ في إعراب المُنادى المُفرد المعرفة والنكرة المقصودة، فذهب البصريّونَ إلى أنّه مبنيٌّ على الضمّ، وموضعُه النصبُ؛ لأنّه مفعولٌ، وذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسمَ المُنادى المُعرّفَ المُفردَ معرب مرفوع بغير تنوين، وذهب الفَرَّاء من الكوفيّين إلى أنّه مبنيٌّ على الضمّ، وليس بفاعلٍ ولا مفعولٍ[١]، أمّا ركن الدين فذهب مذهب البصريّين، واعترض على قول ابن الحاجب، فقال: ((واعلم أنّه لو قال ويُبنى على ما يُرفع به إن كان مفردا معرفة معرباً قبل دخول حرف النداء عليه، ويترك على حركة بنائه أو سكونه، إن كان مبنيّاً، نحو : يا هؤلاءِ؛ ليكون الحكم شاملاً لجميع المنادى المفرد المعرفة، لكان أصوب))[٢]، فهو يرى أنّ قولهم يُبنى على الضمّ ليس بمطّرد في جميع الكلمات، فبعض الكلمات مبنيّة في الأصل كأسماء الإشارة نحو قولهم: يا هؤلاءِ، والأسماء الموصولة نحو: يا من أدعوه لكلّ خير، فـ (من) هنا اسم موصول مبنيّ على السكون في محلّ رفع منادى، وليس كما قرّر النحويّون في أنّه مبنيّ على الضمّ، وكذلك قولهم: يا زيدان، فـ (زيدان) ليس مبنيّا على الضمّ، وإنّما مبنيّ على الألف، لذا قال ابن الحاجب: ((ويُبنى على ما يُرفع به إن كان مفردا معرفة))[٣]، وعقّب ركن الدين على قوله: ((وما ذكره أولى من قول غيره وهو يُبنى على الضم؛ لأنّه لا يتناول يا زيدان أو يا زيدون، وقوله يتناوله))[٤] .

وعلّل ركن الدين بناء المنادى المفرد المعرفة بالمشابهة بينه وبين كاف المخاطب؛ لأنّ قولهم : (يا زيدُ) بمنزلة أدعوك، وقد قرّر النحويّون أنّ الاسمَ لا يُبنى إلّا

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٤٥) : ٢٦٤/١ .
(٢) البسيط : ٤١١/١ .
(٣) الكافية : ١٩ .
(٤) البسيط : ٤١١/١ .

إذا أشبه الحرفَ بوجهٍ[١]، قال ركن الدين: ((وإنّما يُبنى المنادى إذا كان مفردا معرفة لكونه مشابهاً لكاف الخطاب من وجوه))[٢]، ثم بيّن المشابهة بينهما من أوجه[٣] :

١- إنّ المُنادى المفردَ معرفة كالضمير .

٢- إنّ المُنادى مخاطبٌ، فهو كالكاف في (أدعوك وأناديك)؛ لذلك يعود عليه ضمير المخاطب، نحو: يا زيدُ أقبل .

٣-إنّ المُنادى مفرد، كما أنّ المضمرَ مفرد .

وأصلُ تعليل ركن الدين نجده عند المبرّد، إذ شبّه المنادى بالمضمر قائلاً: ((فإن كان المنادى واحداً مفرداً معرفة بُني على الضمِّ، ولم يلحقه تنوين؛ وإنّما فُعِل ذلك به لخروجه عن الباب، ومضارعتِه ما لا يكون معرباً، وذلك أنّك إذا قلتَ: يا زيدُ، فقد أخرجتَه من بابه؛ لأنّ حدّ الأسماء الظاهرة أن تُخبرَ بها «واحد» عن واحدٍ غائبٍ، والمخبرُ عنه غيرُها فتقول: «قال زيدٌ»، فزيدٌ غيرُك وغيرُ المخاطب، ولا تقول : «قال زيدٌ»، وأنت تعنيه- أعني المخاطب - فلّما قلتَ: «يا زيدُ» ، خاطبتَه بهذا الاسم، فأدخلتَه في باب ما لا يكونُ إلّا مبنيّاً نحو : أنت، وإيّاك، والتاء في قُمت))[٤]، وممّن قال بذلك ابن السرّاج، وأبو علي الفارسيّ، وابن جني، وابن خروف، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن الناظم، والرضيّ[٥]، بخلاف ما قرّره سيبويه الذي يرى علّة البناء لمشابهة الأصوات، إذ قال: ((فأمّا المفرد إذا كان منادى فكلُّ العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك

(١) ينظر : شرح الرضي : ٢٥٦/١ .

(٢) البسيط : ٤١١/١ .

(٣) ينظر : م . ن : ٤١١/١ .

(٤) المقتضب : ٢٠٤/٤ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٣٣٣/١ ،والمسائل الحلبيات : ٣٢٠ ،والخصائص :١٧٠/١ ،وشرح جمل الزجاجي : ٦٨٤/٢ ،وشرح المفصل : ٣٢٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢٢١/١ ، وشرح ابن الناظم : ١٣/١، وشرح الرضي : ٢٥٧/٢ .

لأنّه كثُر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات))[١]، وردّ الدكتور فاضل السامرائيّ قول سيبويه بقوله: ((وهذا التعليلُ غيرُ مقبولٍ، إذ لم ينقطع الصوتُ عند المفرد المعرفة، ولا ينقطع عند المفرد النكرة، ولم ينقطع الصوتُ عند المفرد، ولا ينقطع عند المضاف أو الشبيه به))[٢]. ومن النحويّين من جمع العلّتين معاً كالسيرافيّ وأبي البركات الأنباريّ والعكبريّ [٣] .

وبيّن ركن الدين أنّ الأصل في المبنيّ أن يكون ساكناً، لأنّ البناء ضدّ الإعراب، والإعراب إنّما يكون بالحركات، فيكون البناء بالسكون، لكنّ المبنيّ إذ بُني على الحركة فلأجل ثلاثة أشياء[٤] :

١- أمّا لالتقاء الساكنين، نحو : أين وكيف .

٢- أمّا للفرق بين البناء اللازم والبناء العارض .

٣- أمّا للزوم الابتداء، نحو الباء في بزيدٍ واللام في : لزيدٍ .

ويبدو لي أنّ ركن الدين قد تكلّف في تعليل البناء على الحركة، فإنّ (أين وكيف) وغيرهما تتحرّك إذا كان بعدها اسم معرّف بـ (ال) نحو أين الطريق؟ لكن لو قيل: أينَ زيدٌ ؟ فليس ثمّة التقاء ساكنين، وهذا بخلاف قول ركن الدين، فالعرب اختارت البناء على السكون تمييزاً للكلمة عن غيرها من الكلمات المعربة[٥]، ويرى ركن الدين أنّهم بنوه بنوه على الضمّ دون غيره لأسباب منها[٦]:

١- لو بُني على الكسر لخيف الالتباس بالمضاف إلى ياء المتكلم عند حذفها في قولنا: يا غلامِ .

---

(١) الكتاب : ١٨٥/٢ .

(٢) أبو البركات بن الأنباريّ ودراساته النحويّة : ١٩٣- ١٩٤ .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٨٣/١، وأسرار العربيّة : ١٧١، واللباب : ٣٣٠/٢ .

(٤) ينظر : البسيط : ٤١٢/١ .

(٥) ينظر : التحفة الشافية : ١٩٣/١ .

(٦) ينظر : البسيط : ٤١٢/١ .

٢- لو بُني على الفتح؛ لخيف الالتباس بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا قلبت ألفاً كما لو قيل: يا غلامَ، أي يا غلامي .

وذهب الجرجانيُّ إلى أنَّه إنما بُنيَ على الضمّ؛ ليكون أبلغ في الدلالة على التمكُّن؛ لأنَّ الضمّة أقوى الحركات[١]، ومنهم من جمع العلل كما فعل النيليّ، كالعكبريّ والشاطبيّ[٢] . وذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أنّ تعليل بناء المنادى المفرد على الضمّ؛ لأنّه أُريدَ به التعريف والقصد إلى معيّن؛ لأنّ التنوينَ يدلّ على التنكير، ولم ينصب فيشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلّم، ففرّوا من النصب والجرّ إلى الضمّ[٣] .

ثانيًا - اسم (لا) النافية للجنس المفرد :

ذهب ركن الدين إلى أنّ اسم (لا) النافية للجنس مبنيّ على الفتح، متّفقًا في ذلك مع البصريّين[٤]، على حين قال الكوفيّينَ بإعرابه وأنّه منصوب في نحو: (لا رجلَ في الدَّارِ)[٥]، ووافقهم بعض البصريّين كالزجّاج والسيرافيّ[٦]، وقد فنّد ركن الدين أدلّة الكوفيّين ومَن أيّدهم، إذ ذكر ثلاثة من أدلّة الكوفيّين وهي[٧] :

أ_ إنّ (لا) تعمل عمل (إنّ) فتنصب الاسم بغير تنوين، لانحطاط درجة الفرع وهو (لا) عن الأصل وهو (أنّ) .

ب- إنّ (لا) تنصب الاسم بغير تنوين للفرق بين جواب الاستفهام المستغرق نحو: هل من رجلٍ في الدار؟ وجواب الاستفهام غير المستغرق نحو: هل رجلٌ في الدار؟

---

(١) ينظر : المقتصد : ٢/ ٧٦٨ .
(٢) ينظر : اللباب : ٣٣١/١ ، والمقاصد الشافية : ٢٦٢/٥ .
(٣) ينظر : إحياء النحو :٦١ .
(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، (مسالة: ٥٣) : ٣٠٢/١ .
(٥) ينظر : م . ن : ٣٠٢/١ .
(٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ : ١٥/٣ .
(٧) ينظر : البسيط : ٦١٨/١ .

ج _ إنّ (لا) تنصب الاسم بغير تنوين؛ لأنّه جاز العطف على اللفظ، فيُقال: لا رجلَ ولا غلاماً في الدار، فلو كانت حركة بناء لم يجز العطف عليها بالتنوين .

وردّ ركن الدين هذه الأدلّة فأجاب عن الأوّل بقوله: ((بأنّ التنوين لا يرجع ثبوته وعدمه إلى العامل، بل يرجع إلى المعمول المستحقّ له، وإذا كان كذلك لم يكن لحذفه معنى مع (لا) على تقدير كونه معرباً منصرفاً)) [١] .

وأجاب عن الثاني بقوله: ((بأنّا لا نُسلّم جواز حذف التنوين من الاسم المعرب لأجل الفرق بين الاستفهام، وليس له نظير في كلامهم))[٢] .

وأجاب عن الثالث بقوله: ((إنّه إنّما جاز العطف على اللفظ لكون حركتها مشابهة للحركة الإعرابيّة، وذلك لاطّرادها في كلّ نكرة مبنيّة مع (لا) ولعروضهما كحركات الإعراب والذي يدلّ عليه جواز العطف على الضمّ في باب النداء))[٣] .

وبعد أن أثبت ركن الدين بناء اسم (لا) النافية للجنس شرع يُبيّن العلّة في بنائه، فرأى أنّ العلّةَ في بنائه على هي لتضمّنه معنى الحرف، إذ قال: ((وعلّة بناء المفرد أنّه تضمّن معنى الحرف وهو (من) لأنّه جواب لسؤال منطوق به أو مقدّر النطق به، وهو: هل من رجلٍ في الدار؟ وكان من الواجب أن يقال: لا من رجلٍ في الدار، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، لكن حذف تخفيفاً واستغناءً عنه لكونه مذكوراً في السؤال، فتضمّن الكلام معناها فبُني))[٤]، وتُسمّى هذه العلّة علّة التضمين، ومفادها إعطاء أحد المتشابهين لفظاً أو معنى حكم الآخر[٥] .

---

(١) البسيط :١/٦١٩ .

(٢) م . ن : ١/٦١٩ .

(٣) م . ن : ١/٦١٩ .

(٤) م . ن : ١/ ٦١٨ .

(٥) ينظر : الأشباه والنظائر : ١/١٠٤ .

وما علّل به ركن الدين مستنبطٌ من تعليل أغلب النحويّين، فقد قاله العكبريّ، وابنُ الحاجب، وابنُ يعيش، وابنُ مالك، والرضيّ، والأشمونيّ، والصبّان[١]. واستدلّوا بقول الشاعر:[٢]

فقامَ يَذُودُ الناسَ عَنّا بِسَيْفِهِ وقالَ: أَلَا لا من سَبيلٍ إلى هِنْدِ

فحذفوا (من)، وضمّنوا الاسمَ معناها حين ركّبوه معها[٣]، وذهب سيبويه وابن مالك وابن عقيل[٤]، أنّ بناءَهُ لتركُّبِه مع (لا) كتركُّب خمسة عشر، ولهذا إذا فُصل منها أُعرِبَ، قال سيبويه: ((لأنّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ، نحو : «خمسةَ عشرَ»؛ وذلك لأنّها لا تشبهُ سائرَ ما يُنصبُ ممّا ليس باسم، وهو الفعلُ وما أجرى مجراه؛ لأنّها لا تعملُ إلّا في نكرة، و«لا» و«ما» تعملُ فيه في موضع ابتداء، فلمّا خولفَ بها عن حال أخواتها خولفَ بلفظها كما خولف بخمسة عشر، فـ «لا» لا تعملُ إلّا في نكرة كما أنّ «رُبّ» لا تعملُ إلّا في نكرة))[٥]، فالعلّة عند سيبويه هي أنّ (لا) جُعلت مع اسمها بمنزلة الاسم الواحد كخمسة عشر .

وذهب ابنُ الناظم مذهباً وسطاً في علّة بناء اسمها جمعَ فيه العِلّتين، إذ قال: ((وأمّا المفرد فيُبنى لتركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر، لتضمنه معنى «من» الجنسية))[٦] .

---

(١) ينظر : اللباب : ٢٣٠/١، وشرح المفصل : ٢٦٣/١، وأمالي ابن الحاجب : ٤٢٠/١ ، وشرح الرضي : ١٢٧/٢،وشرح الأشمونيّ : ٣٣٢/١ ،وحاشية الصبان : ٩/٢ .

(٢) البيت لا يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية : ٥٢٢/١ .

(٣) ينظر : شرح الشاطبي : ٤٤٢/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/٢ ،و شرح الكافية الشافية : ٥٢٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٣٤٠/١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/٢ .

(٦) شرح ابن الناظم : ١٣٤ .

وقد ردّ الدكتور حسام النعيميّ الرأي الذي تبناه ركن الدين، ووسمه بالبطلان منتصراً لرأي سيبويه ومن وافقه مستدلاً عليه بعدّة أوجه[١] :

أ- إنّا لا نسلّمُ أنّ الاسم إذا تضمّنَ معنى الحرف وجبَ بناؤه؛ إذ التمييزُ متضمّنٌ معنى (من)، والحالُ متضمّنٌ معنى (في) أو (الكاف)، وهما معربان .

ب- إنّ سيبويه لا يذهبُ إلى بناء الاسم مع (لا)، وإنّما هو معربٌ عنده .

ت- إنّ وجود معنى الحرف لم يغب عن سيبويه، فقد قال في الموضع نفسه :((فـ «لا» لا تعمل إلّا في نكرةٍ من قبل إنّها جوابٌ، في ما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبدٍ أو جاريةٍ؟ فصار الجوابُ نكرة كما انّها لا يقع في هذه المسألة إلّا نكرة))[٢] .

وهذا ما يرجّحه الباحث إذ إنّ علّة التضمين التي ذكرها ركن الدين وغيره غير مطّردة، فليس كلُّ اسمٍ يتضمّنُ معنى الحرف يُبنى، فالتمييزُ والحالُ متضمّنانِ للحروف، وهما معربانِ .

ثالثًا - أسماء الأفعال :

قرّر النحويّون أنّ أسماء الأفعال هي ألفاظٌ قامت مقامَ الأفعال ودلّت على معناها، وعملت عملها، وتكون بمعنى فعل الأمر، نحو : مه بمعنى اكفف، بمعنى الماضي نحو: شتّان بمعنى افترق، وبمعنى المضارع كأوه بمعنى أتوجّع[٣]، وتفيد الاختصار والمبالغة، لأنّها تأتي للمذكّر والمؤنّث والمثنّى والمجموع بلفظ واحد، فيقال صه يا زيدان ويا زيدون، فلا تلحقها علامة تثنية ولا جمع[٤] واختلفوا فيها، فذهب جمهور البصريّين إلى أنّ هذه الألفاظَ أسماءٌ حقيقيةٌ، وقال بعضُهم بل إنّها أفعالٌ

(١) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٠٩ .
(٢) الكتاب : ٢٧٥/٢ .
(٣) يُنظر : تمهيد القواعد : ٣٨٣٥/٨ .
(٤) يُنظر : الكناش : ٢٧٤/١ .

استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيّون إلى أنّها أفعالٌ حقيقية[١] ، ويرى أستاذنا الدكتور حسن الأسديّ أنّها أفعال لكنّها لم ترد على أوزان الأفعال[٢] .

واختلفوا في إعرابها، فذهب فريقٌ من النحويّين إلى أنّها لا موضع لها من الإعراب، وذهب المازنيّ ومن وافقه إلى أنّها في موضع نصب، وذهب بعضُهم إلى أنّها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في (أقائم الزيدان)[٣] .

وذهب ركن الدين مذهب البصريّينَ في كونها اسماً وقد استدلّ على اسميتها بقوله: ((واستُدِلّ على اسمية الكلّ بأنّه لو لم يكن اسما لزم أن يكون فعلا أو حرفا وكلًّا منهما يتعذّر، أمّا تعذّر الحرفيّة؛ فلكونها مفيدة ولا شيء من الحروف كذلك، وأمّا تعذّر الفعليّة؛ فلأنّ صيغ الأفعال ليست على صيغتها بالاستقراء وإذا تعذّر الحكم بأحدهما وجب الحكم باسميتها))[٤] ، فالعلّة علّة لفظيّة لأنّها لا تشبه صيغة الأفعال، وهذا ما قرّره سيبويه من قبل إذ قال: ((ولا يجوز أن تقول: رُوَيْدَهُ زيداً ودوُنَهُ عمراً وأنت تريد غيرَ المخاطَب، لأنَّه ليس بفعلٍ ولا يَتصرَّف تصرُّفَه))[٥] ، ورَدّ ركن الدين بعض أدلّة البصريّين على اسميّتها، فقد استدلّ بعضهم بأنّها تقع في موضع الفاعل وموضوع المفعول[٦] كما في كلمة (نزال) في قول جريبة الفقعسي :[٧]

دَعَوْنَا نِزالِ فلمْ يَنزِلُوا وكانت نِزَالِ عَليهُم أطمْ

---

(١) يُنظر : شرح الاشمونيّ : ٩١/٣ .

(٢) ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : ٩٧ .

(٣) يُنظر : توضيح المقاصد : ١١٥٩/٣، وهمع الهوامع : ٦٩/١ .

(٤) البسيط : ١٣٢/٢ .

(٥) الكتاب :٢٥٠/١ .

(٦) يُنظر : التحفة الشافية : ٥٣٢/٢ .

(٧) البيت من شواهد الأنباريّ في الإنصاف : ٤٣٦/٢، ويُنظر : شرح ديوان الحماسة : ٥٤٩ .

فقال ركن الدين: ((وقيل إنّ هذا الاستدلال ضعيف لجواز وقوع الفعل الصريح هذا الموضع، إذا أريد به اللفظ، نحو: دعوته انزل وقلته انزل وأمرته اضرب))[١] .

ومنهم من استدلّ بدخول التنوين عليها كصهٍ ومهٍ وغيرها[٢]، وأجاب ركن الدين: ((وهو دليلٌ على اسمية ما يدخل عليه التنوين لا على اسمية ما لا يدخل عليه))[٣]، وقد وقد انسحب هذا الخلاف في إسمية هذا الألفاظ إلى الدرس النحويّ الحديث، فذهب الدكتور مهدي المخزوميّ مذهب الكوفيّين[٤] ، و للدكتور إبراهيم السامرائيّ قول مغاير، فهي عنده لا أسماء ولا أفعال، بل هي قسم مستقلّ[٥] .

وأسماء الأفعال مبنيّةٌ بلا خلاف[٦]، وعلّة بنائها عند ركن الدين ((لكونها واقعة موقع الفعل ونائبة منابه وبمعناه، ولأنّ وضع بعضها وضع الحروف نحو صه ومه فبني، ثمّ أُلحِقَ البواقي به كهيهات وشتّان))[٧] ، وعند تقصي أقوال النحويّين في علّة بناء أسماء الأفعال نجد اختلافا كبيرا بينهم، فقد ردّ قول ركن الدين هذا بأنّه لا يطّرد على جميع أسماء الأفعال، إذ إنّ منها ما هو على أكثر من حرفين، نحو: هيهات وعليك ونزال وغيرها، قال النيليّ: ((فبناؤها لهذه العلّة تغليباً لجانب الأقلّ على الأكثر، ولو سلّم التساوي فيكون ترجيحاً بغير مرجّح))[٨].

وذهب الأكثرون إلى أنّها إنّما بُنيت لأنّها شابهت الحروف العاملة عمل الفعل، أي: إنّ وأخواتها، فإنّها تعمل عمل الفعل، ولا تتأثّر بالعوامل، فلمّا استعملت استعمال

---

(١) البسيط : ٢/ ١٣١ .
(٢) يُنظر : التحفة الشافية : ٥٣٢/٢ .
(٣) البسيط : ٢/ ١٣١ .
(٤) ينظر : في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ٢٠٣ .
(٥) ينظر : النحو العربيّ نقد وبناء : ١١٧ .
(٦) ينظر : تمهيد القواعد : ٣٨٦٦/٨ .
(٧) البسيط : ٢/ ١٣٠ .
(٨) التحفة الشافية : ٥٣٥/٢ .

هذه الحروف في كونها عاملةً وغيرَ متأثّرة بُنيت[١]. ويُردّ عليهم، أنّها وقعت فاعلة ومفعولة كما في البيت الذي ذكره النيليّ:

دَعَونَا نزالِ فلمْ يَنزِلُوا وكانت نِزَالِ عَليهُم أطمْ

فبوقوعها في محلّ الفاعل والمفعول به بطل هذا التعليل، وذهب ابن جني إلى أنّ هذه الألفاظ إنّما بُنيت لتضمّنها معنى لام الأمر؛ كما أنّ (كيف ومن وكم) لمّا تضمّن كلّ واحد منها معنى حرف الاستفهام بُني، وكذلك بقيّة الباب[٢]، وهذا التعليل لا يطّرد أيضاً إذ إنّه يقتضي أن تكون (هيهات بمعنى بعُدَ)، و(شتان بمعنى افترقَ)، و(أوّه بمعنى أتوجعُ) أفعالاً معربةً؛ لأنّها ماضيةٌ ومضارعةٌ وغيرُ متضمّنة لام الأمر، والواقع بخلافه.

وذهب النيليّ إلى أنّها إنّما بُنيت ((لأنّها نائبةٌ عن الجملة، ولذلك تقتصر عليها في الفائدة، والجملُ محكيّةٌ لا تعرب باعتبار كونها جملة))[٣]، وهذا يعني أنّها بمنزلة الجملة في الاستغناء بها في الكلام، وأنّها يُحسنُ السكوت عليها، فإذا قيل: صهٍ فهو مغنٍ عن اسكت بفعله وفاعله، وكذلك لو قيل: مه بمعنى اكفف، والملاحظُ على هذا التعليل أنّه يصحّ في أفعال الأمر، فهي مكوّنة من فعل وفاعل مستتر فيه فهي جملة تامّة، أمّا بقيّة الأفعال كشتّان بمعنى افترقَ، وهيهات بمعنى بعُدَ وأوّه بمعنى أتوجّعُ، فليست جملاً، فلا يحسن السكوت عليها .

وممّا سبق يتبيّنُ أنّ النحويّين قد اتّفقوا على بناء هذه الألفاظ، ولكنّهم اختلفوا في علّة بنائها، كما اختلفوا في تصنيفها، وما يرجّحه الباحث هو أنّ وقوعَ هذه الألفاظ

(١) يُنظر : شرح التسهيل : ٣٨/١، وشرح ابن الناظم١ : /١٤، وتوضيح المقاصد : ٣٠٠/١ ،وأوضح المسالك:٥٧/١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٣/١، وشرح شذور الذهب للجوجري : ٢٧٠/١، وشرح الاشمونيّ :١ /٤٣ ، وشرح التصريح : ٢٩٧/٢ .

(٢) يُنظر : الخصائص : ٥١/٣ .

(٣) التحفة الشافية : ٥٣٥/٢ .

موضعَ ما أصلُه البناءُ، وهو الفعل، وجَريَها مجراه في الدلالة سببٌ كافٍ في البناء، وليس هناك داعٍ لغيره، وهذا ما قرّره الخوارزميّ وابن يعيش والرضيّ[١] .

رابعًا – الخلاف في (إياك) وأخواتها :

اختلف النحويّون في ضمائر النصب المنفصلة وهي (إياك وأخواتها) إلى مذاهب شتّى أهمّها[٢] :

أ_ ذهب فريق من الكوفيّين إلى أنّ الكاف والهاء والياء من (إيَّاك، وإيَّاه، وإيّاي) هي الضمائر المنصوبة، وأنّ (إيّا) عماد، ووافقهم أبو الحسن بن كَيْسَانَ .

ب_ ذهب فريق آخر إلى أنّ (إيّاك) بكماله هو الضمير .

ج_ ذهب البصريّون إلى أنّ (إيّا) هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب .

د_ وذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ (إيّا) اسم مُضمر أُضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنّه لا يُفيد معنًى بانفراده، ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات؛ فخصّ بالإضافة عوضًا عمّا مُنِعَه، ولا يُعلَم اسم مضمر أُضيف غيره .

هـ _ ذهب المبرد إلى أنّه اسم مبهم أُضيف للتخصيص، ولا يُعلَم اسم مبهم أُضيف غيره .

و _ ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنّه اسمٌ مظهرٌ خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنّها في موضع جرّ بالإضافة .

وقد عرض ركنُ الدين هذا الاختلاف وذكرَ آراءهم، ثم بين رأيه بقوله : ((والمختار هو أنّ «إيّا» اسم مضمر، وما بعدها حروف دالّة على ما هي له))[٣]، وما قاله هو رأي

(١) يُنظر : التخمير : ١٣٥/٢،و شرح المفصل : ١١/٣،وشرح الرضي : ٦٨/٣ .

(٢) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٩٨) : ٥٧٠/٢ .

(٣) البسيط : ٢/ ٤٨ .

البصريّين، فـ (إيّا) ضميرٌ وما بعده حروف دالّة على المتكلّم أو المخاطب أو الغائب، لا محلّ لها من الإعراب .

خامسًا – الخلاف في (لولا) وما بعدها :

اختلف النحويّون في إعراب الاسم الواقع بعد (لولا) على مذاهب أهمّها[١] :

أ– مذهب الكوفيّين وهو أنّ الياء والكاف والهاء في (لولاي، ولولاك، ولولاه) في موضع رفع، ووافقهم الأخفش .

ب– مذهب البصريّين وهو أنّ هذه الضمائر في موضع جرٍّ بلولا، ف،، (لولا) هنا عندهم حرف جرّ .

ج– مذهب المُبَرِّد وهو أنّه لا يجوز أن يُقال (لولاي، ولولاك)، ويجب أن يُقال (لولا أنا، ولولا أنت)، فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبأ: ٣١)، ولهذا لم يرد في القرآن الكريم إلّا منفصلًا .

ومذهب المبرّد يُخالف ما جاء في كلام العرب من اتّصال هذه الضمائر بـ (لولا)، فقد ورد عنهم قول الشاعر: [٢]

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلّة النيق منهوي

ولم يُنكر ركن الدين على المبرّد هذا الرأي، كما أنكر عليه غيره كالسيرافيّ وغيره، فقد قال السيرافيّ: ((وما كان لأبي العباس –المبرّد– أن يُسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويّون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب))[٣]، إذ عدّ ركن الدين أنّ اللغة الأولى وهي (لولا أنت) هي الوجه، وإن كانت اللغة الثانية وهي (لولاك) قد رويت عن العرب، معلّلاً ذلك بقوله: ((لأنّ ما بعد لولا مرفوع بالابتداء، فالمضمر الواقع بعدها

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٢٢) : ٥٦٤/٢ .

(٢) البيت ليزيد بن الحكم الثقفيّ في ديوانه، الخزانة : ٥/ ٣٤٢، ابن يعيش : ١٢٠ .

(٣) شرح كتاب سيبويه : ١٣٧/٣ .

يجب أن يكون مرفوعاً منفصلاً، أمّا رفعه فلأنّه مبتدأ، وأمّا انفصاله فلأنّ الضمير المرفوع لا يتّصل إلّا بالفعل)) [١]، إلّا أنّه استدرك على كلامه قائلاً: ((واللغة الثانية وإن كانت قليلة لكنّها مرويّة عن الثقات فوجب توجيهها))[٢]، فهو هنا يرجّح مذهب المبرّد من جهة ويميل إلى رأي غيره من جهة أخرى، فنجده يلتمس توجيها لما ورد عن العرب المحتجّ بكلامهم في اتّصال ضمائر الجرّ بـ (لولا)، فإذا ثبت عن العرب أنّ ما بعد (لولا) مرفوع بالابتداء كقولنا: لولا زيدٌ لهلك عمرٌو، فإن ما بعدها من الضمائر يجب أن يكون كذلك، فالضمير بعدها يجب أن يكون في موضع رفع على الابتداء، كقولنا: لولا أنت لهلكتُ، ومن ثمّ اختلف النحويّون في الضمائر المتّصلة بـ (لولا)، (الكاف، والهاء ، والياء)، فذهب سيبويه إلى أنّها في موضع جرّ، و(لولا) ها هنا حرف جرّ، وهذه الضمائر لا يجوز أن تكون مرفوعة؛ لأنّها ليست من ضمائر الرفع، ولا يجوز أن تكون منصوبة لعدم وجود الناصب، فتعيّن أن تكون مجرورة، وذهب الأخفش والفرّاء إلى أنّ (لولا) حرف ابتداء على حالها، ولكنّهم وضعوا ضمير الجرّ في موضع ضمير الرفع، كما وضعوا ضمير الرفع في موضع ضمير الجرّ فقالوا: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا[٣] ، فعلى مذهب سيبويه يجوز أن تأتي (لولا) على حالتين حرف ابتداء وحرف جرّ[٤] ، وعلى مذهب الأخفش ليس لها إلّا حالة واحدة وهي أن تكون حرف ابتداء في جميع الحالات وما يتّصل بها في موضع رفع بالابتداء .

وقد استعرض ركن الدين جميع الأدلّة والردود على مذهب سيبويه، وقرّر أن يكون مذهب الأخفش هو الأقرب إلى الصحّة، وهو ما يراه الباحث، إذ إنّ مجيْ الكلمة على

(١) البسيط : ٦٦/٢ .
(٢) م . ن : ٦٦/٢ .
(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٩٧) : ٥٦٨/٢ .
(٤) ينظر: الكتاب : ٣٧٣/٢ .

معنى واحد أولى من تعدّد المعاني، إذ إنّ ذلك يشتّت أذهان الدارسين ويحوجهم إلى التأويل، وعدم التأويل أولى .

سادسًا – أسماء الإشارة :

ذهب أكثر النحويّين إلى أنّ أسماءُ الإشارة مبنيّةٌ، ما عدا (ذان) في الرفع و(ذَين) في الجرّ والنصب للمذكّر، و(تان) في الرفع و(تَين) في الجرّ والنصب للمؤنّث فقد اختلفوا فيها(١)، وقد ذكر ركن الدين ثلاث علل لبناء أسماء الإشارة لم يُرجّح واحدة على أخرى، وهذه العلل هي :

أ- علّة المشابهة، ومعنى ذلك أنّ أسماء الإشارة إنّما بُنيت لأنّ بعضها جاءت على حرفين كصيغة الحروف فـ (ذا) و (تا) وغيرها تشبه (من، وفي، وعن)، فكما بُنيت هذه الحروف التي على حرفين بُنيت هذه الأسماء للمشابهة بينهما في الوضع .

ب- علّة الافتقار، وذلك لأنّها بحاجة إلى تبيين ذات المشار إليه، فـ (ذا) يُشار بها إلى الرجل مرّة وإلى الكتاب مرّة، فيُقال: هذا الرجلُ وهذا الكتابُ، فلمّا افتقرت إلى تبيان ما تُشير إليه بنيت .

ج- علّة التضمين، أي إنّما بُنيت أسماء الإشارة لتضمّنها معنى الحرف، إذ كانت الإشارة من معاني الكلام كالشرط والاستفهام وغير ذلك من المعاني المستفادة من الحروف، فناسب أن يُوضعَ لها حرفٌ، ولكنّهم اكتفوا بهذه الأسماء عن الحروف .

ويرى الباحث أنّ علّة التضمين هي الأرجح، وهي ما عليه جمهور النحويّين(٢)، إذ قرّروا أنّ كلَّ اسمٍ تضمّنَ معنى الحرفِ فالغالب أن يكون مبنياً(٣).

---

(١) ينظر : شرح الرضي : ٣٧٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣٦٨/٢، شرح ابن الناظم : ١٣/١ ، والتذييل والتكميل : ٢١٥/٣، والمساعد على تسهيل القواعد : ١٩٤/١ .

(٣) ينظر : المسائل الحلبيّات : ١٠٣، الاقتراح : ٣٣٠/١، التحفة الشافية : ٤٩٨/٢ .

أمّا (ذان) و(تان)، فيرى ركن الدين الأستراباذي أنّهما ليسا للمثنى، وإنّما صيغتا صيغة مرتجلة للدلالة على التثنية، كما كانت (هؤلاء) للدلالة على الجمع، واستدلّ على ذلك بقوله: ((لأنّ الاسم المعرفة إذا ثُنّي زال تعريفه، فإذا لو كان (ذان) تثنية لـ «ذا» لكان نكرة، ولأنّه لو كان تثنية لقيل ذايان بردّ الألف أو ذاآن بقلب الألف همزة، ولأنّ نونه تُشدّد ونو التثنية لا تُشدّد))[١]، وما رجّحه ركن الدين هو رأي البصريّين[٢]، وعلى هذا تكون (ذان) و(تان) عنده مبنيّتين لا معربتين إعراب المثنى، فإن قيل إنّ انقلاب ألفه ياء في حالتي النصب والجرّ دليل على كونهما معربين، فأجاب ركن الدين: ((بإنّ انقلاب ألفه ياء خفضاً ونصباً ليس بدليل على كونه معرباً، لجواز أن تكون الصيغتان موضوعتين للمثنّى، واتّفق استعمال أحدهما للرفع والأخرى للنصب والجرّ))[٣] .

سابعًا – **بناء أسماء الأصوات :**

أسماء الأصوات هي ((كُلّ لفظٍ حُكي به صوتٌ أو صُوّتَ به للبهائم، فالأوّل كغاق، الثاني كنخ))[٤]، أو هي: ((ما وضع لخطاب ما لا يُعقل، أو ما هو في حكم ما لا يُعقل من صغار الآدميّين، أو لحكاية الأصوات))[٥] . وأسماءُ الأصوات كلُّها مبنيةٌ[٦]، واختلفوا في بنائها، فقال الأكثرون إنّ علّة بناء أسماء الأصوات؛ لأنّها ليست عاملة ولا معمولة، فأشبهت الحروف المهملة[٧]، وجاء عن ابن عقيل هذا التعليل في المساعد[٨]، ولكنّه علّل بتعليل آخر إذ ذهب إلى أنّها مبنية لشبهها بأسماء الأفعال في

---

(١) البسيط : ٩٣/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٩٥) : ٥٥١/٢ .

(٣) البسيط : ٩٤/٢ .

(٤) الكافية : ٣٥ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٣٩٦/٣ .

(٦) يُنظر : شرح ابن عقيل : ٣٠٧/٣، و نحو مير : ١٢ .

(٧) يُنظر : شرح الكافية : ١٣٩٧/٣، و توضيح المقاصد : ١١٦٩/٣، وأوضح المسالك : ٩٢/٤، وشرح الأشمونيّ: الأشمونيّ: ١٠٥/٣، وشرح الشاطبي (المقاصد الشافية) : ٥٢٧/٥ .

(٨) يُنظر : المساعد : ٦٦٣/٢ .

شرحه لألفيّة ابن مالك[١]، وذهب ابن يعيش[٢] والنيليّ إلى أنّها إنّما بُنيت ((لأنّ منها ما يُحكى على ما كان عليه، أي كما صوّت به من حيوان أو جماد))[٣]، وخالف ركن الدين الدين جميع الأقوال السابقة فذهب إلى إنّها إنّما بُنيت لعدم التركيب؛ لأنّ وضعه على أن يُنطق به مفردا، قال: ((وإنّما بُني هذا النوع لعدم موجب الإعراب وهو التركيب، ألا ترى أنّك لو قلت: غاق حاكياً لصوت الغراب لم يحتج إلى ما يتركّب معه لأنّ وضعه على حكاية لا غير))[٤] .

والمقصود من التركيب ها هنا هو التركيب النحويّ أي تركّبها مع الجملة، فلا تحتاج إلى تركيب نحويّ تُفهم عن طريقه، فلو قيل: نخ، للجمل، وغاق للغراب عُرف المعنى من غير تركيب، أمّا إذا وقعت في سياق التركيب النحويّ نحو: قلت: نخ، وقلت: غاق، فلماذا لم تعرب على رأي ركن الدين؟ أجاب قائلاً: ((لأنّا نقول: إنّما وقع مركباً ها هنا لأنّ المقصود منه اللفظ دون المعنى، وإذا كان المقصود منه اللفظ يُحكى على ما هو عليه من أصل وضعه من حركة وسكون و لا يُعتبَر التركيب فيه كما لا يُعتبَر في قولنا (قد) حرفٌ و(ضرب) ماضٍ، وإذا تقرّر ذلك يثبت أنّ التركيب الموجب للإعراب هو التركيب الذي يُقصد به اللفظ والمعنى))[٥] .

ومن يستقرئ كتب النحويّين يجد ما حكاه ركن الدين ليس بمطّرد، فقد أعربوا أسماء الأصوات عند التركيب، فمن ذلك قول الشاعر[٦]:

فلما دَعَت شِيبًا بجَنبي عُنَيزةٍ مشافِرُها في ماء مُزنٍ وباقِلِ

---

(١) يُنظر : شرح ابن عقيل : ٣٠٧/٣ .
(٢) يُنظر : شرح المفصل : ٩٣/٣ .
(٣) التحفة الشافية : ٥٤٢/٢ .
(٤) البسيط : ١٤٥/٢ .
(٥) م . ن : ١٤٥/٢ .
(٦) البيت للراعي النميري ، ينظر : ديوانه : ٢٠٨ .

فقد جاءت كلمة (شيبًا) مفعولا به، وهي حكاية صوت شرب الإبل الماءَ ورشفها له وهذا خلاف ما قرّره ركن الدين من كونها مبنيّة، لكنّ هذا البيت وغيره لم يغب عن ذهنه، فقد وسمه بالنادر[١] .

وقد عدّ بعض النحويّين أنّ أسماء الأصوات من أسماء الأفعال[٢]، إذ لا فرق بين قولنا: صه يا رجلُ، ونخ يا جملُ، فكلمتي (صه، و نخ) كلاهما أسم فعل مبنيّ على السكون، وردّ ركن الدين هذا الرأي بقوله: ((واعلم أنّ بعضهم قال: إنّ نخ ومثله ممّا صُوّت به للبهائم من أسماء الأفعال، وهو ضعيف؛ لأنّه لو كان كذلك لكان إمّا خبراً، وإمّا أمراً وكلّ وادٍ منهما باطل، أمّا الأوّل فظاهر، وأمّا الثاني فلأنّه لو كان كذلك لكان القائل به آمراً لما لا يُعقل امتثال الأمر بالخطاب))[٣].

ومعنى ذلك أنّها إنّما سُميّت أسماء أصوات ولم تسمَّ أسماء أفعال؛ لأنّ أسماء الأفعال إنّما وُضِعت لخطاب مَن يعقل، وهذه لم توضع لتدلّ على فعلٍ تنوب منابه، وإنّما وضعت ليحصل بها زجر البهائم، أو دعاؤها، أو نحو ذلك، ومن ثمّ قال الشاطبي: ((فلو قيل: إنّها تدلّ على معاني أفعالٍ لصحّ أن يُقال إنّ العرب وضعت لغير العاقل كلامًا تُخاطبه به، وهذا غير صحيح، فلذلك يُسمّى صوتاً))[٤] .

ثامنًا – المركّبات :

المُركّبات هي كلّ اسم مركّب من كلمتين ليس بينهما نسبة مفيدة[٥]، ويشمل المركّب من الاسم والفعل والحرف، نحو: سيبويه، وخمسة عشر، وليس أحدهما محكوماً عليه بالآخر، ولا عاملاً فيه، كغلام زيد، وتأبّط شرّا، ونحوهما لوجود النسبة فيهما، وتأبّط

(١) البسيط : ١٤٦/٢ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٩٨/٣ ، و البسيط : ١٤٧/٢ .
(٣) البسيط : ١٤٥/٢ .
(٤) المقاصد الشافية : ٥١٦/٥ .
(٥) ينظر : التحفة الشافية : ٥٤٣/٢ .

شرّا وإن كان مبنيّا، فليس بناؤه للتركيب بل لكونه محكيّا على أصله[١]، والمركّب المبنيّ على نوعين:

الأوّل: أن يكون الأوّل والثاني مبنيين معاً .

والثاني: أن يكون الأوّل مبنيّاً والثاني معرباً .

فمن الأوّل الأعداد (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ما عدا الجزء الأوّل من اثني عشر فإنّه معرب[٢]، والعلّة في بناء الجزء الثاني منه عند ركن الدين هي ((لتضمّنه الحرف؛ لأنّ أصل قولك مثلاً أخذتُ خمسة عشر، أخذتُ خمسة وعشرة، والجزء الأوّل مبنيّ لأنّه بمنزلة الجزء الأوّل من الاسم))[٣]، ومعنى قوله إنّ الجزء الأوّل إنّما بُني لشبهه بصدر الكلمة فأحدٌ من (أحد عشر) بمنزلة (جع) من جعفر[٤]، وأمّا الجزء الثاني فبُني لتضمّنه معنى الواو العاطفة، فإنّ الأصلَ (أحدٌ وعشر)، و(خمسةٌ وعشر)، وهذا قول سيبويه، إذ قال: ((وأمّا خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها، فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً. وإنّما أصلُ خمسة عشر: خمسةٌ، وعشرةٌ، ولكنّهم جعلوه بمنزلة حرف واحد))[٥].

ولعلّ قائلا يقول لمَ حُذفت الواو من (أحد عشر)؟ أجاب ركن الدين: ((وإنّما عُدل عن إثبات الواو، إمّا للتخفيف، وإمّا ليعلم أنّه المأخوذ دفعة))[٦] ، وأمّا استثناءهم (اثنا عشر) من البناء ((لتشبيههم إيّاه بالمضاف، وإن لم يكن مضافاً لأنّ أصله اثنان وعشرة وحذفوا الواو لما ذكرنا فصار اثنان عشرة ثُمّ حذف النون تشبيهاً له بنون المثنّى المضاف إلى شيء لكراهتهم ثبوت النون الذي يؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي

(١) ينظر : الكناش : ٢٧٨/١ .
(٢) ينظر : البسيط : ١٤٩/٢ .
(٣) م . ن : ١٤٩/٢ .
(٤) ينظر : التحفة الشافية : ٥٤٣/٢ .
(٥) الكتاب : ٢٩٧/٣ .
(٦) البسيط : ٢/ ١٤٩ .

يؤذن بالاتّصال، فلمّا شُبّه الجزء الأوّل بالمضاف في حذف النون شُبّه به أيضا في الإعراب لكونه حكما لفظيّا مثله))[١] .

ومن الثاني (بعلبك) و (حضر موت) و (معد يكرب)، فيُبنى جزؤه الأوّل، قال ركن الدين: ((وإنّما بُني الجزء الأوّل منه لكونه بعضاً من الاسم، وعدم استحقاق بعض الاسم الإعراب، وإنّما أُعرب الثاني لعدم موجب البناء، وأنّ أصل الاسم هو الإعراب))[٢]، ونجد هذا التعليل عند ابن الخشّاب[٣] والزمخشريّ، فقد قال في المُفصّل: ((والذي يفصلُ بين الضربين أنّ ما تضمّن ثانيه معنى حرف، بُني شطراه لوجود علّتي البناء فيهما معاً، أمّا الأوّل فلأنّه تنزّل منزلةَ صدر الكلمة من عجزها، وأمّا الثاني فلأنّه تضمّن معنى الحرف. وما خلا ثانيه من التضمُّن أُعرب وبُني صدره))[٤]، ومن قال بهذا بهذا التعليل الربعيّ وابن الصائغ وصاحب حماه والرضيّ والنيليّ[٥] .

وذهب ابنُ يعيش إلى أنّ (حضر موت ومعد يكرب ونحوهما) مشبّهة بما فيه هاءُ التأنيث من نحوِ: (طَلْحَةَ) و(حَمْزَةَ)، فأُعربت كإعرابه، لأنّ اتّصال الاسم الثاني بالاسم الأوّل كاتّصال هاء التأنيث من جهةِ أنّه زيادةٌ فيه، بها تَمامُه من غيرِ أن يكون له معنًى ينفرد به. ولو كان للثاني معنىً ينفرد به، لكان كـ (خمسةَ عشرَ) في البناء. فإنّ (العشرة) عددٌ معلومٌ، وإنّ (الخمسة) كذلك، فلمّا اجتمعا انتهيا إلى عددٍ آخرَ غيرهما[٦] .

.

(١) البسيط : ١٥٠/٢ .

(٢) م . ن : ١٥٤/٢ .

(٣) ينظر : المرتجل : ١١٣ .

(٤) المفصّل : ٢١٩ .

(٥) ينظر : الانتخاب : ٤٩، واللمحة : ٨٠٦/٢، والكنّاش : ٢٧٩/١ ، وشرح الرضي : ١١٢/٣، والتحفة الشافية : : ٥٤٧/٢

(٦) ينظر : شرح المفصّل : ١٦٣/٣ .

وعدّ ركن الدين أنّ ما ذهب إليه ابن الحاجب في رأيه في إعراب الجزء الثاني من المركّب تركيباً اسناديّاً نحو بعلبك وغيرها ليس على إطلاقه، بل هناك ثلاثة لغات هي[١]:

الأولى : ما ذكره من بناء الأوّل وإعراب الثاني كقول امرئ القيس[٢] :

لقد أنْكَرَتني بعلبكٌ وأهلُها ولابنُ جريج في قرى حمص أنكرا

وعدّها ركن الدين اللغة الفصيحة الكثيرة .

الثانية : إعراب الجزئين معاً وإضافة الأوّل إلى الثاني فيُعرب الأوّل إعراب المضاف ويُعرب الجزء الثاني إعراب المضاف إليه، ثمّ افترقوا إلى فئتين فذهب قوم إلى أنّ المضاف إليه غير منصرف فيقال: هذا بعلبكَّ للعلميّة والتأنيث، وذهب آخرون إلى أنّ الثاني منصرف فيقال: هذا بعلبكٌ بالتنوين .

الثالثة : بناء الجزئين معاً لتضمّن الثاني معنى الحرف فيُقدّرون بعلبك بقولهم: بعلٌ لبكٍّ، وعدّها ركن الدين باللغة القليلة جداً .

تاسعًا – الخلاف في (كيف) :

تباينت كلمات النحويّين في رأي سيبويه في (كيف)، فنسبوا إليه تارة القول بأنّها اسم[٣]، وتارة القول بأنّها ظرف[٤]، قال ركن الدين: ((واعلم أنّ «كيف» اسم صريح، وليس بظرف عند سيبويه، واستدلّ عليه بأنّه يُجاب باسم صريح، فإذا قيل: كيف زيد ؟ فيُقال في جوابه: صحيح أم سقيم، فلمّا كان كذلك كان اسما صريحاً، وعند غيره ظرف مكان لأنّه في تأويل على أيّ حال هو، فلمّا قُدّر بحرف الجرّ دلّ على ظرفيّته))[٥]،

(١) ينظر : البسيط : ١٥٤/٢– ١٥٥ .

(٢) ديوان امرئ القيس : ٩٧ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة المحسبيّة : ٢٤٨/١، وشرح الرضي : ١٦٩/٣، والبسيط : ١٨٤/٢ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٢٧٢، والمساعد على تسهيل القواعد : ٢٠٣/٣، والعدّة في إعراب العمدة : ٧٩/٣، وهمع الهوامع : ٢١٨/٢ .

(٥) البسيط : ١٨٤/٢ .

وذهب ركن الدين مذهبا مغايرا لما نُسب إلى سيبويه، فقد عدّ (كيف) ظرفاً إذ قال: ((لأنّك تقول: كيف زيد ضاحكاً؟ بنصب «ضاحكاً» على الحال، فعامله : إمّا المبتدأ وإمّا كيف وإمّا شيء ثالث. والأوّل باطل لأنّ الاسم الصريح لا يعمل في الحال، والثالث أيضاً ظاهر الفساد. فتعيّن أن يكون العامل فيه «كيف» فتعيّن أن يكون ظرفاً متحملاً للضمير فيكون حالاً من الضمير المستكنّ فيه نحو: أين زيدٌ قائماً))[١] .

فركن الدين يرى أنّه لمّا جاءت كلمة (ضاحكاً) منصوبة على الحال تعيّن أن تكون ظرفاً فيكون العامل فيها هو الضمير المستكن في (كيف)، وأمّا دليل سيبويه فهو الجواب، فلو قيل: كيف زيدٌ؟ فالجواب: صحيح، فصحيحٌ اسم وهو مُبدَل من كيف، إذن هي اسم، ولو كانت ظرفاً لأبدل منها بالظرف، كما أبدلوا متى وأين، فلو قيل: متى تسافر؟ فالجواب يوم الجمعة .

ويبدو أنّ مردّ هذا الاختلاف بين النحويّين في كيف إنّما هو راجع إلى فهم قول سيبويه في حديثه عن (كيف) فقد قال: ((وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأنّ معناها على أيّ حالٍ تكن أكن))[٢]، فلمّا كان معناها على أيّ حال، استدلّوا على أنّها ظرف، فلو قيل: كيف زيد؟ فالتقدير: على أي حالٍ هو ؟ فيقال على خير. ولكنّ سيبويه لم يُصرّح باسميّتها ولا بظرفيّتها بل إنّ حديثه كان عن معناها وكونها تقع في الجزاء أم لا، من ثَمّ نسب إلى ابن مالك قوله: ((لم يقل أحد إنّ كيف ظرف إذْ ليست زمانا ولا مكانا ولكنّها لمّا كانت تفسّر بقولِك على أيّ حال لكونها سؤالا عن الأَحوال العامَّة سُمّيت ظرفا لأَنَّها في تأويل الجار والمجرور واسم الظّرف يُطلق عليهما مجازاً))[٣] .

---

(١) البسيط : ١٨٤/٢ .

(٢) الكتاب : ٦٠/٣ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢٧٢ .

ولم يقتصر خلافهم على أنها اسمٌ أو ظرفٌ فحسب بل اختلفوا في مجيئها شرطاً، فمنعه البصريّون وأجازه الكوفيّون[١]، ووافق ركن الدين مذهب البصريّين منتصراً لرأيهم مستدلّاً على صحّة مذهبهم بعدم وردوه في السماع عن العرب، إذ قال: ((والذي يُقوّي مذهب البصريّين عدمُ ورود السماع به وعدم مساعدة المعنى عليه لأنّه من المحال أن يُقال بطريق كيف تكن أكن))[٢] .

فركن الدين يرى أنّ (كيف) لا تكون اسم شرط لأن لم تسمع عن العرب، فلا يقولون كيف تكن أكن، بل إن وجد نحو قولهم: كيفما تكن أكن، فعلى القياس على (أينما ومتى ما)، لذا قال بعض النحويّين: ((تجزم إذا كان معها ما، كحيث، نحو: كيفما تكن أكن؛ فليس في الجزم بها سماع، ومن أجازه صرّح بأنّه إنّما أجازه قياساً))[٣] .

عاشرًا – الخلاف في (مذ ومنذ) :

قرّر النحويّون أنّ (منذ ومذ) حرفان في موضع، واسمان في آخر بحسب معناهما، فإذا كانَ معناهما (في) فهما حرفان، وإذا كان معناهما تقدير المدَّة وابتداءها فهما اسمان، لكنّ الأكثر في (مذْ) أَن تُستعملَ اسماً، والأكثر في (منذُ) أَن تُستعمل حرفاً، وذلك أنَّ أصلَ (مذُ) هو (منْذُ)، فحُذفت نونها، والحذفُ تصرُّفٌ، وذلك بعيدٌ في الحروف[٤]، و(منذ) حرف مستقلّ برأسه عند البصريّين، ومركّب عند الكوفيّين وأصله

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٩١) : ٥٢٩/٢ .
(٢) البسيط : ١٨٣/٢ .
(٣) المساعد على تسهيل القواعد : ١٣٩/٣ .
(٤) ينظر : اللباب : ٣٦٩/١ .

(مـن ذو) التـي بمعنـى الـذي، أو (مـن إذ) وحُـذفت الهمـزة[١]، وأثـر التكلّـف علـى رأي الكوفيّين ظاهر لا يخفى[٢]، وفيهما معنيان[٣] :

الأوّل : أوّل المدّة ويجب أن يـأتي بعدهما اسم مفرد معرفة نحو : مـا رأيتـه منذ يـوم الجمعة .

والثاني : أن يُراد بهما جميع المدّة فيجب أن يأتي بعدهما المقصود من العدد، نحو ما رأيته منذ يومان، أي جميع المدّة المقصودة في العدد .

وإذا جاء بعدهما اسم مجرور فجمهور النحويّين على أنهما حرف جرّ، وإذا كانا اسمين فقد اختلفوا في إعرابهما على أقوال أهمّها[٤] :

الأوّل : مذهب البصريّين على أنّهما مبتدآن وما بعدهما خبر لهما .

الثاني : مذهب أبي القاسم الزجّاج على أنّهما خبران مقدّمان وما بعدهما مبتدأ مقدّم .

الثالث : مذهب الكوفيّين على أنّهما خبر لمبتدأ محذوف أو فاعل لفعل محذوف .

وذهب ركن الدين أنّ مذهب البصريّين هو الحقّ[٥]، قال: ((وجاز وقوعهما مبتدأ لكونهما معرفتين، ولكونهما في تأويل الإضافة، لأنّهما بمعنى أوّل المدّة أو بمعنى جميع المدّة))[٦]، وضعّف المذهبين الآخرينِ فمذهب الزجّاج ضعفه من وجهين[٧] :

---

(١) ينظر : شرح الرضي : ١٧٢/٣ .
(٢) ينظر : م . ن : ١٧٢/٣ .
(٣) ينظر : البسيط : ١٨٦/٢ .
(٤) ينظر : شرح الرضي : ١٧٢/٣ ، والبسيط : ١٨٧/٢ .
(٥) ينظر : البسيط : ١٨٧/٢ .
(٦) البسيط : ١٨٧/٢ .
(٧) ينظر : م . ن : ١٨٨/٢ .

أ- لأنّا نُخبر بأنّ أوّل المدّة يوم الجمعة، وأنّ جميع المدّة يومان، وحينئذ يكونان مبتدأين في المعنى، فلا يجوز جعلهما خبرا عمّا بعدهما، فلو قيل: ما رأيته منذ يوم الجمعة، فالمعنى ما رأيته أوّل المدّة يوم الجمعة فنحن نُخبر عن أوّل المدّة لا عن يوم الجمعة، لذا فيوم الجمعة هو الخبر، فلا يجوز أن يكون مبتدأ .

ب- فلأنّ ما بعدهما قد يكون نكرة غير مخصوصة، نحو : يومان، وحينئذ لم يجز أن يقع مبتدأ؛ فالنكرة غير المخصوصة لا تقع مبتدأ إلّا في حالات قليلة ليس هذا منها .

أمّا على رأي الكوفيّين فإنّهما لمّا كانا مركّبين من (من وذو) الموصولة، ومن (من وإذ) فذو اسم موصول يفتقر إلى صلة، وصلته أمّا اسم أو فعل، فلو قيل: ما رأيته منذ يومان، فعلى تقدير ما رأيته من الذي هو يومان، فحذفوا (هو) وبقي الخبر(يومان)، أو من إذ مضى يومان فحذفوا الفعل وبقي الفاعل[1]، وأبطل ركن الدين رأيهم بقوله: ((وغاية دليلهم الذي ذكروه على التركيب أنّ المعنى يصحّ على التركيب، وهذا القدر لا يوجب الانتقال عن الأصل، وإنّما وجب إذا لم يصحّ حمله إلّا على التركيب، وليس ها هنا كذلك، لجواز حمله على ظاهره، فتبقى دعوى التركيب تحكّماً))[2] .

وممّا ذُكر آنفاً يرى الباحث أنّ رأي البصريّين الذي وافقه ركن الدين هو الأرجح، فإنّ التكلّف واضح على رأي الكوفيّين إذ لا حاجة إلى الحذف عند استقامة الكلام بدونه.

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة) :٣٢٣/١، و البسيط : ١٨٥/٢ .
(٢) البسيط : ١٨٦/٢ .

المبحثُ الثاني : آراء ركن الدين في الأفعال

أوّلًا – فعل الأمر :

الأمر عند النحويّين هو ((صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطَب بحذف حرف المضارعة))[١]، وعقّب ركن الدين على هذا التعريف قائلاً: ((واعلم أنّ هذا تعريف للأمر المسمّى عند النحويّين والأصوليّين بالأمر، وليس بتعريف لمطلق الأمر، وتعريف مطلق الأمر يتناول أمر الغائب، واعلم أنّه لو زاد على هذا التعريف قيداً وهو– بالوضع– لئلّا ينتقض بمثل: أمَا ضربت زيداً، لكان أصوب))[٢]، فركن الدين يرى أنّ هذا التعريف الذي ذكره ابن الحاجب للأمر إنّما هو مطلق، فكان عليه أن يقيّده، إذ إنّ الأمر يشمل قولنا: اضرب، للمخاطَب، ولتضرب للغائب، واسم الفعل نحو: آمين، بمعنى استجب، والمفعول المطلق، نحو: صبراً بمعنى اصبر، والتعريف يشمل الصيغة الأولى فقط . وربما لم يذكر ابن الحاجب هذه الصيغ الأخر؛ لأنّ كلامه عن فعل الأمر لا مطلق الأمر، ويرى النحويّون أنّ كلّ ما يطلب به الفعل من الفاعل سواءً طُلب به الفعل على جهة الاستعلاء، نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (الاسراء: ٧٨)، أو طُلب به الفعل على وجه الخضوع من الله سبحانه وتعالى وهو الدعاء، نحو: اللهم ارحمنا واغفر لنا[٣].

واختلف النحويّون في فعل الأمر أمبنيّ هو أم معرب؟ فذهب البصريّون إلى أنّه مبنيّ على السكون، وذهب الكوفيّون إلى أنّ فعل الأمر المُعَرَّى عن حرف المضارعة – نحو اضرب– معربٌ مجزومٌ، فأصل (اضرب) عندهم لتضرب، إلّا أنّه لمّا كثُر استعمال الأمر للمخاطَب في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام

---

(١) الكافية : ٤٦ .

(٢) البسيط : ٢/ ٤٠٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٠٣/٤ .

فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف[١]، ومنهم من قاسه على النهي، فكما أنّ فعل النهي المسبوق بـ (لا) مُعرَب مجزوم كذلك فعل الأمر، وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره[٢]، وحجّة البصريّين أنّ فعل الأمر مبنيّ لعدم مشابهته الاسم ولعدم الإعراب، وإنّما أعربوا الأفعال أو بنوها لمشابهة ما بينها وبين الأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقيًا على أصله في البناء[٣]، وإنّ حروف الجرّ لا تعمل بالإضمار وحروف الجزم أضعف من حروف الجرّ فالأولى ألّا تعمل مضمرة[٤] .

وذهب ركن الدين مذهب البصريّين في بناء فعل الأمر مؤكّداً كلامهم بقوله: ((والعلّة المعتمدة عليها في كونها غير مجزوم أنّه مبنيّ لكونه غير مشابهة للاسم، وكون أصل الأفعال البناء))[٥]، أمّا ردّهم على حجّة الكوفيّين بأنّ فعل الأمر مبنيّ لكون الجازم لا يعمل لكونه أضعف من الجارّ، والجارّ لا يعمل مضمراً، فردّه ركن الدين بقوله: ((ولقائل أن يقول: ما تُريدون بقولكم الجازم أضعف من الجارّ، وأنّ الجازم يعمل مضمراً [كما بعد الأمر والنهي والاستفهام وغيره كما ذكرنا، فلم لا يجوز أن يعمل هنا مضمراً]؟))[٦]، والمسألة التي ذكرها ركن الدين في كون الجازم يعمل مضمراً مسألة خلافيّة بين سيبويه والمبرّد، إذ أجازها سيبويه في الشعر، فقال: ((واعلم أنّ هذه اللام قد

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٧٢) : ٤٣٠/٢ .
(٢) ينظر : م . ن ٤٣٠/٢ .
(٣) ينظر : م . ن ٤٣٠/٢ .
(٤) ينظر : البسيط : ٤١٢/٢ .
(٥) البسيط : ٤١٣/٢ .
(٦) م . ن : ٤١٣/٢ .

يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةٌ، كأنّهم شبّهوها بأنْ إذا أعملوها مضمرةً))[١]، واستدلّ على ذلك بأمثلة منها قول الشاعر[٢]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من شئ تَبالَا

وإنّما يُريد: لتفد نفسك، ومنعها المبرّد، فقال: ((النحويّون يُجيزون إِضْمَار هذه اللَّام للشاعر إذا اضطرّ ويستشهدون على ذلك ... فلا أرى ذلك على ما قالوا لأَنّ عوامل الأَفعال لا تُضمر وأضعفها الجازمة لأَنّ الجزم في الأَفعال نظير الخفض في الأَسماء))[٣] .

فركن الدين وافق رأي سيبويه في جزم الفعل المضارع بلام مضمرة، فإذا كانت تعمل لام الجزم مضمرَة فهذا ما يقوّي حجّة الكوفيّين في قولهم: إنّ فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمرة، فالحكم يسري على الفعلين معاً، ولكنّه أيّد الدليل الآخر في أنّ فعل الأمر مبنيٌّ لكونه غير مشابه للاسم، وأنّ أصل الأفعال البناء .

ثانيًا – أفعال القلوب :

أفعال القلوب هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين لها، وسُمّيت بأفعال القلوب؛ لأنّ معانيها متعلّقةً بالقلب أو بالفكر، أو بالعقل[٤]، وتُقسّم على أنواع[٥] :

أ– ما يدلّ على اليقين في الخبر، نحو : علم و وجد و درى .

---

(١) الكتاب : ٨/٣ .
(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه : ٣/ ٨ .
(٣) المقتضب : ١٣٢/٢ .
(٤) ينظر : شرح الأجروميّة : ١٧٢ .
(٥) ينظر : معاني النحو : ٦/٢ .

ب- ما يدلّ على الرجحان، نحو : ظنَّ و حسب و خال .

ج- ما يحتمل الأمرين نحو : زعم و رأى .

وهذه الأفعال من حيث العمل تنصب المبتدأ والخبر على أنّهما مفعولان لها، فلو قيل: ظننتُ زيداً قائماً، فالأصل: زيدٌ قائمٌ، ومن ثمَّ استدلَّ ركن الدين الأستراباديّ على بطلان قول الكوفيّين في أنّ اسم (كان) وخبر (إنّ) باقيان على الرفع الأصليّ[١]؛ لأنّ نسبة هذه الأفعال إلى الجزئين كنسبة (إن) و(كان) إليهما في اقتضاء كلّ واحد منهما إيّاهما، فلمّا عملت هذه الأفعال في المبتدأ والخبر وجب أن تعمل (إنّ وكان) فيهما[٢].

وذكر النحويّون أنّ لهذه الأفعال مع معموليها خصائص لا يُشاركها فيها غيرها وهي [٣]:

الأولى : أنّ هذه الأفعال لا تقتصر على أحد مفعوليها، فلا بدّ من ذكرهما معاً؛ لأنّ المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين: من جهة العامل فيه، ومن جهة أنّ أحد ركني الجملة، فلمّا تكرّر طلبه امتنع حذفه[٤]، وإن جاز حذفهما معاً، كقوله تعالى: ﴿وَيَومَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ زَعَمُم﴾ (الكهف: ٥٢)، والتقدير: زعمتموهم إيّاهم .

وردّ ركن الدين هذا الرأي بقوله: ((وفيه نظر؛ لأنّ هذا الحكم غير متحقّق في الأصل: أعني المبتدأ والخبر؛ لأنّ حذف كلّ واحدٍ من المبتدأ والخبر جائز إذا دلّت عليه قرينة كما هو مذكور في باب المبتدأ والخبر، مع أنّ حذف أحد مفعولي باب علمتُ واقعٌ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضلِهِۦ هُوَ

(١) ينظر : التذييل والتكميل : ١١٥/٤ .
(٢) ينظر : البسيط : ٤٣٠/٢ .
(٣) ينظر : م . ن : ٤٣٢/٢ .
(٤) ينظر : شرح ابن الناظم على الفيّة ابن مالك : ١٥١ .

خَيراً لَّهُم﴾ (آل عمران: ١٨٠)، على قراءة من قرأ بالياء، أي ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله، أي البخلُ هو خيراً لهم))[١] .

الثانية : الإلغاء ولهذه الأفعال من حيث الإلغاء على ثلاث حالات[٢] :

أ_ أن تتقدّمَ على معموليها فتقول: ظنّنت أخاك حاضراً، فإذا تقدمّتْ وجب إعمالها عند البصريّين، ولا يجوز الإلغاء، فـ(ظنّنتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(أخاك) مفعولٌ به أول، و(حاضراً) مفعولٌ به ثانٍ، وذهب الكوفيّون والأخفش إلى جواز إلغاء العامل المتقدّم[٣]. وذهب ركن الدين مذهب البصريّين فقال: ((والإعمال واجبٌ فيها لكونها متقدّمة، والتقديم من أعلام العناية والإلغاء من دلائل ضعفها، فلا يجتمع الإلغاء والتقديم))[٤] .

ب_ أن تتوسّط، كما إذا قلت: أخاك ظنّنت حاضراً، فحينئذٍ جاز الإعمالُ وجاز الإلغاءُ، فالإعمالُ نصبُ مفعولي ظنّ بها، فتقول: أخاك ظنّنت حاضراً، فـ(أخاك) مفعولٌ أول مقدّم على عامله، و(ظنّنتُ) فعل وفاعل، و(حاضراً) مفعولٌ ثانٍ، ويجوزُ الإلغاءُ، فتقول: أخوك ظنّنت حاضرٌ، فـ(أخوك) مبتدأ مرفوع بالابتداء، و(ظنّنتُ) فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ معترضةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، و(حاضرٌ) خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ. وجمهور النحويين على استواء الوجهين بدون ترجيح، وذهب بعضهم – ومال إليه ابن هشام – أنّها إذا توسّطت هذه الأفعال بين معموليها، فالإعمال أرجح[٥]، وذهب ركن الدين مذهب الجمهور فقال: ((يجوز فيها الإعمال والإلغاء، كقوله[٦] :

أبا الأراجيز يا ابن اللّؤم توعدني وفي الأراجيز خلتُ اللؤمُ والخورُ)) [٧]

---

(١) البسيط : ٤٣٣/٢ .

(٢) م . ن : ٤٣٢/٢ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك : ٥٦/٢ .

(٤) البسيط : ٤٣٣/٢ .

(٥) ينظر : م . ن : ٥٠/٢ .

(٦) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب : ١/ ١٢٠ .

(٧) البسيط : ٤٣٤/٢ .

فـ (اللؤم) مبتدأ مُؤخّر و(في الأراجيز) في موضع رفع؛ لأنّه خبر مقدّم، وأُلغيت (خلت)؛ لتوسّطها بينهما، فالأصل : خلتُ اللؤمَ والخورَ في الأراجيزِ .

جـ أن تتأخّر عن معموليها، نحو: زيداً قائماً ظنّنت، فيجوزُ الإعمالُ ويجوز الإهمالُ، فتقول: زيداً قائماً ظنّنت، فـ(أخاك) مفعولٌ به أوّل لظنّ مقدّم عليه، و(قائماً) مفعولٌ ثانٍ مقدّم و(ظنّنتُ) فعلٌ وفاعلٌ، وتقول: أخوك قائمٌ ظنّنت، فـ(أخوك) مبتدأ، و(قائمٌ) خبر، و(ظنّنتُ) فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ لا محلَّ لها من الإعراب، وقالوا: الإهمالُ وإن كان جائزاً أرجحُ من الإعمال؛ لأنّ القاعدة عندهم في الفعل أنّه وإن كان أقوى في العمل، بل هو الأصلُ في العمل، لكنّ قوتَه تكون فيما إذا تقدّم على المعمول، وأمّا إذا تأخّر، فإنّه يضعف، ولذلك لمّا توسّط العامل بين معموليه استوى الأمران عند الجمهور، ولم يترجّح النصب مع أنّ العامل فعلٌ، لأنّه لم يتقدّم على معموليه، بل توسّط فحينئذٍ ضعف، فلمّا تأخّر ازداد ضعفاً، فصار الإهمال أولى[1]. وهذا ما ذهب إليه ركن الدين إذ قال: ((ينبغي أن يُعلم أنّ الإعمال مع التوسط أولى من الإلغاء، والإلغاء أولى من الإعمال))[2] .

ويرى الدكتور فاضل السامرائيّ أنّ مسألة الإلغاء والإعمال ليست مسألة اختياريّة، وإنّما هي ترجع إلى المعنى ((فالمُتكلّمُ مُقيّدٌ بالمعنى، فليس له أن يُعمل أو يُلغي من دون نظر إلى القصد والمعنى، فمعنى الإعمال أنّ الكلامَ مبنيٌّ على الظنّ، تقدّم الفعل أو تأخّر، ومعنى الإلغاء أنّ الكلامَ مبنيٌّ على اليقين، ثمّ أدركك الشكُّ فيما بعد، فقولك : «محمداً قائماً ظنّنتُ» مبنيّ على الشكّ ابتداء، وقولك : «محمدٌ قائمٌ ظنّنت» مبنيٌّ على اليقين، فإن بنيتَ كلامك على الظنّ، نصبتَ، تقدّم الفعل أو تأخّر، وإن بنيتَه على اليقين، رفعتَ))[3] .

---

(١) ينظر : فتح رب البريّة : ٣٩٨/١ .

(٢) البسيط : ٤٣٤/٢ .

(٣) معاني النحو : ٣٣/٢ .

الثالثة : التعليق ((وهو إبطال العمل لفظاً لا محلّاً))[١]، ويبطل عملها إذا وقعت قبل استفهام أو نفي أو لام الابتداء، نحو قولنا: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو، قال ركن الدين: ((وإنّما يبطل عملها إذا وقعت قبل أحد هذه الأشياء لأنّ كلّ واحد من هذه الأشياء يقتضي صدر الكلام، فلو أُعملتْ لم تكن في صدر الكلام، لكنّ الجزأين اللذين هما في قولك: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو في موضع نصب، لأنّ العلم قد وقع عليهما في الحقيقة، وعدل عنه محافظة للّفظ، فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال))[٢] .

الرابعة : يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد نحو: علمتُني وعلمتَك، أي علمتُ نفسي وعلمتَ نفسك، وكقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَىٰ ۞أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾ (العلق: ٦ و ٧)، ففي رآه ضمير الإنسان والهاء يعود عليه أيضاً ولم يجز ذلك في باقي الأفعال، قال ركن الدين: ((فلا يُقال: ضربتُني؛ لأنّ الغالب تعلّق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم إلى المغايرة بينهما فلو قيل: ضربتني لسبق الفهم ضربتني انتَ فلرفع التوهّم عدل إلى إيراد النفس، ولا تدفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام هذا الغائب لكونه قويّاً، وليس كذلك باب علمت؛ لأنّه يتعلّق بالاعتقادات من العلم والظنّ وعلم الإنسان وظنّه بنفسه يتعلّق بصفات نفسه أكثر ممّا يتعلّق بصفات غيره))[٣] .

ثالثًا- الأفعال الناقصة :

قال ابن الحاجب: ((الأفعال النّاقصة: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة))[٤]، وهي (كان وأخواتها)، وردّ ركن الدين هذا التعريف بقول: ((ولقائل أن يقول إنّ هذا

---

(١) شرح الأشمونيّ : ٣٦٣/١ .
(٢) البسيط : ٤٣٦/٢ .
(٣) م . ن : ٤٣٨/٢ .
(٤) الكافية : ٤٧ .

التعريف إنّما يكون صحيحاً لو كان اسم «كان» فاعلاً، وظاهرٌ أنّه ليس كذلك، فالأولى أن يُقال في تعريفها إنّها أفعال وضعت لتقرير ثبوت الخبر للمبتدأ على صفة مخصوصة))[١]، وما ذهب إليه ركن الدين صحيح، إذ إنّ (كان وأخواتها) وإن كانت أفعالاً، إلّا أنّها لا تُشعر بحدوثها من قبل الفاعل، فالفاعل هو من قام بالفعل، وليس فاعلها كذلك، لذلك سُمّيت بالناقصة، إذ إنّها لا تدلّ على حدث معيّن قام به الفاعل، وإنّما تدلّ على زمان فقط[٢]، وذكر ركن الدين قولين لتسميتها بالناقصة[٣]:

أ : هو نقصانها من سائر الأفعال لأنّها تدلّ على الحدث فقط وإنّما تدلّ على الحدث المقرون بالزمان، فلو قيل: ضرب، ففيه زمن وهو الماضي، وفيه حدث وهو الضرب، وهذه تدلّ على زمان فقط، فلو قيل: (كان) فلا تُفيد غير الزمن الماضي .

ب : إنّ سائر الأفعال يتمّ بمرفوعه، وهذه لا تتمّ به وتحتاج إلى منصوب لتُفيد وليكون عوضا عن الحدث المسلوب .

والعلّة الثانية التي ذكرها وهي علّة الافتقار إلى الخبر، إذ لا تُؤلّف مع مرفوعها جملةً يحسُنُ السكوتُ عليها، وهذا التعليل نجدُ أصله عند سيبويه، إذ قال: ((هذا باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ، ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل، كما لم يجز في ظنّنتُ الاقتصارُ على المفعول الأوَّل، لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ ... وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الفعل ممّا لا يَستَغني عن الخبر))[٤]، والمراد بـ(اسم الفاعل) عند سيبويه هو اسم كان، وهو غير المصطلح الذي استقرّ على أحد أنواع المشتقّات، وكذا (اسم المفعول) وهما تسميتان تُشبّه حال

---

(١) البسيط : ٤٤٤/٢ .

(٢) ينظر شرح ابن الناظم : ٩٨ .

(٣) ينظر : البسيط : ٤٤٢/٢ .

(٤) الكتاب : ٤٥/١ .

اسم (كان) وخبرها بمعمولي الفعل المتعدّي لواحد كما يبدو للباحث . وقد قال بهذه العلّة ابن الحاجب، وابن مالك، والرضيّ، وابن إياز، وابن هشام، والنيليّ، وابن عقيل[١]، ومن المحدثين الدكتور محمّد عيد[٢] .

أمّا العلّة الأولى فلم يرتضها الرضي الأستراباديّ، فقد قال: ((وما قال بعضهم من أنّها سميت ناقصة، لأنّها تدلّ على الزمان دون المصدر ليس بشيء لأنّ (كان) في نحو: كان زيد قائمًا، يدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلّ على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله، فجيء أوّلا بلفظ دالّ على حصولٍ ما، ثمّ عُيّن بالخبر ذلك الحاصل، فكأنّك قلت: حصل شيء، ثمّ قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا، ثمّ تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن على قبل تعيّن الشأن))[٣].

رابعًا – تقديم خبر (ليس) عليها :

من المسائل الخلافية بين النحويّين مسألة جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فمذهب البصريّين هو جواز تقديم خبرها عليها، و جوّزوا تقديم خبر (كان) عليها، ومذهب الكوفيّين هو منع تقديم خبرها عليها، وإليه ذهب بعض البصريّين[٤]. واستدلّ البصريّون على جواز تقديم خبرها عليها بقوله تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨)، فإنّ قوله تعالى: (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) يتعلّق بـ (مصروفاً)، وقد قدّمه على (ليس)، وتقدير الآية ليس اليومُ مصروفاً عنهم يومَ يأتيهم، فقوله: (يوم يأتيهم) ظرف منصوب بالخبر، ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) عليها لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأنّ المعمول تابع للعامل، والذي يدلّ على ذلك أنّ الأصل في العمل للأفعال، و(ليس) فعل،

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٦٧ ، و شرح التسهيل : ١ / ٣٢٠ ، وشرح الرضي : ١٤٨/٤، وقواعد المطارحة : ٥٩، والتحفة الشافية : ٧٦٤/٢، وشرح قطر الندى : ١٨٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٧٩ .

(٢) ينظر : نحو الألفيّة : ١٨٣/١ .

(٣) شرح الرضي : ١٤٨/٤ .

(٤) ينظر : الأنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ١٨) : ١٣٠/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧٨/١، وشرح الأشمونيّ: ٢٣٤/١، والأفعال الناسخة : ١٠٠ .

بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرّفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها(١)، وحجّة الكوفيّين(٢) :

أ- أنّ (ليس) فعل يُفيد النفي، ولا يجوز تقديم معمول النفي على النفي فلا يقال: أضرب لن، والمراد لن أضرب .

ب- أنّها غير متصرّفة، فهي قاصرة عن أخواتها ولا تجري مجراها .

ج- أنّها بمعنى (ما) ولهذا لم تلحقها نون الوقاية، منه قول الشاعر(٣):

عَدَتْ قَوْمِي كَعِدِيدِ الطَّيْسِ إذْ ذهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي

فجاءت (ليس) بغيرِ نون تشبيهًا لها بالحرف، لقلّةِ تمكُّنها، وعدمِ تصرُّفها .

وبعد أن ذكر ركن الدين أدلّة الفريقين رجّح مذهب الكوفيّين قائلاً: ((ويُمكن لمن أراد أن ينصر مذهب الكوفيّين أن يقول: لا نُسلّم أنّه منصوب وإنّما هو مرفوع بالابتداء، وإنّما بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْۚ﴾ (المائدة: ١١٩)، ولئن سلّمنا أنّه منصوب لكن لا نُسلّم أنّه منصوب بالخبر بل نقول: إنّه منصوب بإضمار فعل يُفسّره الخبر، ولا نُسلّم أيضاً أنّ كلّ فعل يتصرّف معمولها بالتقديم، ألا ترى أنّ عسى وبئس ونِعمَ أفعال مع أنّها لا يتصرّف معمولها بالتقديم؟))(٤)، ومعنى ذلك أنّ إعراب (يوم) برأي ركن الدين إنّما هو اسم مبنيّ على الفتح في محلّ رفع مبتدأ، ولو سلّمنا أنّ الفتحة للنصب، لكنّها ليست خبر (ليس)، بل هي مفعول به لفعل محذوف، والتقدير لا يُصْرَفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ(٥) .

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ١٨) : ١٣٠/١ .

(٢) ينظر : البسيط : ٤٥٩/٢ .

(٣) البيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه : ١٧٥ .

(٤) البسيط : ٤٥٩/٢ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٩٠/٢ .

خامسًا – أفعال المقاربة :

أفعال المقاربة: هي أفعال ناقصة ((سُمّيت أفعالَ المقاربة لأنّها جِئَ بها لتدلّ على تقريب الخبر من المخَبرِ عنه، فإنّما أتت لمعنى في المبتدأ والخبر، كما جاءت كان وأخواتُها لمعنى فيهما، وهو كونُ ذلك في الزمان المعيّن؛ فلذلك عُدّت من النواسخ))[١]، قال ركن الدين: ((والذي يدلّ على كونها أفعالاً اتّصال الضمير بها على نحو اتّصاله بالأفعال في قولك: عسيتُ وعسينَ إلى آخره، وانقلاب لام عسى ألفاً، وعين كاد واواً ودخول تاء التأنيث عليهما))[٢] ، وقوله هذا دليلٌ على ترجيحه فعليّة (عسى) ردًّا على من قال بأنّها حرف[٣] ، وقد أُفرد لها بابٌ يخصّها لما تتماز به عن باب (كان وأخواتها)؛ لأنّها تختلف عن كان وأخواتها بكون خبرها فعلاً مضارعاً[٤]، واستدلّ ركن الدين على أنّ أصل خبرها النصب بمجيئه منصوباً صريحاً بأدلّة من أقوال العرب المعتدّ بكلامهم، ومنها قول الشاعر[٥] :

فَأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدت آئِبًا وكم مثلها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ

فقوله: (كدت آئبا) دليلٌ على مجيء خبر كاد اسما مفردا، وكان القياس أن يكون فعلا.

ومن أمثال العرب التي يظهر فيها الخبر اسما قولهم : (عَسَى الغُوَيْر أبْؤُساً)[٦]، فحذفوا (أن) والفعل، وجعلوا مكانهما اسما منصوبا، وهذا دليلٌ على أنّ موضع خبرها

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للشاطبيّ : ٢٦١/٢ .

(٢) ينظر : البسيط : ٤٦٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي : ١٧٥/٤ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك: ١ / ٥١٥

(٥) هذا البيت لتأبط شرا، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان، ينظر: شرح التبريزيّ : ١/ ٧٥ ، وشرح المرزوقيّ : ٧٤–٨٤ ، والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل : ٩٢٣ .

(٦) الغُوَيْر: تصغير غَارٍ، والأبؤس: جمع بُؤس، وهو الشدة. وأصل هذا المثل فيما يُقَال من قول الزبَّاء حين قَالت لقومها عند رجوع قَصير من العراقَ ومعه الرجال وبات بالغُوَير على طريقه "عَسَى الغُويرُ أبؤسا" أي لعل الشرَّ يأتيكم من قبل الغار ، ينظر : مجمع الأمثال : ١٧/٢ .

نصب[١] ، ((وكان القياس أن يقال: عسى الغوير أن يبأس، إلّا أنّهم رجعوا إلى الأصل المتروك، فقالوا: عسى الغوير أبؤسًا، فنصبوه بعسى؛ لأنّهم أجروها مجرى قارب، فكأنّه قيل: قارب الغوير أبؤسًا؛ وهو جمع بأس، أو بؤس))[٢]، وهذا عندهم شاذٌّ لا يُقاس عليه، قال ابن جني: ((وممّا يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسمًا صريحًا نحو قولك: عسى زيد قائمًا أو قيامًا، هذا هو القياس غير أنّ السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم... ومنه المثل السائر: عسى الغوير أبؤسًا))[٣] ، وهذا الاستعمال عند المبرّد صحيح، فقد رأى أنّ التقدير : عَسى الغوير أَن يكون أبؤساً؛ لأَنّ خبر (عَسى) هو أن والفعل أَو الفعل المُجَرّد[٤]، لكنّ ركن الدين رفض هذا الرأي متمسّكاً برأي جمهور النحويّين فقال: ((ولا يصحّ أن يُقدّر: عسى الغوير أن يكون أبؤساً، كما هو مذهب المبرّد لما فيه من حذف الموصول وإبقاء الصلة مقامه))[٥]، ثمّ شرع ركن الدين بتفصيل أفعال المقاربة، فذكر فعلين، هما :

أ : عسى :

فقال: ((وأمّا الذي وُضع لدنوّ الخبر رجاءً فعسى، وهو غير متصرّف، بمعنى أنّه لا يأتي منه المضارع واسم الفاعل والأمر والنهي، فلا يُقال: يعسى فهو عاسٍ واعسَ ولا تعسَ))[٦]، و علّة عدم تصرّف (عسى) عند ركن الدين هي الحمل على النظير، وهو (لعل)، ((لأنّ كلّ واحد منهما للطمع لأن يكون والإشفاق على أن لا يكون، ولأنّها التزمت «أن» في خبرها و«أن» تدلّ على الاستقبال فاستُغني عن أن يؤتى معها بمستقبل

(١) ينظر : البسيط : ٤٦٩/٢ .
(٢) أسرار العربيّة : ١٠٩ .
(٣) الخصائص : ٩٨/١ .
(٤) ينظر : المقتضب : ٧٠/٣ .
(٥) البسيط : ٢/ ٤٦٩ .
(٦) م . ن : ٢/ ٤٧٠ .

لـذلك))[١] ، ومعنـى ذلـك أنّ (عسـى) لـم تتصـرّف وذلـك لأنّهـا تضـمّنت معنى(لعـلّ)، فحملوها على نظيرها[٢]، فكما مُنع الاسم الإعراب لمشابهة الحرف، كذلك مُنع الفعل التصـرّفَ لمشـابهته الحـرف، لأنّ الحـروف وضـعت لإنشـاء المعـاني، لا للإخبـار، والتصرّف ينافي الإنشاء، لأنّ التصرّف يدلّ على الخبر في الماضي أو في الحال أو في الاستقبال بحسب صيغته[٣] .

ومجيء (أن) مع الفعل فلأنّهم أرادوا الدلالة على الاستقبال وصرف الكلام إليه، ولأنّ الفعـل المجـرّد مـن (أن) يصـلح للحـال والاسـتقبال، و (أن) تخلصـه للاسـتقبال، فالغرض بـ (أن) إنّما هو للدلالة على الاستقبال ليس غير[٤] . وذكر ركن الدين أنّ في (عسى) مذهبين[٥] :

الأوّل : أن تكون ناقصة بمعنى قارب، فتحتاج إلى اسم وخبر، ويجب في خبرها حينئذ أن يكون مضارعاً مقترناً بأن، نحو: عسى زيدٌ أن يقوم، فأمّا (زيدٌ) فاسم عسى مرفوع وأمّا موضع (أن والفعل) ففي إعرابه أقوال[٦] :

١ – أنّ المصدر المؤوّل من (أن والفعل) في موضع نصب خبر (عسى) فهي تعمـل عمـل (كـان واخواتهـا) بـدليل قـولهم: عسـى الغـوير أبؤسـاً، وهـذا رأي جمهـور النحـويّين[٧]، فعندهم أنّ ((أصـل خبـر عسـى الناقصـة أن يكـون اسـما قياسـا علـى خبـر كان، إلّا أنّه صار متروكا))[٨] .

---

(١) البسيط : ٢/ ٤٧٠ .
(٢) ينظر : شرح الرضي : ٤/ ١٧٤ .
(٣) ينظر : الكناش في فنّي النحو والصرف : ٢/ ٤٥ .
(٤) ينظر : أسرار العربيّة : ١٠٩، و معاني النحو : ٢٦٨/١ .
(٥) ينظر : البسيط : ٢/ ٤٧١ .
(٦) ينظر : م . ن : ٢/ ٤٧١ .
(٧) ينظر : الكتاب : ٩٩/٣ .
(٨) الكناش في فنّي النحو والصرف : ٢/ ٤٥ .

٢ – أنّ المصدر المؤوّل من (أن والفعل) في محلّ رفع فاعل عسى، وزيدٌ فاعل يقوم فقولنا: عسى زيدٌ أن يقوم، يكون المصدر المؤوّل في محلّ رفع فاعل عسى، وزيدٌ فاعل يقوم مؤخّر، وهذا رأي ابن جني[١] .

٣ – أنّ المصدر المؤوّل من (أن والفعل) في محلّ بدل اشتمال ممّا قبله، فمعنى قولهم : عسى زيدٌ أن يقوم، يتوقع زيدٌ قيامُه، وهذا رأي الكوفيّين[٢] .

وقد رجّح ركن الدين القول الأوّل وعدّه هو الصحيح وغيره ضعيفاً، فقال: ((أمّا صحّته فلأنّ زيداً فاعل عسى، ومعناها قارب زيدٌ، وذلك ممّا يقتضي مفعولاً، لأنّ عسى دلّت على معنى في أن يقوم كما أنّ كان دلّت على معنى في الخبر، فوجب أن يكون منصوباً بالخبر))[٣]، فكما أنّ قارب فعل متعدٍّ يحتاج إلى مفعول، وعسى بمعناه، كان المصدر المؤوّل من (أن والفعل) في محلّ نصب خبر عسى، وليس في محلّ نصب مفعول لأنّهم أشبهوا عسى بكان. وضعّف القولين الآخرين بقوله: ((وأمّا ضعف الثاني فلأنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل وما في الصلة على الموصول، وأمّا ضعف قول الكوفيّين فلأنّ البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره ولأنّه في المعنى المفعول أو الخبر الذي دلّت عليه عسى وليس حكم البدل كذا))[٤] .

الثاني : أن تكون تامّة بمعنى قرُب فلا يكون لها إلّا المرفوع، نحو عسى أن يخرج زيدٌ، أي قرب خروجه، قال ركن الدين: ((ولا يقتضي الخبر لأنّ الغرض تقريب الخروج وقد حصل، فوقوع أن مع الفعل فاعلاً له؛ لأنّ الفاعلَ أغنى عن الخبر لما تضمّنه من الحدث، فعلى هذا الوجه لا يُمكن حذف أن لامتناع وقوع الفعل فاعلاً))[٥] .

---

(١) ينظر : اللمع في العربيّة : ١٤٥ .
(٢) ينظر : شرح الرضي : ١٧٦/٤ .
(٣) البسيط : ٢/ ٤٧٢ .
(٤) م . ن : ٢/ ٤٧٢ .
(٥) م . ن : ٢/ ٤٧٢ .

ويبدو لي أنّ قول ركن الدين (لا يكون لها إلّا المرفوع) فيه ترجيح لكونها تامّة، فقد ذكر أنّه إذا قيل: زيدٌ عسى أن يقوم فيحتمل أمرين :

أحدهما : أن يُجعَل في عسى ضمير مستتر ليكون اسم عسى والمصدر المؤول في محلّ نصب خبر، فعلى هذا تكون عسى ناقصة .

والثاني : أن لا يُجعَل في عسى ضمير فيكون المصدر المؤوّل من (أن والفعل) في محلّ رفع فاعل عسى، فحينئذ تكون تامّة. وقوله (لا يكون لها إلّا الرفع) يرجّح الأمر الثاني .

ب : كاد :

هي فعل موضوع لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجائه، وهي أقرب من (عسى) إلى الحصول[١]، ورأى ركن الدين أنّها لمّا كانت تحتمل معنى الخبر لا الانشاء كما هو الحال في (عسى) جاءت متصرّفة تصرّف الأفعال، ولكونها تأتي لقرب حصول الشيء من الحال تجرّد فعلُها المضارع من (أن) بخلاف (عسى)؛ لكون (أنْ) موضوعة للاستقبال، فيقال: كاد زيدٌ يأتي، ولشدّة تقارب كاد بـ (عسى) أجازوا دخول (أن) على فعلها فيقال: (كاد زيد أن يقوم)، وقد جاء في الحديث : (كاد الفقر أن يكون كفرًا)، ((فحملوا كلّ واحد من الفعلين على الآخر، لتقارب معنييهما وطريق الحمل والمقاربة أن «عسى» معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض فإذا قال: عسى زيد يقوم، فكأنّه قرُب حتّى أشبه كاد، وإذا أدخلوا «أن» في خبر «كاد» فكأنّه بعُد عن الحال حتى أشبه «عسى» ومن قال: «عسى زيد يفعل» فقد أجرى عسى مجرى كاد))[٢] .

واختلف النحويّون في نفي (كاد) إلى مذاهب[٣] :

---

(١) ينظر : معاني النحو : ٢٧٣/١ .

(٢) م . ن : ٢٧٥/١ .

(٣) ينظر : البسيط : ٤٧٦/٢ .

الأوّل : يرى أن (كاد) كسائر الأفعال نفيه نفي وإثباته إثبات، فلو قيل: كاد زيدٌ يأتي، أي قرب من الإتيان ولم يأتِ، ولو قيل ما كاد زيدٌ يأتي، فهو لم يقرب من الإتيان ولم يأتِ .

الثاني : يرى أنّ نفي كاد إثبات، وإثباتها نفي، حتّى قال أبو العلاء المعرّيّ في ذلك لغزاً[1] :

أنحويّ هذا العصرِ ما هي لفظةٌ جرتْ في لسانَيْ جُرهمٍ وثمودِ

إذا استعملتْ في صورة الجُحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جُحود

واستدلّ أنصار هذا الرأي بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة:٧١)، فهم ذبحوا البقرة، وقوله تعالى : (وما كادوا) دلّ على الإثبات .

الثالث : يرى أنّ نفي كاد للماضي إثبات، ونفيها للمستقبل نفي، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ (النور:٤٠)، إذ لا يُمكن أن يُحمل هنا للإثبات، وفي ذلك قال ركن الدين: ((لأنّه لو جاز لكان معناه حينئذ ظلمات عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدّتها إذا أخرج الإنسان يده يراها وهو ظاهر الفساد، فوجب حمله على نفي المقاربة وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية))[2] .

ورجّح ركن الدين المذهب الأوّل: وعدّه هو الصحيح، فقال: ((والأوّل هو الصحيح؛ لأنّه ثبَتَ من لغتهم أنّ كلّ فعل ما لم يدخل عليه حرف نفي كان على موضعه الأصليّ، أمّا إذا دخل عليه حرف النفي لزم نفي ذلك المعنى، وإذا كان كذلك لزم أنّ حرف النفي إذا دخل على «كاد» أفاد النفي لكونه للإثبات، ودخول حرف النفي عليها حجّةُ من استدلّ على كونه للإثبات في الماضي والمستقبل))[3] ، وردّ قول مَن قال

---

(١) ينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : ٣٢٧/١ .

(٢) البسيط : ٢ /٤٧٩ .

(٣) م . ن : ٢/ ٤٧٧ .

إنّ إثباتها نفي ونفيها إثبات بقوله: ((لكن ينبغي أن تعلم أنّ العرف يقتضي مثلاً إذا قيل: ما كاد زيدٌ يسافر، فإنّ معناه في العرف أنّه سافر بعد أن لم يُقارب السفر، وهو الذي حملهم على أن حكموا بأنّه للإثبات))[١] .

والذي يرجّحه الباحث من هذه الآراء ما ذهب إليه ابن يعيش[٢]، وتابعه من المحدثين الدكتور فاضل السامرائيّ في أنّ نفي (كاد) إثبات وإثباتها نفي، بدلالة قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾﴾ (الزخرف:٥٢)، فهذا الكلام على لسان فرعون في النبيّ موسى٧ ، وممّا لا شكّ فيه أنّ النبيّ موسى٧ كان يبين بدليل المحاجّات المتعدّدة التي يذكرها القرآن مع فرعون، فعلى الرأي الأوّل لكان٧ أبكم لا يُبين ولا يُقارب الإبانة[٣] .

سادسًا – فعلا المدح والذم (نعم وبئس) :

قال ابن الحاجب: ((أفعال المدح والذّمّ: ما وُضع لإنشاء مدح أو ذمّ، فمنها: «نعم» و «بئس»))[٤]. وقد اختلف النحويّون في كونهما فعلين أم غير ذلك، فذهب البصريّون والكسائيّ من الكوفيّين إلى أنّهما فعلان، وذهب الكوفيّون إلى أنّهما اسمان[٥]، وذهب ركن الدين مذهب البصريّين مستدلّاً على أنهما فعلان بقوله: ((والذي يدلّ على فعليّتهما اتّصال تاء التأنيث الساكنة بهما واستكنان الضمير فيهما... ولأنّهما لو كانا اسمين لزم لهما الإعراب وحينئذ إمّا أن يكونا مرفوعين أو منصوبين أو مجرورين، وكلّ واحد منهما محال))[٦]، ثمّ شرع بتفصيل القول[٧] :

---

(١) ينظر : البسيط : ٤٧٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣٨٤/٤ .

(٣) ينظر : معاني النحو : ٢٧٩/١ .

(٤) الكافية في علم النحو : ٤٩ .

(٥) ينظر : أمالي ابن الشجريّ : ٤٠٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ١٤) : ٨١/١ .

(٦) البسيط : ٤٩٤/٢ .

(٧) ينظر : م . ن : ٤٩٤/٢ .

أ- فعدم كونهما مرفوعين لأنّ (نعم) في قولنا نِعمَ الرجلُ زيدٌ، يستوجب أمّا أن يكون فاعلاً أو مبتدأ، وظاهرٌ انتفاء كلّ واحد من القسمين .

ب- وعدم كونهما منصوبين؛ لأنّهما ليسا بمفعولين ولا شبيهين بهما .

ج- وعدم كونهما مجرورين؛ فلعدم وجود الجارّ .

واستدلّ الكوفيّون على كونهما اسمين بدخول حرف الجرّ عليها، ومنه قول الشاعر[١] :

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا

ومن المعلوم أنّ الجرّ من خصائص الأسماء، وردّ ركن الدين هذا الدليل بقوله: ((أمّا دخول حرف الجرّ عليهما ... فلأنّه محمول على الحكاية))[٢] .

ويأتي فاعل نعم وبئس على أنواع هي[٣] :

١ - معرّفا بـ (ال)، نحو: نحو قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْناها فَنِعْمَ الْماهِدُونَ﴾ (الذاريات: ٤٨) . وقد تباينت آراء النحويّين في (ال) الّتي في فاعل (نعم) و (بئس) على قولين [٤] : فذهب قومٌ إلى أنّها جنسيّة، وذهب آخرون إلى أنّها عهديّة . والّذين قالوا بالجنسيّة اختلفوا على قولين:

أحدهما: أنّها للجنس حقيقة؛ فلو قيل نعم الرجلُ زيدٌ، فجنس الرجال كلّه ممدوح، والمخصوص (زيدٌ) مندرجٌ تحته، إذ هو فردٌ من أفراده؛ ثمّ نُصَّ عليه كما يُنصّ على الخاصّ بعد العامّ الشّامل له ولغيره. قال سيبويه: ((كما أنّك إذا قلت عبدُ الله نعمَ الرجل، فإنّما تُريد أن تجعله من أمّةٍ كلّهم صالح))[٥] .

---

(١) البيت لحسان بن ثابت ، ينظر : ديوانه : ٣٦٩، وينظر : شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتب النحويّة : ١٠٣/٢

(٢) البسيط : ٤٩٤/٢ .

(٣) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٣٦٢، وأدوات الإعراب : ٢٥٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٣٤/٤ .

(٥) الكتاب : ١٧٧/٢ .

والثاني: أنّها للجنس مجازًا؛ لأنّك لم تقصد إلّا مدح معيَّن، ولكنّك جعلته جميع الجنس مبالغة .

واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضًا:

أحدهما: أنّها لمعهودٍ ذهنّيّ فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل، كما تقول: (اكرم الرجل) ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدّم .

والثّاني: أنّها للعهد في الشّخص الممدوح، كأنّك قلت: (زيدٌ نعم هو) .

وخالف ركن الدين مذهب ابن الحاجب، فذهب مذهب الجمهور قائلاً: ((واعلم أنّ المشهور من قول النحويّين أنّ اللام في فاعلهما للجنس، وليس للعهد؛ لأنّه لو كان للعهد لجاز وقوع سائر المعارف موقعه كقولك: نعم زيدٌ، ونعم أنت، ونعم هو، ولكنّه لم يجز))[1] .

٢ – مضافا إلى المعرّف بـ (ال)، نحو قوله تعالى:﴿فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ (الرعد: ٢٤) .

٣– اسما موصولا، نحو: نِعمَ ما يُتّصف به الوفاء .

٤ – ضميرا مستترا مفسّرا بتمييز، نحو: نِعمَ رجلاً خالدٌ .

وبيّن ركن الدين أنواع فاعل (نعم وبئس) في ضوء ما ذكرناه بقوله: ((وإنّما جُعل فاعلهما أحد هذه الأشياء، ثمّ ذكر بعدهما المخصوص بالمدح أو الذمّ لأنّ ذكر الشيء مبهماً، ثمّ ذكره مفسّراً له موقع في النفس ليس له ذلك الموقع إذا كان مفسّراً في أوّل الأمر))[2] .

---

(١) البسيط : ٢/٥٠٠ .

(٢) م . ن : ٢/٥٠٠ .

المبحث الثالث : آراء ركن الدين في الحروف

أوّلًا – الخلاف في (إذن) :

اختلف النحويّون في (إذن)، فذهب الجمهور إلى أنّها حرف، ثمّ اختلفوا، فقال الأكثرون: إنّها بسيطة، ونُسب إلى الخليل في أحد أقواله أنّها مركّبة من (إذ) و (أن)[١] .

وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها اسم، وأصلها (إذا) ظرف لما يُستقبل من الزمان لحقته النون عوضاً عن المضاف إليه كما في حينئذٍ، والأصل أن تقول: إذا جئتني أكرمتك، فحُذف ما يضاف إليه، وعوّض منه التنوين فصارت إذن أكرمتك[٢]، قال ركن الدين: ((وصاحب هذا المذهب أبطل المذهب المتقدّم عليه من جهة المعنى ومن جهة اللفظ، أمّا الأوّل فلأنّ (إذ) لماضٍ من الزمان، وإذاً لمستقبل الزمان، فإذاً المنافاة حاصلة بينهما، فلم يمكن أن يكون أصل إذاً إذ، وأمّا من جهة اللفظ فلأنّه لو كان كما ذكره لوجب النصب بعدها دائماً لكنّه لم يحصل))[٣]، فركن الدين ها هنا يُبيّن ما ذهب إليه القائلون بكونها ظرفاً، وردّهم على من قال بأنّ أصلها إذ، فإنّ المنافاة حاصلة بينهما، من حيث الزمن، فإذ للماضي وإذا للمستقبل، وكذلك من جهة العمل فلو كانت بمعنى (إذ أنّ) لوجب النصب بها دائماً، لكنّه ليس بواجب، لكنّ ركن الدين لم يرجّح أحد القولين على الآخر، واكتفى بقوله: ((والحقّ أنّه لا دليل على واحد منهما))[٤] .

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٣٦٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي : ٣٩/٤، والجنى الداني : ٣٦٣ .

(٣) البسيط : ٣٥٨/٢ .

(٤) م . ن : ٣٥٩/٢ .

واختلف النحويّون في عمل (إذن)، فذهب الأكثرون إلى أنّها ناصبة بنفسها، وذهب آخرون منهم الزجاج[١] والفارسيّ[٢] إلى أنّ النصب بعدها بـ (أن) مقدّرة، ونسبوا ذلك إلى الخليل[٣] .

ويبدو لي أنّ ركن الدين قد ذهب إلى القول الثاني وهو أن تكون عاملة بإضمار (أن)، فقد ذكر ذلك ضمناً بقوله: ((واستدلّ عليه بأنّه لو كان ناصباً بنفسه لم يقع منفصلاً مستقلاً قياساً على (أن) لكنّه يقع في قوله :

إذاً لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا [٤]

وفي قوله :

..... **إذاً فلا رفعت سوطي إليّ يدي** [٥]

وبأنّه لو كان كذلك لم يجز رفع الفعل المضارع بعده))[٦] .

ووافقه في ذلك الرضي الأستراباذي، فقد استدلّ على كونها غير ناصبة بنفسها بل بإضمار (أن) بالفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء، إذ لا يُفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله[٧]، ورجّح الدكتور أحمد عبد الستّار الجوّاريّ من المحدثين أن يكون النصب بأن مضمرة معتبراً أنّ ما أورده النحويّون من شواهد على عمل (إذن) قليل واعتمدوا على المثال المصنوع[٨] .

---

(١) ينظر : معاني القران وإعرابه : ٦٣/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٠/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٦/٣ .

(٤) البيت لقريط بن أنيف في خزانة الأدب : ٧/ ٤٤١؛ وشرح أبيات مغني اللبيب : ١/ ٨٣ .

(٥) البيت للنابغة الذبيانيّ في شرح أبيات مغني اللبيب : ٩٥/١ .

(٦) البسيط : ٣٥٧/٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي : ٣٨/٤ .

(٨) ينظر : نحو الفعل : ٤١ .

ثم إنّ النحويّين قد جعلوا للنصب بإذن أو أن المضمرة معها ثلاثة شروط [١]:

أ: أن يكون الفعل مستقبلاً، فإن كان حالاً رُفع، كقولك لمن يحدّثك الآن: إذن أظنُّك صادقاً، والعلّة في ذلك عند ركن الدين: ((فلكونها جواباً وجزاءً وهما لا يمكنان إلّا في الاستقبال، ولأنّها إنّما تعمل لمشابهتها «أن» في معنى الاستقبال))[٢] .

ب: أن تكون مصدّرة، فإن تأخّرت أُلغيت، نحو: أكرمُك إذن، وإن توسّطت، وافتقر ما قبلها لما بعدها مثل أن تتوسّط بين المبتدأ والخبر، وبين الشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه، وجب إلغاؤها أيضاً كالمتأخّرة، والعلّة في ذلك كما يراها ركن الدين: ((فلأنّه لولاه لكان ما بعدها معمولاً لما قبلها وحينئذٍ لم يُمكن أن يكون معمولاً لها وإلّا لزم توارد العاملين على شيء واحد))[٣] .

ج: ألّا يُفصل بينهما وبين الفعل بغير القسم، فإن فُصل بينهما بغيره أُلغيت، نحو: إذن زيد يكرمك، وإن فُصل بالقسم لم يُعتبر، نحو: إذن، والله أكرمك، وهذا الشرط لم يذكره ابن الحاجب واستدرك عليه ركن الدين قائلاً: ((واعلم أنّ المصنّف ترك شرطا آخر لعملها وهو أن لا يُفصل بينها وبين معمولها لضعفها، فلا يُقال: إذن في الدار أكرمك، إلّا مع الرفع، اللهم إلّا أن يكون الفاصل قسماً، نحو: أذن والله أكرمك بالنصب لشدّة اتّصال القسم بالكلام))[٤]، فالعلّة في عدم عملها النصب إذا فصل بينها وبين معمولها لضعفها، فهي شديدة الاتّصال بمعمولها إلّا القسم، فلشدّة اتّصال القسم بالكلام جاز النصب .

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٣٦٣ .

(٢) البسيط : ٣٥٩/٢ .

(٣) م . ن : ٢/ ٣٥٩ .

(٤) م . ن : ٢/ ٣٦٠ .

ثانيًا – حروف الجزم :

الجزمُ في اللغة: القطع، يُقال: جزمت الشيء: قطعته، والجزم في الإعراب قطع الحركات عن الفعل(١)، و تنقسم أدوات الجزم على قسمين(٢):

الأوّل: حروف الجزم التي تجزم فعلا واحداً وهي أربعة: (لم ولما ولام الأمر ولا الناهية).

الثاني: أدوات الجزم التي تجزم فعلين مضارعين وهي على قسمين أيضاً :

أ- حرف وهو (إن) .

ب- واسم وهي ما يسمى (كلم المجازاة) أي أسماء الشرط .

وسوف نقتصر الكلام في هذا المبحث على حروف الجزم .

علّل أغلب النحويّين جزم الفعل المضارع بهذه الحروف بأنّ هذه الحروف من مختصّات الأفعال، فعندهم أنّ الحرف لا يعمل بما بعده حتّى يختصّ(٣)، وقد اختصّت هذه الحروف بالفعل المضارع فعملت(٤)، ونقل ركن الدين قولاً مغايراً للزمخشريّ، فقال: ((قال جار الله: إنّما تعمل هذه الحروف الجزم لأنّه ليس لها شبه بعوامل الأسماء فبقيت الأفعال على أصلها))(٥)، وردّه ركن الدين معتبراً أنّ ذلك يوحي بكون الأفعال المضارعة مبنيّة وبقيت على بنائها، ولمّا دخلت عليها هذه الأدوات جُزمت، ولم يتغيّر منها شيء للتشابه بين الجزم والبناء إذ قال: ((وفيه نظر؛ لأنّها حينئذ لم تكن معربة، وقد اتّفقوا على إعرابها حال الجزم))(٦)، فالجزم إعراب باتّفاق النحويّين، والإعراب تغيير حركة، وهذا التغيير إنّما حصل للأفعال بسبب دخول هذه العوامل، وذهب ركن الدين مذهب

---

(١) ينظر : مجمل اللغة : ١٨٧ .

(٢) ينظر : البسيط : ٣٨٠/٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢٦٣/٤ .

(٤) ينظر : أسرار العربيّة : ٢٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٩/٢، وشرح المفصل: ٢٦٣/٤ .

(٥) البسيط :٣٨٠/٢ ، لم أعثر على هذا الرأي في كتاب المفصل للزمخشريّ، وينظر: المفصل : ٣٣٣-٣٣٨ .

(٦) البسيط : ٣٨٠/٢ .

جمهور النحويّين في أنّ العلّة في عمل هذه الأفعال هي الاختصاص، مشبّهاً هذه الحروف بالأفعال التي تعمل في الأسماء، فكما أنّ الأفعال تعمل الرفع أو النصب في الأسماء، كذلك هذه الحروف تعمل الجزم في الأفعال، قال: ((ويُمكن أن يُقال إنّ هذه الكلمات إنّما تعمل لمشابهتها الأفعال من حيث اختصاص كلّ واحد منهما بالأسماء))[١].

ويرى أنّ هذه الأدوات أضعف من الأفعال، ولكونها أضعف لم تجزم الفعل بالحركة، بل بالسكون، قال: ((وإنّما عملت الجزم، أعني السكون دون الحركة، لانحطاطها عن درجة الأفعال لضعف مشابهتها إيّاه))[٢]، وما قاله فيه نظر، فأدوات النصب مختصّة بالأفعال، وهي أضعف من الأفعال العاملة في الأسماء، لكنّها عملت في الأفعال النصب بالحركة .

ثم شرع ركن الدين بتفصيل القول في حروف الجزم فقال: ((«لم ولما» يشتركان في أنّهما لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه نحو: لم يقم ولمّا يقم، أي: ما قام وما قد قام، ويفترقان في أنّ «لم» لنفي فَعَلَ، ولمّا لنفي قد فَعَلَ))[٣]، ومعنى ذلك أنّ (لم) تنفي الماضي، فلو قيل: خرجتُ ولم تشرق الشمس، فالمعنى أنّ الخروج كان قبل شروق الشمس، بخلاف لو قيل: خرجت ولمّا تشرق الشمس، فإنّ زمن الخروج متّصل إلى حين شروق الشمس، فنفيها متّصل لحين حصول الفعل مع توقّع حصوله، بدلالة (قد) التي تقرّب زمن الفعل وتتوقّعه[٤] .

---

(١) البسيط : ٣٨٠/٢ .

(٢) م . ن : ٣٨٠/٢ .

(٣) م . ن : ٣٨١/٢ .

(٤) ينظر : شرح المقدّمة المحسبية : ٢١٢/١ .

ورأى ركن الدين أنّ أصل (لمّا) هو (لم) زيدت عليها (ما)، فقال: ((ولأنّ «لما» هذه «لم» ازدادت عليها ما فنابت مناب الفعل وازدادت في معناها))[١]، وردّ على البارع الأصفهانيّ[٢] رأيه بأنّ (لمّا) الجازمة نفسها إذا دخلت على فعل ماضٍ فهي اسم، وكان يرى ذلك من عجائب القرينة اللغويّة[٣]، قال ركن الدين: ((وفيه نظر لأنّ الكلمة الواحدة لا تصير اسما بسبب دخولها على الماضي والاسم لا يصير حرفا بسبب دخوله على الفعل المضارع بل الصواب أنّه مشترك ككثير من الكلمات وأنّه إذا كان اسما لم يدخل إلّا على الماضي وأنّه إذا كان حرفا لم يدخل إلّا على المضارع))[٤]، ورأى أنّ (لمّا) الظرفيّة الحينيّة التي تدخل على الفعل الماضي تختلف عن (لمّا) النافية الجازمة الداخلة على المضارع، وإنّما اشتركا في اللفظ فقط ككثير من المفردات المشتركة في اللغة العربيّة[٥] .

ومن مواطن الافتراق بين (لم ولما) أنّه يجوز حذف الفعل بعد (لمّا)، ولم يجز مع (لم) تقول خرجتُ ولمّا، والتقدير: ولمّا يخرج زيدٌ، قياساً على (قد) التي هي نظيرتها، فكما جاز حذف الفعل بعد (قد) جاز حذف الفعل مع (لمّا)[٦]، والعلّة في ذلك كما ذكرها ذكرها ركن الدين هي لأنّ (ما) نابت عن الفعل، قال أبو حيّان: ((وإنّما جاز حذف فعله؛ لأنّه يقوم بنفسه بسبب أنّه مركّب من «لم» و «ما»، وكأنّ «ما» عوض من

---

(١) البسيط : ٣٨٢/٢ .

(٢) الحسين بن محمد بن عبد الوهاب الدّبّاس أبو عبد الله المعروف بالبارع، المقرئ النحويّ اللغويّ الشاعر، أديب فاضل، أحسن المعرفة باللّغة والأدب، وكان مقرئا، قرأ جماعة عليه القرآن ، توفي ٥٢٤ هجرية ، ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : ٣٦٤/١ .

(٣) ينظر : البسيط : ٣٨٢/٢ .

(٤) م . ن : ٣٨٢/٢ .

(٥) ينظر : م . ن : ٣٨٣/٢ .

(٦) ينظر : شرح الرضي : ٦٩/٤ .

المحذوف))[١]، غير أنّ ركن الدين أجاز حذفه مع (لم) قائلاً: ((واعلم أنّه قد يجري «لم» مجرى «لمّا» في حذف الفعل بعده كقوله[٢]:

أجلح لم يشمط وقد كان ولمْ))[٣]

وما ذهب إليه ركن الدين من حذف الفعل بعد (لمّا) خاصّ بضرورة الشعر فلا يُقاس عليه[٤] .

وأمّا لام الأمر فهي لام يُطلب بها الفعل، وهي مختصّة بالفعل المضارع وهي لام مكسورة، ويرى ركن الدين أنّ هذه اللام ((إنّما كُسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء وقد يجوز تسكينها وتحريكها عند واو العطف وفائه كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي ﴿١٨٦﴾﴾ [البقرة:١٨٦]))[٥]، أمّا تسكينها مع (ثمّ) نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ (الحج:٢٩)، فقد أنكرها البصريّون[٦]، وأجازها الكوفيّون[٧]، إلّا أنّ ركن الدين الدين لم ينكر تلك القراءة واكتفى بقوله: ((وأمّا مع «ثمّ» فالأكثر على عدم تسكينها، لأنّ «ثم» منفصلة عنها بخلاف الفاء والواو))[٨]، ولام الأمر تكون لأمر الغائب كثيرا، وللمخاطَب قليلا؛ استغناء عنها بصيغة الأمر ولكي لا يلتبس الغائب بالمخاطَب[٩]، ورأى ركن الدين أنّ أمر المخاطَب بها شاذّ، قال: ((وأمّا قوله تعالى ﴿فبذلك

---

(١) ارتشاف الضرب : ١٨٦٠/٤ .
(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب : ٩/ ٩ .
(٣) البسيط : ٣٨٣/٢ .
(٤) ينظر : المساعد على تسهيل القواعد : ١٣٠/٣ .
(٥) البسيط : ٣٨٤/٢ .
(٦) ينظر : المقتضب : ١٣٤/٢، والخصائص :٣٣٢/٢، وشرح المفصل : ١٤٥/٥ .
(٧) ينظر : الخصائص : ٣٣٢/٢ .
(٨) البسيط : ٣٨٥/٢ .
(٩) البديع في علم العربيّة : ٦٢٢/١ .

فلتفرحوا﴾على قراءة من قرأ بالتاء، وقوله عليه السلام في بعض غزواته «لتأخذوا مصاحفكم»، فإنّما جمع بين اللام والتاء ليتناول الحاضرين والغائبين، وهو شاذّ))[١] .

وأما (لا) الناهية، فيرى ركن الدين أنّها راجعة إلى الأمر، لأنّه طلبُ ترك الفعل، كما أنّ الأمر طلب الفعل كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ (الانعام:١٤١)، وهي لا تكون إلّا جازمة بخلاف (لا) النافية فهي غير جازمة[٢] .

ثالثًا – حروف الجرّ :

حروف الجرّ: هي ما وُضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه[٣]، قد شرع ركن الدين في تفسير هذا القول، فقال: ((واعلم أنّ حروف الجرّ ما وضعت لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم، نحو مررت بزيدٍ، فإنّ مررت لا يُمكن أن يتعدّى إلى زيدٍ، فإذا توصّلت بالباء أفضاه إليه، فقلت مررت بزيدٍ، أو لإفضاء معنى الفعل إليه نحو مروري بزيدٍ، فإنّ الباء هو الذي أفضاه إلى زيدٍ))[٤]، والإفضاء الوصول والمعنى لإيصال الفعل الفعل على الاسم بتعديته بحرف الجرّ[٥]، وقد قسّم ركن الدين هذه الحروف إلى ثلاث مجموعات :

الأولى : ما لا يأتي إلّا حرفاً وهي عشرة أحرف: (من)، و (إلى)، و (حتّى)، و (في)، والباء، واللام، و (ربّ)، وواو رب، وواو القسم، وتاء القسم .

الثانية : ما يأتي حرفاً واسما وهي: (عن)، و (على)، والكاف، و (مذ)، و (منذ) .

الثالثة : ما يأتي حرفاً وفعلاً وهي : (حاشا)، و (عدا)، و (خلا) .

---

(١) البسيط : ٣٨٤/٢ .

(٢) ينظر :البسيط : ٣٨٥/٢ .

(٣) الكافية في علم النحو : ٥١ .

(٤) البسيط : ٥١٥/٢ .

(٥) ينظر : شرح الرضي : ٢١٣/٤ .

وهذه الحروف ذكرها ابن الحاجب في الكافية وعقّب ركن الدين قائلاً: ((واعلم أنّ من حروف الجر «مُن» في القسم، و«لولا» على رأي سيبويه، و «كي» على رأي الكوفيّين و«ها» في القسم نحو هالله ذا لم يذكرها المصنّف))[١] .

ويُسمّي الكوفيّون حروف الجرّ بحروف الإضافة[٢]، قال ركن الدين: ((لأنّ وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وإنّما سُمّيت حروف الجرّ تسمية لها باعتبار عملها كما سُمّيت حروف النفي وحروف الاستفهام))[٣] .

والعلّة في عمل هذه الحروف الجرَّ في الأسماء هي لمشابهتها الأفعال وهي اختصاصها بالاسم كالأفعال، ((وإنّما اختصّت بالجرّ دون غيره، إمّا لأنّ الفعل عمل الرفع والنصب، فلم يبق للحرف ما ينفرد به إلّا الجرّ وإمّا لأنّ الحرف واسطة بين الفعل وبين ما يقتضيه فجعل عمله وسطاً))[٤]، وتكاد تكون هذه العلّة مطّردة عند النحويّين، فإنّ الحروف تعمل لاختصاصها[٥]، قال ابن الناظم: ((هذه الحروف كلّها مستوية في الاختصاص بالأسماء، والدخول عليها لمعان في غيرها، فاستحقّت أن تعمل، لأنّ كلّ ما لازم شيئًا، وهو خارج عن حقيقته أثّر فيه غالبًا، ولم تعمل الرفع لاستئثار العمدة به، ولا النصب لإبهام إهمال الحرف، فتعيّن الجرّ))[٦]. وتعليلهم بأنّ الفعل عمل الرفع والنصب والنصب في الأسماء، فلم يبق إلّا الجرّ فيه نظر، لأنّ الحروف المشبه بالفعل مختصة بالأسماء أيضاً لكنها تنصب ما بعدها ولا تجرّه .

رابعًا – الحروف المشبّهة بالفعل :

---

(١) البسيط : ٥٥٥/٢ .

(٢) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٢٤٥/٢ .

(٣) البسيط : ٥١٥/٢ .

(٤) م . ن : ٥٥٦/٢ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٠٨/١ .

(٦) شرح ابن الناظم : ٢٥٥ .

قرّر النحويّون أنّ الحروف المشبّهة بالفعل ستةَ أحرفٍ، وهي ناسخةٍ للابتداء، وهي: ((إنّ وأنّ وكأنّ ولكن وليت ولعلّ))[١]، وأسقط سيبويه (أنّ) المفتوحة لأنّه عدّها (إنّ) المكسورة[٢]، وهذه الأحرف تنصبُ المبتدأ وترفع الخبر عند البصريّين، فهي عاملة في الجزأين، وعند الكوفيّين أنّها لا عمل لها في الخبر، وإنّما هو باقٍ على رفعه قبل دخول هذه الأحرف[٣]، وذهب ركن الدين مذهب البصريّين، فهو يرى أنّ هذه الأحرف تعمل في المبتدأ والخبر، لا في المبتدأ فحسب، إذ قال: ((وإنّما عملُ هذه الحروف في المبتدأ والخبر))[٤]، واصفاً رأي الكوفيّين بالضعف، فقال: ((وهو ضعيف لأنّ نسبة «إنّ» إلى الجزئين على السواء لاقتضائها كلّ واحدٍ منهما، فلو عمل في أحدهما دون الآخر لزم الترجيح من غير مرجّح وهو غير جائز))[٥] .

والأصلُ في الحروف – إذا اختصّت بما تدخُلُ عليه من الأسماء، ولم تكن كالجزء منها، ولا شبيهة بغير المختصّ– أن تعملَ الجرّ، أمّا إذا عملت فلا بدَّ من علّةٍ ما أحدثت هذا العمل[٦] . وقد انقسم النحويّون في علّة عمل هذه الأحرف على قسمين :

الأوّل : ذهب إلى أنّ العلّة في عمل هذه الأحرف هي شبه الفعل، ومنهم ركن الدين[٧]، وهذه العلّة علّل بها المُتقدّمونَ من النحويّينَ، فقد أشار إليها سيبويه، إذ قال: ((هذا باب

---

(١) ينظر : الكافية : ٥٢ .
(٢) ينظر : الكتاب : ١٣١/٢ .
(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٢٢) : ١٤٤/١ .
(٤) البسيط : ١/ ٣٦١ .
(٥) م . ن : ١/ ٣٦٥ .
(٦) ينظر : الخلاصة الشافية :٣٠٥/٢ .
(٧) ينظر : البسيط : ٣٦١/١ .

الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))[١]، وصرّح بها المبرّد، وابن السرّاج، والزجاجيّ، وابن الخبّاز، وابن يعيش، وابن الناظم[٢] .

وعلّل بها الكوفيّونَ كذلك، فهي تعملُ في الاسم النصبَ لمشابهتها الفعل، ولكنّها لا تعمل في الخبر، وحجتُهم أنّها ((إنّما نصبت ؛لأنّها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنّما عملت لأنّها أشبهت الفعل، فهي فرعٌ عليه، وإذا كانت فرعاً عليه، فهي أضعفُ منه، لأنّ الفرعَ أبداً يكونُ أضعفَ من الأصل، فينبغي أن لا يعملَ في الخبر))[٣] .

الثاني : ذهب إلى أنّ العلّة في عمل (إنّ وأخواتها) هي اختصاص هذه الأحرف بالأسماء، ولم تكن كالجزء منها، واعتلّ بهذه العلّة أغلب نحويّي القرن السابع الهجريّ[٤] .

والذي يظهرُ أنّ علّة عمل هذه الأحرف هي علّةٌ مركّبةٌ من علّتين: الأولى الشبه بالفعل، والثانية الاختصاص، فأغلب النحويّينَ الذين صرّحوا بعلّة الاختصاص يذكرون بعدها إنّما عملت هذه الأحرف النصب والرفع لعلّة المشابهة بينها وبين الفعل[٥] .

ثمّ شرع ركن الدين يُفصّل القول في جهة الشبه بالفعل، فذكر أنّ شبهها بالفعل من جهات هي :

أ- من جهة أنّ أواخرها مفتوحة كالأفعال الماضية .

ب – من جهة أنّها على ثلاثة أحرف فصاعداً كالأفعال .

ج – من جهة أنّها تلزم الأسماء كالأفعال .

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٣١ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٠٨/٤ ، والأصول في النحو:٢٣٠/١، والإيضاح في علل النحو : ٦٤ ، وتوجيه اللمع : ١٤٨، وشرح المفصل : ٥٢١/٤، و شرح ابن الناظم :١/ ١٧٧ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٢٢) : ١٦١/١، وينظر: أسرار العربيّة : ١٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٨ .

(٤) ينظر : العلّة النحويّة في القرن السابع الهجريّ : ٢٦٣ .

(٥) ينظر : م . ن : ٢٦٣ .

د – من جهة أنّ نون الوقاية تدخل عليها كالأفعال نحو : إنّني وكأنّني .

هـ – من جهة أنّ في كلٍّ منها معنى الفعل، فـ (إنّ) بمعنى حققتُ، و (كأنّ) بمعنى شبّهت .

ويُمكننا القول إنّ هذه الأدوات إنّما عملت لاختصاصها بالأسماء، وإنّما عملت الرفع والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، وبناء ألفاظها على الفتح، وقُدِّم منصوبها على مرفوعها إشعاراً بالفرعيّة، ولأنّ معانيها في الأخبار، فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابيهما[١] .

ثمّ شرع ركن الدين بتفصيل القول في هذه الحروف، فمن ذلك قوله: ((اعلم أنّ المكسورة* تُخفّف فلام الابتداء لازمة لها حينئذٍ، للفرق بين أنّها مخفّفة من الثقيلة وبين أنّها النافية في مثل قولك: إن زيدٌ قائمٌ* بمعنى ما زيدٌ قائم، فلو لم يلزم اللام في المخفّفة من الثقيلة لم يعلم في مثله أنّها مخفّفة من الثقيلة أو نافية))[٢].

وهذا الالتباس بين المخفّفة والنافية يحصل عند عدم إعمالها، فلو قيل: إنّ زيدٌ قائم، لالتبست (إنّ) الخفيفة بالنافية، فجيء باللام للتفريق، أمّا إذا أُعملت فلا تلتبس، فلو قيل: إن زيداً قائمٌ، لم يحتج إلى لام؛ لأنّ (إنْ) النافية غير عاملة في الأسماء بعدها، واستدلّ ركن الدين على ذلك بقراءة ((وإنْ كلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم))[٣] بتخفيف إنْ، وعقّب على كلام ابن الحاجب بقوله: ((فإذاً قوله فيلزمها_ أي اللام _ على إطلاقه ليس بجيّد))[٤] .

---

(١) ينظر : شرح الأشمونيّ : ٢٩٦/١ .

* الكلام على إنّ .

* في المصدر إنّ زيداً قائمٌ وهو خطأ ، والصواب إن زيدٌ قائمٌ.

(٢) البسيط :٥٧٨/٢ .

(٣) سورة هود: ١١١. وقد قَرَأَ عَاصِم في رِوَايَة أَبى بكر {وَإِن كلا} خَفِيفَة و{لما} مُشَدَّدَة ، ينظر السبعة في القراءات: ٣٣٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٢٤) : ١٥٩/١.

(٤) البسيط :٥٧٩/٢ .

يتّضح من كلام ركن الدين هذا انتهاجه مذهب البصريّين القائل بجواز إعمال (إن) المخففة من الثقيلة، واستدلّوا بهذه الآية التي ذكرها ركن الدين وغيرها بخلاف مذهب الكوفيّين إذ منعوا إعمالها مخففة وقالوا: ((لأنّ المشدّدة إنّما عملت لأنّها أشبهتِ الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنّها على ثلاثة أحرف كما أنّه على ثلاثة أحرف، وإنّها مبنيّة على الفتح كما أنّه مبنيّ على الفتح، فإذا خُفّفت فقد زال شَبَهُها به؛ فوجب أن يبطل عملها))[١] .

وأجاز البصريّون دخول (إن) المخفّفة على الأفعال الناسخة للابتداء فقط، نحو : كان وأخواتها وظنّ وأخواتها، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ١٨٦ ﴾ (الشعراء: ١٨٦)، أمّا الكوفيّون فقد أجازوا دخولها على الأفعال مطلقاً سواء أكانت ناسخة للابتداء أم لا[٢]، وأنشدوا [٣]:

بالله ربّك إن قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمّد[٤]

وذهب ركن الدين مذهب البصريّين وعلّل رأيهم بقوله: ((وإنّما اختصّ دخولها بالأفعال العاملة في المبتدأ والخبر؛ لأنّها لمّا كانت تأكيداً للمبتدأ والخبر وجب أن تدخل على المبتدأ والخبر أو ما كان داخلاً على المبتدأ والخبر، ليلزم دخولها على المبتدأ والخبر؛ لأنّ الداخل على الداخل على الشيء داخل على ذلك الشيء))[٥]، وقوله هذا يدلّ على أنّ (إن) الواردة في البيت إنّما هي (إن) المخفّفة من الثقيلة المختصّة بتوكيد المبتدأ والخبر، ودخولها على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر لا يُنافي معناها، إذ تبقى تُفيد التوكيد .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٢٤) : ١٥٩/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٩٨/٤ .

(٣) ينظر : البسيط : ٥٨٠/٢ .

(٤) البيت لعاتكة بنت زيد زوج الزبير بن العوام ، وقد ورد منسوباً لها في شرح الشواهد : ١/ ٢٩٠ .

(٥) البسيط : ٥٨٠/٢ .

وعند الكوفيّين أنّ هذه ليست المخفّفة من الثقيلة وإنّما هي (إنْ) النافية واللام التي معها بمعنى (إلّا)، وتقدير البيت: ما قتلت إلّا مسلماً[١]، ويرى ركن الدين أنّ ((قولهم ضعيف لكونه خارجاً عن القياس لما ذكرنا، وعن استعمال الفصحاء لعدم استعمال الفصحاء في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر))[٢] .

وإذا خُفّفت (أن) المفتوحة فيلزمها ضمير شأن مقدّر[٣]، ويرى ركن الدين أنّ الحكم بأنها تعمل في ضمير شأنٍ مقدّرٍ لأمرين[٤] :

أحدهما : أنّهم لمّا أعملوا المكسورة المخفّفة في الظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ (هود:١١١)[٥]، مع أنّ مشابهتها الفعل أضعف من مشابهة (أن) المفتوحة كان إعمال المفتوحة أجدر وأولى، لكنّهم لم يجدوها عملت في الظاهر فوجب إعمالها في الضمير، لئلّا تلزم مزيّة الأضعف على الأقوى .

والثاني : أنّ المفتوحة لمّا أدخلوها على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وجب أن يعملوها في الضمير لئلّا تخرج عن القياس، وهو عدم دخولها على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .

ومن الحروف المشبّهة بالفعل (كأنّ) واختُلف فيها، فذهب جمهور النحويّين إلى أنّها مركّبة من كاف التشبيه وإنّ المؤكّدة، وذهب فريقٌ من النحويّين إلى أنّها حرف قائم برأسه[٦]، وتأتي على صورتين بتشديد النون وتخفيفها، فإذا جاءت بالتشديد فهي عاملة بلا خلاف، وإذا خُفّفت ففيها وجهان: إعمالها، ومنه قول الشاعر :

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٩٠) :٥٢٦/٢ .

(٢) ينظر : البسيط : ٥٨٠/٢ .

(٣) ينظر : الكافية في علم النحو : ٥٣ .

(٤) ينظر : البسيط : ٥٨٠/٢ .

(٥) قَرَأَ عَاصِم في رِوَايَة أَبى بكر {وَإِن كلا} خَفِيفَة و{لما} مُشَدّدَة ، ينظر : السبعة في القراءات : ٣٣٩ ، والإنصاف والإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٢٤) :١٥٩/١ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٣٨/٣ .

كأنْ وريديه رشاءا خُلبِ[١]

وإهمالها نحو قول الشاعر:

ووجهٌ مشرقُ النَّحْر كأنْ ثدياه حُقّان[٢]

قال ركن الدين: ((والإلغاء أفصح))[٣].

و(لكنّ) للاستدراك، واختلف في كونها مركّبة أو مفردة، فهي عند البصريّين غير مركّبة، وعند الكوفيّين: مركّبة من (لا وإن) المكسورة، والكاف الزائدة بينهما لا للتشبيه، وحُذفت الهمزة تخفيفا بعد نقل حركتها إلى الكاف، وأصلها لا كان[٤]، قال ركن الدين: ((اعلم أنّ الكوفيّين ذهبوا إلى أنّ لكن مركّبة من «لا» و«إن» ، والكاف زائدة والهمزة محذوفة، وهو ضعيف لأنّه لا دليل عليه، وقيل: إنّها مفردة وهو الحقّ))[٥]، فذهب ركن الدين مذهب البصريّين فهي عندهم مفردة واصفاً رأيهم بأنّه الحقّ، إذ إنّ التكلّف واضحٌ أثره فيما قالوا، والأصل في الكلمات عدم التركيب حتّى يُقام الدليل، ولا دليل على قولهم[٦] .

وتتوسّط (لكنّ) بين كلامين متغايرين بالنفي والإيجاب لفظا أو معنى، ويُستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، ففي التغاير اللفظيّ يُقال: ما جاءني زيدٌ لكنّ عمرأ جاءني، وجاءني زيدٌ لكنّ عمراً لم يجيءْ، أمّا التغاير المعنويّ فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ (الأنفال:٤٣)، بمعنى ولكنّ الله ما أراكم كثيراً[٧].

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه : ١٦٩؛ وينظر : شرح التصريح : ١/ ٢٣٤ .

(٢) البيت لم يعرف قائله، ورد في كتاب سيبويه : ٢/ ١٣٥ .

(٣) البسيط : ٥٨٦/٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي : ٣٠٢/٤ .

(٥) البسيط : ٥٨٧/٢ .

(٦) ينظر : شرح الرضي : ٣٠٢/٤ .

(٧) ينظر : البسيط : ٥٨٧/٢ .

و (ليت) للتمنّي فهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ويجوز نصبهما معاً عند الكسائيّ والفرّاء[١]، وحجّتهما قول الشاعر : **يا ليت أيام الصبى رواجعاً**[٢]

وقد مال ركن الدين إلى قول الفرّاء في هذه المسألة، فقال: ((ولقائل أن يقوّي مذهب الفرّاء، وهو حمل ليت على أتمنّى بأن يقول: ليت أنّ زيداً قائمٌ، بمعنى أتمنى زيداً قائماً، فإنّه لولا أنّه بمعنى أتمنّى لبقي ليت بلا خبر))[٣]، فعلى هذا يكون معنى البيت أتمنّى أيّام الصبا رواجعاً وعنده هو أحسن من تقدير البصريّين أنّ رواجعاً حال منصوب[٤]، حتّى لا تبقى ليت بلا خبر .

و (لعل) للترجّي وهي حرف مشبّه بالفعل ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وتأتي لتوقّع أمر مرجوّ أو مخوف نحو: لعلّ زيداً يرجع[٥]، وقد شذّ الجرّ نحو قول الشاعر :

..... **لعل أبي المغوار منك قريب**[٦]

وهذه لغة عقيل[٧]، وخرجّها ركن الدين بقوله: ((ولعلّ الجرّ بها لقصد الحكاية))[٨] .

خامسًا – حروف النداء :

ذهب جمهور النحويّين إلى أنّ حروف النداء خمسة وهي : (يا، وهيا، وأيا، وأي، والهمزة)[٩]، وذهب بعض النحويّين المتأخّرين إلى أنّ أدوات النداء إنّما هي أسماء أفعال

---

(١) ينظر : شرح الرضي : ٢٧٣/٤ .

(٢) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه : ٢/ ٣٠٦، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٦٩٠ .

(٣) البسيط : ٥٩٠/٢ .

(٤) ينظر : م . ن : ٥٨٩/٢ .

(٥) ينظر : م . ن : ٥٩٢/٢ .

(٦) عجز بيت من الطويل ، وهو لكعب بن سعد الغنويّ ، ينظر : التصريح : ١٩١/١ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٨٢/٢ .

(٨) البسيط : ٥٩٢/٢ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧٩/٤ .

أفعال بمعنى أدعو، وليست حروفا[١]، وذهب ركن الدين مذهب الجمهور عادّاً مذهبهم هو الحقّ، فقال: ((واعلم أنّ بعض النحويّين توهّموا أنّها أسماء أفعال، لكونها مستقلّة مع الاسم، وهو المنادى في الإفادة، ولا شيء من الحروف كذلك، لما تقرّر من مذهبهم والحقّ في ذلك أنّها حروف))[٢]، فلكون الحروف لا تُفيد معنى مع الأسماء إلّا بعد دخولها في تركيب الجملة وهذه الأدوات أفادت معنى فيلزم كونها أسماء أفعال لا حروفاً ، لكنّ ركن الدين بيّن أنّها تُفيد معنى مع الأسماء، فتقدير قولهم: يا زيدُ، أعني زيداً، لكنّهم حذفوا الفعل لكثرة استعماله .

وهذه الحروف في الأصل تدخل لتنبيه المدعوّ أو دعائه ليُجيب ويسمع ما يُراد منه، أمّا نداء الموتى والجمادات فعلى سبيل المجاز والتذكر[٣]، ويرى ركن الدين أنّ هذه هذه الأحرف يُمكن أن تأتي لمجرّد التنبيه فحسب دون النداء، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ (النّمل:٢٥)[٤]، على قراءة الكسائي[٥]، هو يرى أنّ (يا) ها هنا للتنبيه فقط، وردّ على من يقول: لا يجوز اجتماع حرفي التنبيه (ألا ويا) بقوله: ((إنّهما اجتمعا على سبيل التأكيد، وأنّ «يا» لمّا تجرّدت للتنبيه جرّدت «ألا» للافتتاح، وبطل منها التنبيه))[٦]، وقد جعل فريق من النحويّين المنادى محذوفاً في قراءة الكسائيّ[٧]، ولم يغب يغب هذا الوجه عن ذهن ركن الدين[٨] .

---

(١) ينظر : شرح الفية ابن مالك للشاطبي : ٢٧٣/٥، وهمع الهوامع : ٣٣/٢ .
(٢) البسيط : ٦٢٣/٢ .
(٣) ينظر : م . ن : ٦٢١/٢ .
(٤) قرأ الكسائيّ (ألا يا اسجدوا) بتخفيف اللام في (ألّا) ، ينظر : حجّة القراءات : ٥٢٦ .
(٥) ينظر : البسيط : ٦٢١/٢ .
(٦) م . ن : ٦٢٢/٢ .
(٧) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٧٢، وتوجيه اللمع : ٣١٨، وشرح التسهيل : ٢٨٩/٣ .
(٨) ينظر : البسيط ٦٢٢/٢.

سادسًا – حروف الإيجاب :

أحرف الإيجاب هي: ((نعم، وبلى، وأي، وأجل، وجير، وإنّ))[١]، وقد شرع ركن الدين في شرح معاني هذه الأحرف واستعمالاتها، فقال: ((فنعم مصدّقة لما يبق من الكلام منفياً كان أو مثبتاً استفهاماً كان أو خبراً))[٢]، و (نعم) هي أصل هذه الحروف وأمّها، فهي تُستعمل في أكثر أنوع الكلام خبراً كان أو استخباراً مثبتاً كان أو منفياً[٣].

وأمّا (بلى) فهي مختصّة بإيجاب بعد نفي استفهاماً كان ذلك النفي أو خبراً، قال ركن الدين: ((ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢]، أي: أنا مؤمن، وأنتَ ربّنا، ولو قيل في جوابه نعم لكان كفراً، لما تقرّر أنّ «نعم» مقرّرة لما قبلها نفياً كان أو إيجاباً، إلّا أن يُحمل على العرف فلم يلزم حينئذ الكفر))[٤].

وأمّا (إي) فهي للإيجاب بعد استفهام ويلزمها القسم[٥]، قال تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَما أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ (يونس: ٥٣) .

وأمّا (أجل) فهي تُستعمل في الكلام لا في جواب الاستفهام، وفيها قال ركن الدين الأستراباديّ: ((مصدّقة للخبر خاصّة تقول في جواب من يقول: أتاك زيدٌ: أجل))[٦] .

---

(١) شرح الكافية : ٥٤ .
(٢) البسيط : ٦٢٤/٢ .
(٣) ينظر : م . ن : ٦٢٤/٢ .
(٤) م . ن : ٦٢٥/٢ .
(٥) ينظر : م . ن : ٦٢٥/٢ .
(٦) ينظر : م . ن : ٦٢٦/٢ .

وأمّا (جير) فقد اختلفوا فيها فذهب قوم إلى أنّها حرف جواب بمعنى نعم، وقال

آخرون: إنّها اسم بمعنى حقّاً واستدلّوا بتنوينها[١]. وذهب ركن الدين إلى الرأي الأوّل فقال: ((والحقّ أنّها حرف ودخول التنوين عليها ليس بدليل على اسميّتها لأنّ هذا التنوين تنوين تنكير لا تمكن، هكذا ذكره بعض النحويّين، وهو ضعيف؛ لأنّ تنوين التنكير مختصّ أيضاً بالاسم كتنوين التمكّن))[٢]، فالدليل الذي ذكره بعض النحويّين على حرفيّة (جير) وهو كون التنوين فيها للتنكير ضعيف عند ركن الدين، فهو مختصّ بالأسماء كذلك، غير أنّه لم يذكر الدليل على حرفيّتها .

ويبدو لي أنّ الأدلّة التي ذكرها ابن مالك على حرفيّة (جير) أقوى وأرجح وهي[٣]:

أ : إنّ كلّ موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن تقع فيه (نعم)، وليس كلّ موضع وقعت فيه يصلح أن توقع فيه حقّا. فإلحاقها ب(نعم) أولى .

ب : إنّها أشبه بنعم في الاستعمال، ولذلك بُنيتْ، ولو وافقت حقّا في الاسمية لأُعربتْ، ولجاز أن تصحبها الألف واللام، وأنّ حقّا كذلك .

ج : لو لم تكن بمعنى (نعمْ) لم تُعطف عليها في قول بعض الطائيّين :

أبى كَرمًا لا آلفا جَيْر أو نَعَمْ بأحسنِ إيفاءٍ وأنْجَزِ موعِد [٤]

د : لم تؤكّد (نعم) بها في قول طُفيل الغنويّ :

---

(١) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٢٨/٢،و شرح أبيات مغني اللبيب : ٥٨/٣ .

(٢) البسيط : ٦٢٧/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢١٩/٣ .

(٤) البيت في شرح الكافية الشافية منسوب لبعض الطائيين : ٨٨٣/٢ .

وقُلْنَ على البَرْدِيّ أوّلُ مَشْرب نعم جَيْر إن كانت رِواءً أسافِلُهْ [١]

هـ : لم تقابل بها (لا) في قول الراجز :

إذا يقولُ "لا" أبو العُجير يَصْدُقُ "لا" إذا يقولُ "جَيْرِ" [٢].

وأمّا (إنّ) فهي أيضاً لتصديق الخبر كـ(جير) و(أجل) [٣] واستشهدوا بقول الشاعر :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت: إنّه[٤]

قال ركن الدين: ((ويُحتمل أن تكون هي العاملة في المبتدأ والخبر وخبرها محذوف، وتقديره إنّه كذلك))[٥] .

سابعًا – حروف الزيادة :

حروف الزيادة سبعة وهي : (إن)، و (أن)، و (ما)، و (لا)، و (من)، والباء، واللام[٦] . وقد شرع ركن الدين في تبيان هذه الحروف، فقال: ((وأمّا «إن» المكسورة فتُزاد بعد «ما» النافية لتأكيد النفي نحو: ما إن رأيتُ زيداً))[٧]، وجعلوا منها قول الشاعر[٨] :

فما إن طِبُّنا جُبُنٌ ولكِن ... مَنايَانا ودولةُ آخَرِينَا[٩]

---

(١) ديوان طفيل الغنويّ : ١٠ .
(٢) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل : ٢١٩/٣ .
(٣) ينظر : الكناش في فنّي النحو والصرف : ١٠٩/٢ .
(٤) البيت لعبيد الله بن قيس بن الرّقيّات ورد في ديوانه : ٦٦ .
(٥) البسيط : ٦٢٧/٢ .
(٦) ينظر : الكافية في علم النحو : ٥٤ .
(٧) البسيط : ٦٢٩/٢ .
(٨) ينظر : شرح المفصل : ٣٩/٥ .
(٩) البيت لفروة بن مسيك في الجنى الداني :٣٢٧ .

وذهب بعض النحويّين إلى أنّ (إن) المستعملة بعد (ما) النافية هي نافية أيضاً دخلت لتوكيد النفي وتقويته[١]، كما جمعوا بين (إنّ) واللام للتوكيد، ورأى ركن الدين أنّ هذا الرأي ضعيف؛ ((لامتناع اجتماع حرفين مختلفين لمعنى واحد، لهذا لا يُقال: إنّ لزيداً قائمٌ))[٢].

و (أنْ) المفتوحة تُزاد بعد (لمّا) كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾ (يوسف:٩٦)، وبين لو والقسم نحو: والله أن لو قمتَ قمتُ، وأمّا زيادتها بعد الكاف فقليل، وجعل ركن الدين منه قول الشاعر :

كأنْ ضبية تعطو إلى ناضر السلم[٣]

وأمّا (ما) فقد قال فيها ركن الدين: ((اعلم أنّ «ما» تُزاد بعد إذا شرطاً كقولك: إذا ما ضربتَ ضربتُ، وتُزاد بعد متى شرطاً نحو: متى ما تكرمني أكرمك، وتُزاد بعد أي شرطاً نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ (الإسراء: ١١٠)، وتُزاد بعد أين شرطاً نحو أينما تكن أكن وتُزاد بعد إنْ شرطاً كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ ۝٤١﴾ [الزخرف: ٤١]))[٤] .

(١) ينظر : الخصائص : ٢٨٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ، (المسألة ٨٩) : ٥٢٤/٢ .
(٢) البسيط : ٦٢٩/٢ .
(٣) البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات : ١٥٧ .
(٤) م . ن : ٦٣٠/٢ .

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الأول قبل الإنشاء والإحياء ، والآخر بعد فناء الأشياء ، وبعد : فبعد هذه الصحبة الماتعة مع شخصية علمية نحوية فذة ، وبعد طول جهد وكثير تمعّن ، خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١-إنّ الفترة الأولى من حياة ركن الدين الاسترابادي يكتنفها غموض تام ، بل هي مجهولة تمامًا ، حتى سنة (٦٦٧هـ) وهي السنة التي رحل فيها إلى مراغة بأذربيجان ، وما وصلنا من حياته انه بدأ بدراسة القرآن الكريم وعلوم اللغة العربية بأستراباد وبعد أن حَصَّل كل ما يمكن تحصيله في موطنه ، تاقت نفسه إلى المزيد من العلم ، فرحل إلى بغداد ، ومنها إلى الموصل ، وفيها احتلّ مكانة علمية مرموقة وصار عالم المَوْصل ، وولي التدريس بالمدرسة النورية ، وفيها صنف أغلب مؤلفاته.

٢-كان ركن الدين -رحمه الله- نحوياً ، صرفياً ، لغوياً ، أديباً ، فقيهاً ، يضاف إلى ذلك أنه كان عالمًا في المنطق والطب وعلم الكلام ، وله تصانيف مفيدة في كل هذه المجالات.

٣-لقد وقف ركن الدين الاستراباذي في مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين موقفاً منحازاً الى المدرسة البصرية في كثير من المسائل النحوية ، إلا أنه قد يميل إلى رأي الكوفيين في بعض المسائل [١].

٤-لقد كان ركن الدين من النحويين البارعين في أدلة الصناعة النحوية (أصول النحو) ، وقد أولى السماع (النقل) عناية خاصة ، ومن يطالع كتابه (البسيط في شرح الكافية) يجدُ كمّا هائلاً من الأدلة السّماعية (النقلية) سواء أكانت في القرآن الكريم أم الحديث النبوي الشريف أم الشعر والنثر ، إذ يعد

---

(١) ينظر البسيط / الدراسة ٧٢/٣ ،١٨٦/٢، ٤٥٩/٢

السّماع عنده أصلاً رئيساً من أصول النحو حيث تجده يميل إليه في مناقشتهِ معظم المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ويبني عليه حكمه في الجواز أو المنع.

٥- لقد عنى ركن الدين بالقرآن الكريم عناية كبيرة ، فقد كان يستشهد بالآيات القرآنية لتوضيح القاعدة النحوية ، كما أنه لم يغفل عن الاستشهاد بالقراءات القرآنية بل كان يعتد بها لتأييد أحكامه النحوية وفي الوقت الذي نراه يستدل بالقراءات المشهورة والمتواترة كان يستدل بالقراءة الشاذة كما وجدناه أحيانا يضعف بعض القراءات[١] .

٦-بينت الدراسة تمسك ركن الدين الاسترابادي بالمذهب البصري القائم على التشدد بالقياس، وطرح كل ما ورد من كلام العرب مخالفاً للقياس ، على أنه شاذٌ أو قليلٌ أو ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه ولا يتخذ اصلاً.

٧-بينت الدراسة أن الإجماع عند ركن الدين الاستربادي يعدُّ دليلاً أصيلاً قائماً بذاته ، يقف إلى جانب السماع والقياس .

٨-لا نعدم النظرة الوصفية لركن الدين الاسترابادي في جهده التعليليّ فقد علل كثيراً من الأحكام النحوية بعللٍ بسيطة بعيدةٍ عن تكلّف الصناعة النحويّة.

٩- بينت الدراسة أن لركن الدين الاسترابادي عقلية نحوية فلسفية كبيرة ، فقد اعترض على كثير من العلماء في المسائل النحوية ، معارضاً آراءهم ، ومناقشاً ، وردها بأدلة علمية رصينة .

١٠- كان لركن الدين الاسترابادي بعض الاستدراكات على المصنّف، فعندما يرى أنّ ابن الحاجب قد أغفل شيئاً في المتن أو في الشرح، يذكر أنّ المصنّف لم يذكره [٢].

---

(١) ينظر: البسيط ١/ ٢٧٨، ٤٣٦/١، ٢٧٩/١

(٢) ينظر: البسيط ١/ ٢٧٣، ٣٠٢/١، ٥٦٢/١.

المصادرُ والمراجع

مصادر البحث ومراجعه:

أولاً : الكتب

_القرآن الكريم .

(أ)

١- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ، الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة اليرموك ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٥م.

٢- أبو حيان النحوي ، د. خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٦٦م .

٣- الإجماع في الدراسات النحويّة ، حسين رفعت حسين ، عالم الكتب القاهرة ط٢، ٢٠١٠.

٤- الإحكام في اصول الأحكام : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر: دار الآفاق الجديدة، بيروت

٥- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، مكتبة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥١م .

٦- أدوات الإعراب، ظاهر شوكت البياتي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٨- ارتقاء السيادة في علم أُصول النحو، يحيى بن محمد أبو زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت ١٠٩٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر ، الرمادي ، ط١، ١٩٩٠ م .

٩- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف ، الرياض، ط ١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

١٠- -أساس البلاغة - الزمخشرى - دار الكتب - القاهرة - ١٣٤١

١١- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٢- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، ت/ الدكتور أحمد سعيد قشاش، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية ١٤١٦هـ.

١٣- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد عبد القاهر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

١٤- إصلاح المنطق؛ يعقوب بن السكيت، أبو يوسف (ت ٢٤٤ هـ)، تحقيق الشيخ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، (ط) دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٦ م

١٥- الأصمعيات، عبد الملك بن قريب بن علي الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: احمد محمد شاكر ،و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، ط ٧، ١٩٩٣م.

١٦- أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

١٧- الأصول، دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي، للدكتور تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٤٠١هـ.

١٨- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السرّيّ بن سهل النحويّ المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٣، ١٩٩٦.

١٩- أصول النحو دراسة في فكر الانباري ، تأليف الدكتور محمد سالم صالح ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٠- أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني ، دار الأطلسي ، الرباط، ط٢، ١٩٨٣م.

٢١- الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد ، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين، بيروت ط ١٥ ، ٢٠٠٢ م.

٢٢- أعيان الشِّيعة، للسّيّد محسن الأمين (١٣٧١ هـ)، تح. حسن الأمين، دار التَّعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٣ م.

٢٣- الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، ومعه كتاب (لمع الأدلة) لابن الأنباري أيضا. مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٧ هـ.

٢٤- الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ،حقّقه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م.

٢٥- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، دار التعاون ، القاهرة ، د.ت.

٢٦- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل ، بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

٢٧- أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م.

٢٨- أمالي المرتضى، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط (١) ١٣٧٣هـ.

٢٩- الإمام ابن قيم الجوزية وآراؤه النحوية ، أيمن عبد الرزاق الشوا ، مطبعة الجمعية التعاونية للطباعة ، دمشق ، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣٠- إنباء الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمَّد أحمد الفضل إبراهيم، طبع في القاهرة، سنة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ م

٣١- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عَدْلان بن حماد الربعي الموصلي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت ،ط٢ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٣٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت .٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، القاهرة ، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف ، المعروف بـ (ابن هشام) (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة . د.ت.

٣٤- الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد ، أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) ،تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ،مطبعة كلية الآداب ، جامعة الرياض، ط ١، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.

٣٥- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق أبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين دمشق ، ط ١، ١٤٢٥،هـ- ٢٠٠٥م.

٣٦- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي (ت٣٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط ٥، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

(ب)

٣٧- البحر المحيط في التفسير أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل دار الفكر – بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٣٨- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط ٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٣٩- البديع في علم العربية، أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بـ(الجزري) ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط ١، ١٤٢٠ هـ.

٤٠- البسيط في شرح الكافية ركن الدين الاستراباذي ، المكتبة الأدبية المختصة ١٤٢٧.

٤١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، د.ت.

٤٢- البرهان في علوم القرآن ، لمحمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعرفة – بيروت ، ١٣٩١هـ

(ت)

٤٣- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحب الدين أبي الفيض الحسيني الزبيدي "ت:١٢٠٥هـ" ، مصر – المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦هـ

٤٤- تاريخ ابن خلدون المسمى: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر. ط: ١٣٩٩هـ. مؤسسة جمال للطباعة والنشر

٤٥- تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي (ت ١٩٣٧ م) ط دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٧٤.ص.- (الأصل: رسالة دكتوراه- جامعة القاهرة، ١٣٧٣ هـ).

٤٦- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، تحقيق عبد الحليم النجار، و رمضان عبد التوّاب ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧م.

٤٧- تاريخ الإسلام السياسي- حسن إبراهيم – النهضة ج ٣ – القاهرة – ١٩٥٣

٤٨- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦ هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٧. ط: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه) مصر

٤٩- التبيين عن مذاهب النحويين ،أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين ،دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٠- تخليص الشواهد؛ أبو محمد ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق عباس مصطفى، (ط) دار الكاتب العربي بيروت سنة ١٤٠٦ هـ
٥١- التخمير (شرح المفصّل في صنعة الإعراب) ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)،تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، ،جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ،١٩٩٠.
٥٢- تذكرة النّحاة، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدّكتور عفيف عبد الرّحمن، مؤسسة الرّسالة، بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ.
٥٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ، ط ١ ،١٩٩٧.
٥٤- التّصريح بمضمون التّوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، (د. ت) .
٥٥- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٥٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّماميني، تحقيق الدّكتور محمّد عبد الرحمن المفدي، ط (١) ١٤٠٣هـ.
٥٧- التعليل النحوي عند ابن اياز، حسين صالح عبيد ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠١٦م، ١٤٣٧هـ.
٥٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر ، مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ.
٥٩- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٦٠- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز،(ت ٦٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب،، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.

٦١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان ،دار الفكر العربي، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

(ج)

٦٢- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ،ط٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٦٣- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي ، شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م

٦٤- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٥ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٦٥- الجملة الاسمية علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٦.

٦٦- جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٦٧- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

(ح)

٦٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ،ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٦٩- الحجة في القراءات السبع الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)

تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت دار الشروق – بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

٧٠- حجّة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط (٤) ١٤٠٤هـ.

٧١- الحدود في علم النحو ،أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت٨٦٠هـ) ،تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي ،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٧٢- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د/ مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩م..

(خ)

٧٣- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق :محمد علي النجار ، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ط٤، ٢٠١٠م، ١٤٣١هـ.

٧٤- الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح الوليدي ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، ط١، ٢٠٠٦.

(د)

٧٥- دراسات في ظواهر نحوية ، عبد الرحمن فرهود ، وأسعد العوادي ، دار الحامد، عمان ، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٧٦- دراسات في كتاب سيبويه ، الدّكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي، وكالة المطبوعات ، الكويت (د – ت).

٧٧- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)،تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

٧٨- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلانى. تحقيق الشيخ محمد سيّد جاد الحق. دار الكتب الحديثة. القاهرة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م.

٧٩- ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق الشيخ محمد آل ياسين، بغداد ١٩٥٤

٨٠- ديوان امرئ القيس ،اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ، بيروت، ط٢، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٨١- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٣، (د.ت).

٨٢- ديوان حسان بن ثابت ؛ تحقيق الدكتور وليد عرفات، (ط) دار صادر، بيروت، ١٩٧٤ م.

٨٣- ديوان الشافعي جمع محمد عفيف الزعبي، بيروت ١٩٧١.
٨٤- ديوان طفيل الغنوي -تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الكتاب الجديد -بيروت- الطبعة الأولى سنة ١٩٦٨ م.
٨٥- ديوان عُبيد الله بن قيس الرّقيّات، تحقيق الدّكتور محمّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د. ت)
٨٦- ديوان الفرزدق، شرحه وقدم له الاستاذ علي خريس ،مؤسسة الاعلى للمطبوعات بيروت ، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
٨٧- ديوان كثير عزة؛ تحقيق د/ احسان عباس، (ط) دار الثقافة بيروت سنة ١٩٧١ م.
٨٨- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، أبو عقيل العامري، (ت٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، القاهرة ، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٨٩- ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)؛ تحقيق مصطفى السقا وآخرون .. ، (ط) مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٩٧١ م.
٩٠- ديوان النابغة الذّبياني؛- صنعة ابن السكيت، تحقيق/ شكري فيصل بيروت سنة ١٩٦٨ م،- وتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، (ط) دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٧ م

ر

٩١- رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، ت: ٣٨٤ هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر - عمان.

س

٩٢- - السبعة في القراءات أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)المحقق: شوقي ضيف دار المعارف - مصر الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ
٩٣- السلوك لمعرفة دولة الملوك: تقي الدين المقريزي: لجنة التأليف والترجمة والنشر/ ١٩٤١م.
٩٤- سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت

(ش)

٩٥- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ،١٣٩٤-١٩٧٤.

٩٦- -شذرات الذهب في أخبار من ذهب- ابن العماد الحنبلي (١٠٠٩ هـ) ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٩٧- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق : الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٩٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ، القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٩٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)،تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٠٠- شرح أبيات مغني اللبيب عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ(المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث، بيروت الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨)الأولى.

١٠١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٠٢- شرح الألفية للشاطبي مجموعة رسائل دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق: طاهر مسعود وآخرين.

١٠٣- شرح التبريزي على الحماسة (١- ٤) القاهرة ١٢٩٦.

١٠٤- شرح التسهيل ، ابن مالك ، (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد ، الدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة ، ط١، ١٩٩٠.

١٠٥- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ، المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٠٦- شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعار ،منشورات محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية ،بيروت–لبنان، ط ١,١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٠٧- شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي ،(ت٦٠٩هـ)، تحقيق سلوى محمد عمر ، جدة ،١٤١٩هـ.

١٠٨- شرح ديوان الحماسة أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ المحقق: غريد الشيخ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ .

١٠٩- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي ،(ت ٦٨٦)، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق ، قم ، ط ١، ١٣٩٢هـ.

١١٠- شرح شافية ابن الحاجب ، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

١١١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين الجَوجَري القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ_٢٠٠٤م.

١١٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (د.ت).

١١٣- شَرْح الشَّواهِد الشّعْرية في أُمَّات الكتب النّحويَّة ،خرجَ الشّواهد وَصنّفَها وَشرحَهَا محمَّد محمَّد حَسن شُرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.

١١٤- شرح شواهد المغنى؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، (ط) مطبعة مصطفى- الغورية- القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ.

١١٥- شرح عمدة الحافظ وعده اللافظ لابن مالك (محمد بن عبد الله) تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٧٥.

١١٦- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١ ، ١٣٨٣.

١١٧- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، حقّقه وقدّم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١١٨- -شرح كتاب الحدود في النحو : عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ(المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز مكتبة وهبة - القاهرة ، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١١٩- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤ هـ)، تحقيق : سيف بن عبد الرحمن العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،الرياض ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

١٢٠- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ)،تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

١٢١- شرح المرزوقي على الحماسة (١- ٤) تحقيق أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٩٥١- ١٩٥٣.

١٢٢- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية ، الكويت، ط١، ١٩٧٧ م.

١٢٣- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ، تحقيق، الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٥.

١٢٤- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق د. موسى بناي علوان ، مطبعة الآداب ،النجف الأشرف ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٢٥- شعر الراعي النميري ، شرحه الدكتور واضح الحمد ، دار الجيل ، بيروت ، ط١/ ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

(ص)

١٢٦- الصفوة الصفية ،تقي الدين النيلي ، تحقيق د. محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة ، ط١. ١٤١٩هـ.

(ض)

١٢٧- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ، إبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(ط)

١٢٨- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١ هـ) ط ١ بمطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (١٣٨٣ هـ- ١٩٦٤ م) تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود الطناحي، ١٠ أجزاء.

(ظ)

١٢٩- ظهر الإسلام- للاستاذ أحمد أمين- مصر سنة ١٩٥٢م..

(ع)

١٣٠- العُدّة في إعراب العُمدَة، بدر الدين أبو محمد عبد الله محمد بن فرحون المدني(ت٧٦٩هـ)،تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث ،دار الإمام البخاري – الدوحة، ط١، ،د.ت.

١٣١- العلة النحوية في القرن السابع الهجري ،د. سليمان إبراهيم البلكيمي ، ،عالم الكتب القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٧م.

١٣٢- العلّة النّحوية ، نشأتها وتطورها ، الدكتور مازن المبارك ،دار الفكر ، بيروت، ط ١ ، ١٩٦٥م .

١٣٣- علل النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق محمود أحمد نصار، دار الكتب العلمية بيروت ط٢، ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨م.

١٣٤- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق : محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

١٣٥- -العمدة في إعراب البردة قصيدة البوصيري مجهول تحقيق: عبد الله أحمد جاجة تقديم: محمد علي سلطاني : دار اليمامة للطباعة والنشر- دمشق الطبعة: الأولى – ١٤٢٣ هـ.

١٣٦- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت د.ت.

(ف)

١٣٧- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، (ت ١١٦٠هـ) ، تحقيق: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١٣٨- فصول في فقه اللغة، للدكتور رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨.

١٣٩- فهرس آلورد: آلورد: برلين/ سنة ١٩٨٤م..

١٤٠- في أدلة النحو ، للدكتور عفاف حسانين ، الناشر المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٦م .

١٤١- في أصول النحو واللغة، فؤاد حنا ترزي ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٩٦م.

١٤٢- في أصول النحو سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٤٣- في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط/ ١ سنة ١٩٦٤ م المكتبة المصرية، صيدا.

١٤٤- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، للفاسي ، تحقيق : الدكتور محمد يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

(ق)

١٤٥-القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، مؤسسة الرسالة – بيروت .

١٤٦- قواعد المطارحة لابن إياز النحوي البغدادي تحقيق علي الفضلي – ماجستير بجامعة القاهرة برقم (١٧) م رسائل.

١٤٧- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السويح ، ط١ ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع – ليبيا ، ١٩٨٦م .

١٤٨- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، تأليف الدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩٧م

(ك)

١٤٩- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب (٦٤٦هـ) ، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م.

١٥٠- الكامل في التاريخ، لابن الأثير: عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد (ت ٦٣٠ هـ) . طبعة دار صادر ببيروت (١٣٨٥ هـ- ١٩٦٥ م) ، ١٣ جزءأ بما فيه جزء الفهارس.

١٥١- كتاب سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٥٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو ، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣ – ١٤٠٧ هـ.

١٥٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة ،(ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد ١٩٤١م.

١٥٤- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ،٢٠٠٠ م.

١٥٥- الكنز في القراءات العشر أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين (ت٧٤١هـ)، تحقيق د. خالد المشهداني ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

(ل)

١٥٦- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر ، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٥٧- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١٥٨- لسان العرب، محمد بن مكرم ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣ – ١٤١٤ هـ.

١٥٩- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)،تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ،المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٦٠- لمع الأدلة، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، نشر مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٣٧٧هـ.

١٦١- اللمع في العربية ،أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، ١٩٧٢.

(م)

١٦٢- مجمع الامثال ، ابو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، (ت٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار المعرفة ، بيروت ، (د.ت)

١٦٣- مجمل اللغة: لابن فارس مؤسسة الرسالة بيروت.

١٦٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م.

١٦٥- المحصول في شرح الفصول ، ابن إياز البغداديّ (ت٦٨١هـ)، تحقيق شريف النجار ، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان ،ط١، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م.

١٦٦- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٦٨م.

١٦٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو.- ط ٢.- القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٧ هـ، ٤٣١ *

١٦٨- المرتجل (في شرح الجمل)،أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر ،دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

١٦٩- المسائل البصريّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور محمّد الشّاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ.

١٧٠- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ ،تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٧١- مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي، د. محمود موسى حمدان، مكتبة وهبة ،القاهرة ، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٧٢- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق ،ط١٩٨٠،١م ١٤٠٠ هـ.

١٧٣- المستصفى من علم الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، تقديم وضبط وتعليق الشيخ إبراهيم محمد رضمان ، دار الأرقم

١٧٤- المشكل في العربية ، د. أمين عبيد جيجان ،دار الرضوان للنشر والتوزيع ،عمان، ط ١، ٢٠١٨م- ١٤٣٩هـ.

١٧٥- مصطلحات علم أصول النحو ، اشرف ماهر محمود النواجي ، دار غريب للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠١م .

١٧٦- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط ١.

١٧٧- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٧٨- معجم الأدباء، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي البغدادي – المتوفى سنة ٦٢٢هـ- تحقيق صمويل مرجليوت، مطبعة دار المأمون – القاهرة ١٣٥٧هـ.

١٧٩- معجم البلدان ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت ،ط٢، ١٩٩٥م.

١٨٠- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دمشق ١٣٨٠ هـ- ١٩٦٠ م.

١٨١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥.

١٨٢- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري ، تحقيق: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣.

١٨٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٨٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م.

١٨٥- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ، ١٩٨٢م.

١٨٦- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت ١٤٣١هـ_ ٢٠١٠م..

١٨٧- المقرّب، علي بن مؤمن بن عصفور،(ت٦٦٩هـ)تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني ، ط١ ،١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

١٨٨- المنصف لابن جني "شرح تصريف المازني" تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مطبعة الحلبي سنة ١٣٧٣ هـ -القاهرة .

١٨٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل . أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٩٠- مُسْنَد الإِمَام الشَّافِعِي ، حبر الأمة وَإِمَام الْأَئِمَّة الإِمَام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِي رَضِي الله عَنهُ ، صححت هَذِه النُّسْخَة على النُّسْخَة المطبوعة فِي مطبعة بولاق الأميرية وَالنُّسْخَة المطبوعة فِي بِلَاد الْهِنْد ، دَار الْكتب العلمية ، بيروت - لبنان

١٩١- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا (ت د ٣٩ هـ) . ط ٢ مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة (١٣٨٩ هـ- ١٩٦٩ م) ، ٦ أجزاء.

١٩٢- المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

(ن)

١٩٣- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، -تحقيق: عادل عبد الموجود، و علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

١٩٤- النجوم الزاهرة - ابن تغرى بردى - دار الكتب - القاهرة - ١٣٥٢ - ١٩٣٣.

١٩٥- نحو الفعل ، أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤م.

١٩٦- النحو العربي، نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت.

١٩٧- نحو مير ، علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف (ت٨١٦هـ)، مكتبة الفيصل، شاهي جامع مسجد ماركيت، اندر قلعة، شيتاغونغ، ط١: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

١٩٨- -النحو الواضح في قواعد اللغة العربية على الجارم ومصطفى أمين الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

١٩٩- النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط ١٥، ١٩٧٥م. .

٢٠٠- النحويون والقران خليل بنيان الحسون ،دار الرسالة الحديثة ، عمان ،ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م

٢٠١- نهج البلاغة ، شرح محمد عبده، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، منشورات لقاء، قم إيران ، ط١/ ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٢٠٢- النواسخ في كتاب سيبويه، الدكتور حسام النعيمي ، دار الرسالة ،بغداد ، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

(هـ)

٢٠٣- هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون- البغدادي: إسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني (ت ١٣٣٩ هـ) . (٦أجزاء) ، ط- استانبول ٥١- ١٩٥٥ م. وط- دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢ م.

٢٠٤- - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ،الناشر: المكتبة التوفيقية – القاهرة (د.ت).

ثانياً : الرسائل والأطاريح :

١- أصول النحو عند ابن الحاجب "ت:٦٤٦هـ" ، "أطروحة دكتوراه" قدمها الطالب خليل إبراهيم علاوي ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية – بغداد ، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م .

٢- أصول النحو في الخصائص لابن جني ، محمد إبراهيم خليفة "رسالة ماجستير" ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢م .

٣- -التعليل النحوي عند النيلي في كتابه التحفة الشافية (رسالة ماجستير) قدمها الطالب حسين علي جسام ، كلية التربية ، جامعة بابل / ٢٠٢٠.

٤- الخلاف النحويّ في كتاب البسيط (رسالة ماجستير) : رسالة تقدم بها الطالب هيثم نعمة حسن ، جامعة ذي قار . د.ت .

٥- الرد الى الأصل في النحو والصرف ، علي عبد الله حسين العنبكي ، "أطروحة دكتوراه" ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦م .

Abstract:

The researcher talks, in this study, about the grammatical opinions of one of the prominent grammar scholars in the seventh Hijri century, he was the great scholar Rukin ul Din Al Isterabadi in his book' Al Beseet fe Sherh Al Kefiyah'.

The study was divided into three chapters. The introduction mentioned the author's biography, career, and his grammatical impact; it was divided into three sections. The first chapter was about the grammatical principles of Rukin ul Din Al Isterabadi. The second chapter mentioned the grammatical opinions of Rukin ul Din Al Isterabadi in the derivatives including nouns and verbs. The third chapter shed the light on his the grammatical opinions in the constructed including nouns, verbs, and prepositions. The study ends with conclusion containing the most important results:

The researcher followed a way in his writing through displaying the issue, clarifying the grammatical opinions about it, stating opinions of Rukin ul Din Al Isterabadi, showing his agreement or disagreement with other previous grammarians, and finally, giving priority to what I think as the best according to my stud and understanding.

The researcher faced many troubles for studying the grammatical opinions requires exceptional work and effort. This needs reviewing many the grammatical opinions for they oppose the author's opinion. However, the descriptive method was adopted in the current study where the following points had been drawn:

1.The first period of Rukin ul Din Al Isterabadi life was completely vague, rather it was totally unknown till the year 667, when he travelled to Maragheh in Azerbaijan. What reached us from his life was about his studying for the holy Quran and Arabic language sciences in Isterabad. Thus,

after his acquiring to what he invented to get, he was longing to more science; so, he went to Baghdad, then to Mosul where he got a high prestigious position and became scholar of Mosul and was teaching in the Nouri school where he classified most of his works.

2.The study proved that Rukin ul Din Al Isterabadi has great philosophical grammatical mentality when he opposed to many scholars concerning the grammatical issues, disagreeing their opinions, discussing, and defeating them by scientific evidences.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Kerbala University
College of Education for Human Sciences
Department of Arabic

The Grammatical Opinions of Rukin ul Din Al Isterabadi (Died 715 H.) in his book ' Al Beseet fe Sherh Al Kefiyah'

by:

Haider Nsaif Leftah Al Meyali

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree in Arabic / Linguistics

The supervisor:

Prof. Dr. Hassan Abdul Ghani Al Asedi

2024 A.D 1446 A. H